الإمارات العربية المتحدة

تقرير الاستعراض الوطني للتعليم للجميع بحلول عام 2015

تولت السلطات الوطنية المختصة إعداد هذا التقرير تمهيداً لعقد المنتدى العالمي للتربية (إنشون، جمهورية كوريا، 19-22 أيار/مايو 2015). وقُدّم التقرير تلبيةً للدعوة التي وجهتها اليونسكو إلى الدول الأعضاء من أجل تقييم التقدم المحرز منذ عام 2000 نحو تحقيق أهداف التعليم للجميع.

وإن الأفكار والآراء المذكورة في هذه الوثيقة تخص المؤلفين ولا تلزم المنظمة بشيء. كما أن التسميات المستخدمة في هذا المطبوع وطريقة عرض المواد فيه لا تعبر ضمناً عن أي رأي لليونسكو بشأن الوضع القانوني لأي بلد أو إقليم أو مدينة أو منطقة، ولا بشأن سلطات هذه الأماكن أو رسم حدودها أو تخومها.

ويمكن الإحالة إلى هذا البحث بذكر العنوان التالي: " تقرير الاستعراض الوطني للتعليم للجميع بحلول عام 2015 : **الإمارات العربية المتحدة**".
وللحصول على مزيد من المعلومات، يرجى الاتصال على عنوان البريد الإلكتروني التالي: efa2015reviews@unesco.org

UNITED ARAB EMIRATES
MINISTRY OF EDUCATION

الإمـارات العربيـة المتحـدة
وزارة التـربيـة والتعـليـم

التقرير الوطني لتقييم التعليم للجميع لدولة الإمارات العربية المتحدة

2015 - 2000

U.A.E.
U.A.E.
U.A.E.

صاحب السمو الشيخ / خليفة بن زايد آل نهيان

رئيس دولة الإمارات العربية المتحدة

U.A.E.

صاحب السمو الشيخ / محمد بن راشد آل مكتوم

نائب رئيس الدولة رئيس مجلس الوزراء حاكم دبي

كلمة معالي / حميد محمد القطامي
وزير التربية والتعليم

مما لا شك فيه أن البشرية مع مطلع الألفية الثالثة، قد وقفت على عتبات عصر جديد، بدت ملامحه من خلال التطورات العالمية المتلاحقة، وسرعة وتيرة التغير، وتفجر المعرفة الإنسانية، فقد شكل مجال التربية والتعليم تحدياً مرهقاً للمخططين وصناع القرار لمواكبة ما يجري من متغيرات كان لها تأثير بالغ في المنظومة التربوية والقيمية وبنية المعرفة.

لقد استطاعت دولة الإمارات العربية المتحدة عبرة مسيرة العطاء، وفي ظل دعم مادي ومعنوي لا محدود من قيادتنا الرشيدة والحكيمة لصاحب السمو الشيخ خليفة بن زايد آل نهيان رئيس الدولة – رعاه الله – وصاحب السمو الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم نائب رئيس الدولة رئيس مجلس الوزراء حاكم دبي – حفظه الله – وإخوانهما أعضاء المجلس الأعلى للاتحاد حكام الإمارات، أن تحقق إنجازات مبهرة محلياً وإقليمياً، وصولاً للعالمية في مجال التعليم. لترسم ملامح المستقبل للأجيال القادمة، الذي تمثل في التنوع الكمي والكيفي في نواتج النظام التعليمي، والذي هو نتاج الرؤية الثاقبة المستشرفة للمستقبل، وما تضمنته أجندة الحكومة الاتحادية من استراتيجيات تطويرية شكلت في مجملها إطاراً متكاملاً لتطوير التعليم، بما يتفق مع أهداف المنظمة الدولية للتربية والثقافة والعلوم، منذ مؤتمر "جومتيان" عام 1995م، مروراً بأهداف مؤتمر "داكار" عام2000م، وأهداف التعليم للجميع بحلول عام 2015م.

ولعل ما حققته مسيرة العطاء التربوية عبر مشوارها الطويل، والذي تمثل في توفير مناهج حديثة تتميز بالأصالة والمعاصرة والحداثة، وتلبي حاجات المتعلم بمعايير عالمية، وتوفير بيئة تعليمية وتقنية آمنة حافزة على التعلم، وتوسيع قاعدة التعليم للجميع من خلال دمج ذوي الإعاقة، وتوفير موارد بشرية قادرة على المساهمة في تحقيق التنمية المستدامة، والدخول في سوق العمل لتكون مؤهلة لقبول التحدي والتنافسية، ومواجهة ضغوط الاقتصاد العالمي والعولمة، كل ذلك أسهم في تطوير مهارات الطلاب في التحليل والحوار والتفكير الناقد، وفي صقل قدراتهم بما يحقق الإبداع والابتكار- ضمن منظومة تعليمية تتسم بالجودة والكفاءة والفاعلية.

كما كان لإعداد وتنمية القيادات التربوية الوطنية، وتحديث النظم واللوائح الإدارية والتشريعات ، نصيباً وافياً من الاهتمام ضمن الأهداف الاستراتيجية للوزارة، بدءًا من رؤية (2020)، وانتهاءًا بالمبادرات التي اشتملت عليها رؤية الحكومة الاتحادية (2021).

إن مشاركتنا الفاعلة، والالتزام بخطة العمل العالمية لتحقيق أهداف التعليم للجميع يأتي انطلاقاً من حرص دولة الإمارات العربية المتحدة للوصول إلى تحقيق أهداف التعليم (2015)، وبناء عالم أكثر أمناً وانسانية، تسوده مبادئ العدالة والتسامح والعيش المشترك.

وإني إذ أنتهز هذه الفرصة لأتقدم بوافر الشكر لكل من أسهم في إعداد هذا التقرير الوطني، وأخص الشركاء الإستراتيجيين، والوزارات والهيئات الحكومية بالدولة، كما وأثمن جهود العاملين بوزارة التربية والتعليم و المجالس و الهيئات التعليمية على ما بذلوه من جهد على جميع مستويات في إعداد هذا التقرير.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته ،،،

الفهرس

★★ كلمة معالي الوزير 4

★★ الملخص التنفيذي 10

★★ القسم الأول : المقدمة 14

1.1 تمهيد 15

2.1 إستراتيجيات تطوير التعليم. 17

1.2.1 رؤية التعليم 2020.. 17

2.2.1 إستراتيجية التعليم 2008 – 2010. 17

3.2.1 إستراتيجية 2010 – 2020 18

3.1 المعالم الرئيسة للنظام التعليمي في الدولة 20

1.3.1 أنواع التعليم والسلم التعليمي 20

2.3.1 التعليم الخاص 21

3.3.1 محو الأمية وتعليم الكبار. 22

4.3.1 التعليم الفني 25

5.3.1 إدارة التعليم في الدولة 27

★★ الهيكل التنظيمي لوزارة التربية والتعليم 28

4.1 الشركاء الإستراتيجيون لوزارة التربية والتعليم. 29

1.4.1 مجلس أبو ظبي للتعليم 29

2.4.1 مجلس الشارقة للتعليم 29

3.4.1 مجلس رعاية التعليم والشؤون الأكاديمية بالفجيرة 30

4.4.1 هيئة المعرفة والتنمية البشرية بدبي 31

5.1 الإنفاق على التعليم 33

★★ القسم الثاني : التحديات الرئيسة للتعليم للجميع عام 2000، وأهداف عام 2015 .. 38

★★ القسم الثالث : التقدم المحرز نحو أهداف التعليم للجميع. 44

1.3 توسيع وتحسين الرعاية والتربية على نحو شامل في مرحلة الطفولة المبكرة، وخاصة لصالح أكثر الأطفال تأثراً وأشدهم حرماناً.. 45

1.1.3 السياسات والتشريعات. 46

2.1.3 المبادرات والبرامج التطويرية. 47

3.1.3 المؤشرات..... 50

4.1.3 توسيع نطاق الرعاية والتربية، وآفاقها لتشمل مناطق الدولة كافة.. 55

5.1.3 الدروس المستفادة. 58

2.3	تعميم التعليم الابتدائي / الأساسي	59
1.2.3	المشاريع والمبادرات الموجهة لدعم مرحلة التعليم الابتدائي.	61
2.2.3	المؤشرات.	65
3.2.3	الدروس المستفادة.	77
3.3	ملاءمة الحاجات التربوية للشباب والكبار.	78
1.3.3	التعليم العام..	79
2.3.3	المؤشرات.	82
3.3.3	التعليم الفني.	83
4.3.3	التعليم الجامعي في الدولة.	92
5.3.3	التدريب والتنمية.	93
4.3	تخفيض معدل محو الأمية وتعليم الكبار بنسبة 50٪ في العام 2015 (لاسيما لصالح النساء).....	102
1.4.3	المؤشرات.	103
2.4.3	المشروعات التطويرية والمستقبلية.	109
3.4.3	الدروس المستفادة.	116
5.3	التكافؤ والمساواة بين الجنسين.	117
1.5.3	المؤشرات.	118
6.3	جودة التعليم (تحسين نوعية التعليم)	124
1.6.3	المؤشرات.	126
2.6.3	التحسين النوعي لجودة التعليم.	129
3.6.3	الدروس المستفادة	146
★★ القسم الرابع : تطبيق إستراتيجيات التعليم للجميع		148
1.4	تعبئة الالتزام السياسي الوطني والدولي القوي لصالح التعليم للجميع	149
2.4	تعزيز سياسات التعليم للجميع ضمن إطار قطاع تعليمي مستديم ومتكامل حقا	151
3.4	تأمين التزام المجتمع المدني ومشاركته في صياغة استراتيجيات تطوير التعليم وفي تنفيذها ومتابعتها.	152
4.4	تطوير نظم لتسيير وإدارة التعليم	154
5.4	تلبية احتياجات النظم التعليمية المتضررة من النزاعات والكوارث الطبيعية والتقلبات	157
6.4	تنفيذ إستراتيجيات متكاملة لتحقيق المساواة بين الجنسين في ميدان التعليم	158

7.4 إيجاد بيئات تعليمية سليمة وصحية واستيعابية وتتوافر لها الموارد بصورة منصفة، بما يؤدي إلى الامتياز في التعلم 160

8.4 تحسين أوضاع المعلمين ورفع معنوياتهم وتعزيز قدراتهم المهنية.. 162

9.4 تسخير التكنولوجيات الجديدة للمعلومات والاتصال للمساعدة على تحقيق أهداف التعليم للجميع. 164

10.4 المتابعة المنتظمة لما يحرز من تقدم في تحقيق الأهداف وفي تنفيذ الاستراتيجيات في مجال التعليم للجميع 166

11.4 الاعتماد على الآليات القائمة لتعجيل التقدم نحو تحقيق التعليم للجميع 166

★★ القسم الخامس : وجاهة إطار التعليم للجميع 168

★★ القسم السادس : آفاق ما بعد العام 2015 172

★★ مقدمة 173

1.6 الهدف الأول. 00

2.6 الهدف الثاني. 177

3.6 الهدف الثالث. 179

4.6 الهدف الرابع. 181

5.6 الهدف الخامس. 182

6.6 الهدف السادس. 183

★★ قائمة الجداول والأشكال والمراجع . . ..

★★ قائمة الجداول 189

★★ قائمة الأشكال 192

★★ المراجع 193

الإمارات

الملخص التنفيذي

الهدف الأول : توسيع وتحسين الرعاية الشاملة للأطفال في الطفولة المبكرة، لاسيما للأطفال الضعفاء والمحرومين

اهتمت حكومة دولة الإمارات العربية المتحدة متمثلة في وزارة التربية والتعليم، بتربية طفل الروضة، وأولته عناية صحية كاملة للحفاظ على صحته، وبنائه بناءً متكاملاً، وقد ازداد عدد الأطفال الملتحقين برياض الأطفال ليصل إلى حوالي (135051) طفلاً ما بين (3.5- 5) أعوام، في العام 2012م، وقد بلغ معدل القيد الإجمالي في التعليم ما قبل الابتدائي لعام 2011- 2012م (79.4٪)، كما بلغت النسبة المئوية الإجمالية للملتحقين الجدد بالصف الأول الابتدائي الذين حضروا نوعاً من برامج تعليم وتنمية الطفولة المبكرة المنظمة (86.3٪) في العام نفسه. وهناك توجه لرفع سن الالتحاق برياض الأطفال إلى (4) سنوات. وتجرى حالياً دراسة تستهدف النظر في ضم مرحلة رياض الأطفال إلى السلم التعليمي لوزارة التربية والتعليم.. كما أن جميع المعلمات برياض الأطفال حكومية كانت أم خاصة يحملن مؤهلاً جامعياً في التخصص، وقد تم تنفيذ مشروع لتطوير رياض الأطفال كان الهدف منه :

- مواكبة العملية التربوية لروح العصر والتغيرات الهائلة في المعرفة والتكنولوجيا وثورة المعلومات، من خلال تطوير منهج رياض الأطفال.
- جعل الطفل محوراً للعملية التربوية في هذه المرحلة، لتحقيق النمو الشامل والمتكامل للطفل.
- تمكين الطفل من التأقلم مع المرحلة اللاحقة.

ولعل من أهم الدروس المستفادة من هذا الهدف هي :

1. تدريب المعلمات في رياض الأطفال لاكتشاف الموهوبين ورعايتهم، وتنمية قدراتهم الإبداعية بالتعاون مع جائزة حمدان للتميز التربوي.
2. تطبيق مشروع التنمية اللغوية، حيث إن الدراسات تشير إلى إمكانية اتقان الطفل في مرحلة رياض الأطفال للقراءة والكتابة في هذه المرحلة.
3. تنفيذ برنامج اللغة الإنجليزية كأساس للبرامج التطويرية.

الهدف الثاني : تمكين جميع الأطفال من الحصول على تعليم جيد مجاني وإلزامي، لاسيما لصالح البنات والأطفال الذين يعانون بعض الصعوبات

لم يكن التحاق الأطفال في التعليم الابتدائي يشكل تحدياً لدولة الإمارات العربية المتحدة، حيث كان معظم الأطفال في المرحلة العمرية التعليمية متمتعين بحقهم في التعليم حين انطلق مؤتمر (داكار) للتعليم للجميع عام 2000م.

ولقد سجل معدل الالتحاق الإجمالي GER للمرحلة الابتدائية نمواً مضطرداً، فبينما كان في عام 2001/2000م (103.3٪)، ارتفع في عام 2012/2011م إلى (110.9٪)، كما تحسن معدل القبول الصافي خلال هذين العامين من (97.9٪) في عام 2001/2000م، إلى (98.8٪)، وذلك بسبب الانتشار الواسع للمدارس في المدن والمناطق النائية، كما قلت نسبة التسرب إلى (5.05٪) عند الذكور، وإلى (5.51٪) عند

الإناث. مع اهتمام الدولة باستقطاب المعلمين المؤهلين من حملة الدرجة الجامعية الأولى (الماجستير والدكتوراه)، وخفض عدد التلاميذ للمعلم الواحد، مما أدى إلى خفض كثافة الصف بنسب تصل إلى العالمية.

الهدف الثالث: ملاءمة الحاجات التربوية للشباب والكبار من عمر 15 – 24 سنة

تتشكل هذه الفئة العمرية من الطلاب في الحلقة الثانية ومرحلة التعليم الثانوي في وزارة التربية والتعليم ومرحلة التعليم الفني والجامعي.

أما بالنسبة للتعليم العام في الحلقة الثانية والمرحلة الثانوية فقد ارتفع عدد الطلاب (ذكوراً وإناثاً) من (216.085) في عام 2000- 2001م إلى (335.529) في العام 2011 - 2012م.

كما ارتفعت نسبة الانتقال الفعلية من التعليم الثانوي الأدنى إلى الأعلى من نسبة (84.4٪) عام 2000-2001م إلى (92.3٪) في عام 2011 - 2012م. أما بالنسبة للتعليم الفني فقد تزايد عدد الملتحقين (ذكوراً وإناثاً) من (1663) في عام 2000 - 2001م موزعين على (8) مدارس إلى (8238) في عام 2011- 2012م موزعين على (19) مدرسة ومعهداً، وارتفع معدل القرائية عند الشباب من (98.5٪) في العام 2000- 2001م إلى (99.6٪) في العام 2011- 2012م.

الهدف الرابع: تحسين مستوى القرائية عند كبار السن نسبة 50٪ في عام 2015م.

لقد أولت دولة الإمارات العربية المتحدة اهتماماً خاصاً بتعليم الكبار ومحو الأمية انطلاقاً من قناعتها بأن تنمية الموارد البشرية تشكل مفتاحاً لإحداث التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

وفي هذا السياق فقد تراجعت معدلات الأمية من (12.5٪) عام 2000- 2001م إلى (5.5٪) عام 2011-2012م، الأمر الذي يؤكد أن دولة الإمارات العربية المتحدة حققت انخفاضاً في معدل الامية يتعدى نسبة (50٪) بكثير، وقد أكد ذلك تقرير معهد اليونسكو للإحصاء في تقريره عام 2013م بشأن القرائية عند الشباب والكبار بأن دولة الإمارات العربية المتحدة من بين سبع دول عربية أخرى سوف تحقق هذا الهدف قبل عام 2015م. وبالتالي فإن معدل القرائية قد ارتفع بصورة مضطردة من (87.5٪) (ذكوراً وإناثاً) في عام 2000- 2001م إلى (94.5%) (ذكوراً وإناثاً)، في عام 2011- 2012م.

الهدف الخامس: التكافؤ والمساواة بين الجنسين.

نجحت دولة الإمارات العربية المتحدة من خلال السياسات التي اتبعتها والتشريعات التي استنتها، إلى تحقيق المساواة في التعليم بين الجنسين، حيث نص الدستور في مادتيه الأولى والثانية " على تحقيق المساواة بين الرجل والمرأة في الحقوق وتكافؤ الفرص في التعليم لكلا الجنسين، فقد فرض القانون الاتحادي رقم (11) لسنة (1972) إلزامية التعليم للذكور والإناث بدءًا من سن السادسة دون تمييز.

وتشير الإحصائيات الصادرة عن وزارة التربية والتعليم إلى زيادة مضطردة في عدد الإناث الملتحقات بالتعليم، حيث ارتفع عددهن بشكل كبير، كما أن متوسط عدد الإناث برياض الأطفال ومدارس التعليم العام (حلقة أولى، حلقة ثانية وثانوية) يشكل (49٪) مقارنة بالذكور، إذ تصل نسبتهم إلى (50٪) في المرحلة الثانوية، وقد حققت دولة الإمارات العربية المتحدة التكافؤ في الفرص التعليمية.

ويمكن القول بأن هناك انحيازاً في الكادر التعليمي تجاه الإناث لأسباب تتعلق بسياسة تأنيث الحلقة الأولى والتي جاءت لدعم سياسات التوطين في ضوء تزايد أعداد الخريجات الجامعيات في المهن التعليمية، إذ تصل النسبة إلى (77٪) في المعلمات، و(73٪) في المديرات، أما في رياض الأطفال فقد تراوحت النسبة ما بين (99 – 100٪)، ويمثل انتخاب دولة الإمارات العربية المتحدة لعضوية المجلس التنفيذي للأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين لفترة ثلاث سنوات خير دليلٍ على ثقة المجتمع الدولي بالإنجازات التي حققتها دولة الإمارات في هذا المجال .

الهدف السادس: تحسين نوعية التعليم

لقد استهدفت رؤية دولة الإمارات العربية المتحدة وإستراتيجيات وزارة التربية والتعليم الارتقاء بمستوى مخرجات التعليم في جميع مراحل التعليم بغرض التميز، فقد وصل معدل التلاميذ إلى المعلم PCR إلى المستويات العالمية فهو يتراوح ما بيـــن 20 - 24 طالبا في الصف، وكذلك مؤشرات PTR والتي وصلت إلى ما بين (12-17.8) حسب إحصاءات اليونسكو في 2011 - 2012م، هذا فضلاً على اهتمام وزارة التربية والتعليم باستقطاب المعلمين من حملة الدرجة الجامعية الأولى (الماجستير والدكتوراه) والتركيز على تأهيل المعلمين مهنيا من خلال برامج تأهيل وتدريب المعلمين والموجهين ومشروع اعتماد الأداء المدرسي Accreditation.

بالإضافة إلى المشاركة في الاختبارات الدولية PISA - TIMES وPIRIL حيث حصلت دولة الإمارات العربية على المركز الأول على مستوى الدول العربية في اختبارات (TIMES) في مادتي الرياضيات واللغة الإنجليزية للصف الرابع في عام 2011م، وكذلك اختبارات (PIRIL) في العام نفسه، كما حصلت على المركز الأول في اختبـــارات (PISA) في عـــام 2012م.

SAMSUNG

القسم الأول

المقدمة

تقرير التقييم الوطني 2000
للتعليم للجميع لعام 2015
دولة الإمارات العربية المتحدة

1.1 تمهيـــــد

نشأت دولة الإمارات العربية المتحدة في الثاني من ديسمبر 1971م. وهي تضم كلاً من إمارات أبو ظبي، ودبي، والشارقة، وعجمان، وأم القيوين، ورأس الخيمة، والفجيرة. وهي إحدى دول مجلس التعاون الخليجي. تقع في غـــرب قارة آسيـــا بين خطي العرض 22 شمالاً، وبين خطي الطـــول 51 - 56.5 شرقاً، يحدها شمالاً الخليج العربي، وشرقاً بحر عمان وسلطنة عُمان، وتحدها جنوباً المملكة العربية السعودية وسلطنة عُمان، وغربا دولة قطر والمملكة العربية السعودية.

وتمتلك دولة الإمارات سواحل بحرية طويلة على ساحلي الخليج العربي وبحر عمان تقدر بحوالي (734) كيلو متراً، كما تبلغ مساحتها 83,600 كيلو متراً مربعاً.

يبلغ عدد سكان دولة الإمارات 8,19 مليون نسمة حسب تقرير إحصائي صدر في مايو 2010م. ويتركز معظم السكان في إمارة أبوظبي ودبي والشارقة. ويسود المناخ الصحراوي دولة الإمارات العربية المتحدة، لكن طبيعته مختلفة عن المناخات الصحراوية الأخرى من ناحية الرطوبة وكميات المطر وتباين درجات الحرارة.

التنمية الوطنية :

تتمتع دولة الإمارات باقتصاد قوي متين، يدعمه مناخ استثماري مثالي وسياسات داعمة للاستثمار، وهياكل قانونية ومؤسساتية تخضع لأفضل المعايير العالمية.

وطبقاً للتقرير الاقتصادي لدولة الإمارات (2012م) فإن الناتج القومي الإجمالي وصل إلى (881) مليار دولار في عام 2011م، وذلك بنمو قدره 4,2 ٪ وبالمقارنة مع العام 2014م فقد بلغ الناتج القومي الإجمالي (942) مليار دولار بنمو بلغ 1,3 ٪.

وقد عزز هذا الاقتصاد مكانة دولة الإمارات العربية المتحدة كمركز محوري للتجارة والاستثمار والسياحة، حيث حقق الميزان التجاري فائضاً بلغ (291,9) مليار درهم في عام 2011م، وهو ما يمثل 23,5 ٪ من الناتج القومي الإجمالي. وفي ظل برامج التنمية الوطنية الطموحة وما تتضمنه من برامج لتنمية الموارد البشرية وربط المتعلم بالواقع الاقتصادي، ومتطلبات التنمية الشاملة. فإن كل ما سبق يشكل مفتاحاً لتمكين القوى البشرية الإماراتية من المساهمة بشكل فعال في الإنتاج وتحقيق التطور والتفاعل بإيجابية في دعم مسيرة التنمية الشاملة وبناء اقتصاد تنافسي يتمتع فيه الإماراتيون بأفضل مستويات العيش.

سياق التعليم الوطني:

أدركت القيادة السياسية لدولة الإمارات العربية المتحدة منذ قيامها من خلال رؤيتها المستقبلية الثاقبة، وتبصرها بالواقع المحلي والإقليمي والدولي الحاجة إلى وجود تعليم يتسم بالجودة والكفاءة العالية، تتعزز من خلاله البنى المعرفية والقيمية للمتعلمين وتصقل فيه مهاراتهم وقدراتهم بما يحقق الابتكار والإبداع والتطوير المستمر.

وقد أكد المغفور له بإذن الله الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان رحمه الله " أن نشر التعليم هو واجب قومي، وقد وفرت الدولة كل الإمكانيات من أجل بناء جيل الغد، وتعويض ما فاتنا. وهذا الامر يضع العلم في أعز مكان وأرفع قدر".

كما أكد صاحب السمو الشيخ خليفة بن زايد آل نهيان رئيس الدولة حفظه الله – على أن " العملية التعليمية وبقدر ماحققت من مستويات التأهيل العلمي المختلفة، نراها اليوم في تحد مستمر ومتصاعد يتطلب وضع الخطط الرامية إلى تحقيق المستوى المطلوب لمواكبة تسارع التطور التقني، واستيعاب مستجدات التكنولوجيا الحديثة.

من هنا وأمام هذا النهج الواضح للقيادة، والرؤية الحكيمة المتطلعة للريادة القائمة على أسس الحداثة والابتكار والقيادة التشاركية جاء تأكيد صاحب السمو الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم نائب رئيس الدولة رئيس الوزراء حاكم دبي – رعاه الله حيث قال : "لا مكان لكلمة مستحيل في قاموس القيادة، ومهما كانت الصعوبات كبيرة فإن الإيمان والعزيمة والإصرار كفيلة بالتغلب عليها"، وقد أكد سموه في العديد من أقواله على أن طلاب دولة الإمارات يستحقون الأفضل في مجال التعليم، ومن واجب الدولة توفيره لهم.

لقد أدركت دولة الإمارات العربية المتحدة أهمية إجراء عمليات الإصلاح والتطوير مبكراً، فقد قرر مجلس الوزراء منذ 1992م تشكيل لجنة وزارية للتعليم من أجل إعداد وثيقة سياسة تعليمية شاملة، كان قد أقرها مجلس الوزراء في عام 1995م، وازنت بين واقع التعليم وتطلعات الدولة المستقبلية نحو تنمية مستدامة.

هذا وقد أوجدت هذه الوثيقة إطاراً لسياسات تعليمية واضحة المعالم والأهداف من خلال موجهات أساسية للسياسة التعليمية، وحددت ستة مبادئ أساسية لها اشتملت على :

- تربية المواطن وتنشئته وفق مقومات وقيم مستوحاه من العقيدة الإسلامية.
- العمل على تعزيز الانتماء الوطني والذاتية الثقافية العربية والإسلامية.
- جعل التعليم من أجل ترسيخ المسؤولية المجتمعية، ووصول الخدمة المجتمعية لكل مواطن بمستوى متماثل من الجودة والنوعية.
- تعميق دراسة العلوم والرياضيات واللغات ومهارات الحياة، وتمكين المتعلمين من مهارات التعليم المستمر.
- التعليم من أجل التعلم المستمر، متضمناً : توسيع إطار التعليم وتعدد مؤسساته بما يحقق استفادة المتعلم من المؤسسات ذات الأدوار التعليمية كافة.
- التعليم من أجل العمل النافع المنتج، متضمناً : ربط المتعلم بالواقع الاقتصادي في جوانبه وأبعاده المتعددة، وتنويع فرص التعليم وتطويرها.

2.1 استراتيجيات تطوير التعليم

1.2.1 رؤية التعليم 2020م

جاءت إستراتيجية وزارة التربية والتعليم لتواكب مبادئ السياسة التعليمية، وتعمل على تحقيقها على أرض الواقع، حيث طرحت الوزارة رؤيتها 2020 في أكتوبر 2000م، والتي تعتبر نقلة نوعية، وهي أول خطة إستراتيجية متكاملة للتعليم تتضمن المحاور والأهداف الإستراتيجية والمشروعات والبرامج التنفيذية لتطوير التعليم في الدولة، كما تتضمن عددا من المستهدفات والمؤشرات الواضحة لقياس نتائج المبادرات المطروحة. فقد شملت هذه (الرؤية التعليمية) ثلاثة وعشرين هدفاً إستراتيجيا لتطوير النظام التعليمي، يتم تحقيقها وفقاً لسبعة محاور رئيسة هي: التعليم محفز للتنمية الوطنية، وتعظيم إنتاجية النظام التعليمي، والجودة والتطوير المستمر، والتعليم محفز للثقافة والمعرفة، والبنية الأساسية المرنة والملائمة، وإعادة هيكلة المراحل التعليمية، والمشاركة والمساهمة والدعم المجتمعي.

2.2.1 إستراتيجية التعليم 2008 – 2010م

أقرّ مجلس الوزراء إستراتيجية جديدة للأعوام 2008 – 2010م من خلال نظام مؤشرات الأداء الذي أقره مجلس الوزراء واعتمده لوزارات الدولة جميعها، وقد تضمنت هذه الخطة سبعة أهداف هي:

أولاً : إعادة هيكلة وزارة التربية والتعليم كجهاز تربوي فعّال ونشط يضم خبراء وكفاءات وطنية عالية، ويعتمد على سياسات وممارسات لامركزية في صنع القرار، وتحديد واضح للعلاقة مع الهيئات التربوية ومجالس التعليم والمناطق التعليمية؛ بما يكفل أن تكون المدارس هي الأساس في عملية التطوير التربوي.

ثانياً: وضع مناهج تربوية حديثة تتضمن أساليب تدريس مطورة، وأدوات تقويم مستندة إلى معايير الجودة العالمية؛ بما يسهم في إيجاد بيئة تربوية تجعل الطالب محور العملية التعليمية التعلمية.

ثالثاً: تطوير أنظمة للتواصل تمكن أولياء الأمور من المشاركة في متابعة التطور الأكاديمي لأداء أبنائهم، وتزود المهتمين في المجتمع بمعلومات كاملة حول مسيرة النظام التعليمي وأدائه.

رابعاً: تطوير سياسات الموارد البشرية وأنظمتها، بما يسهم في تحسين الأداء النوعي وتطويره للهيئات التربوية العاملة في نظام التعليم والإداريين والمعلمين وغيرهم من العاملين.

خامساً: الارتقاء بأنظمة وبرامج التطوير المهني لجميع العاملين في النظام التعليمي، الإداريين، والمعلمين، والفئة الفنية، بما يحقق الأهداف الإستراتيجية للوزارة.

سادساً: تطوير المباني والمرافق المدرسية وتحسينها، وتزويدها بالتجهيزات والوسائل، بما يتلاءم والمعايير التعليمية الحديثة، وبما يمكن المدارس من تنفيذ المناهج والأنشطة المطورة.

سابعاً : إيجاد بنية تحتية تعتمد على التقنيات الحديثة في مراحل التعليم جميعها، وتوظيفها في العملية التعليمية؛ بما يسمح للمدارس باستخدامها أيضاً في إدارة الأعمال وإنجازها.

3.2.1 إستراتيجية 2010 - 2020م

بدأت وزارة التربية والتعليم العمل على تطوير إستراتيجياتها وتعديلها لمواكبة رؤية الإمارات 2021م ، مما أدى إلى بناء إستراتيجية جديدة تحت اسم إستراتيجية 2010 – 2020م والتي استفادت فيها الوزارة من التغذية الراجعة لإستراتيجية 2008- 2010م، وكذلك تم دراسة رؤية التعليم 2020م، وبناء على ذلك عقدت ثلاث ورش عمل رئيسة حضر إحداها صاحب السمو الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم نائب رئيس الدولة رئيس مجلس الوزراء حاكم دبي – رعاه الله- وذلك لبلورة الإستراتيجية الجديدة للتعليم وتطويرها، والتي تم بناؤها لتكون الأداة الخاصة لتحقيق رؤية الإمارات 2021م في مجال التعليم العام، وقد ركزت الإستراتيجية الجديدة على الطالب باعتباره محوراً للعملية التعليمية ضمن المحاور الخمسة الآتية: التحصيل العلمي للطالب، البيئة المدرسية للطالب، تكافؤ فرص التعليم بين الطلبة، المواطنة عند الطالب، الكفاءة والفعالية الإدارية للإدارات المركزية والمناطق التعليمية والمدارس، وانبثق عن هذه المحاور الخمسة، عشرة أهداف إستراتيجية هي:

- تطوير المناهج وتطبيقها بجودة عالية لتهيئة الطلبة لمجتمع المعرفة.
- تحسين مستوى أداء الهيئات التعليمية وتنمية قدرات متخصصة في مجال التعليم لضمان تلقي جميع الطلبة نوعية تعليم عالية الجودة.
- الحد من تسرب الطلبة من النظام التعليمي.
- تهيئة بيئة تعليمية تربوية محفزة تتلاءم واحتياجات المتعلمين.
- توفير فرص التعليم للطلبة المعاقين؛ لتحقيق مستوى عال من تكافؤ الفرص.
- ضمان جودة الأداء التعليمي والتربوي في المدارس الحكومية والخاصة.
- تفعيل الشراكة المجتمعية في العملية التربوية والتعليمية.
- تعزيز الهُوية الوطنية وتنمية روح المواطنة عند الطلبة.
- ضمان أداء جميع الخدمات الإدارية المركزية بجودة عالية وكفاءة وشفافية وفي الوقت المحدد.

وقد أقرت وزارة التربية والتعليم ضمن إستراتيجيتها الجديدة، مجموعة من المبادرات الإستراتيجية، وعددها (50) مبادرة، من خلال ورش العمل التي نظمتها الوزارة، وشارك فيها عدد كبير من الخبراء التربويين، والمعنيين في الشأن التربوي. ومن أهم هذه المبادرات:

- تحقيق التوازن بين مكونات المعرفة والمادة التخصصية ، في العلوم والرياضيات واللغة الإنجليزية.
- إعادة هيكلة التعليم الثانوي بما في ذلك المواد الاختيارية والمسارات التعليمية للطلبة.
- تطوير نظام اختيار الهيئات التعليمية (بما في ذلك المعايير والأدوات) في المدارس الحكومية والخاصة.
- تطوير أدوات تقويم أداء الهيئات التعليمية، بحيث تكون مرتبطة بخطة تدريبية لكل فرد.
- تخفيض عدد الطلبة الملتحقين بالسنة التأسيسية الجامعية والعمل على دمجها بالعملية التربوية في مرحلة التعليم ما قبل الجامعي.
- إدخال الإرشاد الطلابي في الخطة الدراسية.
- تطوير المعايير الفنية لتقييم المباني والخدمات المدرسية الأخرى (المواصلات، المقصف... إلخ).

- تحديد معايير وطنية للامتحانات تتوافق مع المعايير الدولية.
- إعداد ميزانية المناطق التعليمية والمدارس وفقا لعدد الطلبة.
- وضع برنامج للعمل التطوعي الاجتماعي للطلبة.

وتظهر جدية الدولة وتصميمها على تطوير التعليم ومسايرة الدول المتقدمة في هذا المجال من خلال الموازنة الاتحادية للإنفاق على التعليم، حيث بلغت قيمة تمويل التعليم في عام 2013م ما نسبته (19٪) من الميزانية الاتحادية البالغة (44.565) مليار درهم، بقيمة وصلت إلى (8.539) مليار درهم. وإذا وضعنا في الاعتبار إنفاق الحكومات المحلية على التعليم العام والعالي، فإن هذه النسبة تعد مرتفعة حيث بلغت في موازنة التعليم العام وحده لعام 2011 – 2012م (10.545) مليار درهم، هذا فضلاً على ما تعكسه نسبة الإنفاق على التعليمين من إجمالي الناتج المحلي (GDP) في العام 2011م البالغة (1.5٪) مما يعكس الالتزام الكبير للدولة في تطوير التعليم واعتماده كأساس لنهضة دولة الإمارات العربية المتحدة وتطلعاتها المستقبلية.

ومما سبق نرى أنّ أهداف (جومتيان) وإطار عمل (دكار) اللذين يُركّزان معاً على (تراكمية) النوع الاجتماعي والتوعية والمساواة ومهارات الحياة ورفع مستوى الغايات والمسؤولية الوطنية الشاملة، قد التقت مع أهداف وخطط دولة الإمارات العربية المتحدة مع فارق كبير في الإنجازات لصالح الدولة، كما أكدّت على التفوق ومساعدة الآخرين على تحصيله أيضا. وبهذا نجد في الحكمة المأثورة " آمال وإنجازات الكبار كبيرة "، وقد حوّل الإصرار والمثابرة والعمل المخلص الآمال إلى واقع ملموس تراه وتعيشه على أرض الدولة حيثما ذهبت، وكيفما تفاعلت. وهذا ما شجع مؤسسات الدولة الحكومية والأهلية، لتنسج خططها الإستراتيجية بوحي من رؤية القيادة وفي ظل متابعتها الحثيثة ودعمها المتواصل.

3.1 المعالم الرئيسة للنظام التعليمي في دولة الإمارات العربية المتحدة

يتسم نظام التعليم التابع لوزارة التربية والتعليم في دولة الإمارات بالخصائص الآتية :

- المرونة العالية والتنويع المنهج، مما يسمح بتوفير فرص التعليم كاملة لمن هم في سن التعليم الإلزامي، بالإضافة إلى الأميين والكبار والمعاقين، مع توفير الفرص المناسبة لاستمرارهم في التعليم.
- إلزامية التعليم في جميع مراحله لكل من أكمل ست سنوات، ويظل الإلزام قائماً حتى نهاية التعليم أو بلوغ سن الـ 18 عاماً أيهما أسبق، ومجانيته في جميع المراحل للطلبة المواطنين، وجزئياً لأبناء العاملين غير المواطنين في القطاع الحكومي في الدولة.
- التوسع الكمي المستمر بزيادة أعداد المدارس والطلبة والهيئات التعليمية والفنية والإدارية.
- تقديم تسهيلات مجانية للمتعلمين، حيث تقدم وزارة التربية والتعليم الكتب اللازمة للطلبة، وتوفر لهم المواصلات والخدمات الصحية والرعاية الاجتماعية مجاناً.
- التطور النوعي المضطرد في الخطط والمشاريع والبرامج.

ولمزيد من التوضيح للنظام التعليمي، نعرض بعض مكوناته الرئيسة على النحو الآتي :

1.3.1 أنواع التعليم والسلم التعليمي :

توفر وزارة التربية والتعليم أنواعاً متعددة من التعليم هي :

أ. التعليم الحكومي العام: يختص هذا النوع من التعليم بالمدارس ورياض الأطفال الحكومية التي تشرف عليها (تنظيماً وإدارة وتمويلاً) حكومة الدولة ممثلة بوزارة التربية والتعليم. وتمتد من مرحلة رياض الأطفال (غير الإلزامية) إلى الصف الثاني عشر، حيث تبدأ من سن الخامسة والنصف (الصف الأول) وتنتهي في سن الثامنة عشرة (الصف الثاني عشر) والتي أصبحت إلزامية. وقد حظى هذا النوع من التعليم باهتمام الدولة منذ نشأتها، حيث عملت على تحسينه ورفع جودته باستمرار من خلال تحديث قوانينه وأنظمته وهيكليته، كما عملت على تطوير خططه ومشاريعه بناءً على ما تقتضيه متطلبات التطوير.

ويتضمن سلم التعليم الحكومي العام المراحل التعليمية التالية :

- رياض الأطفال
- مدارس التعليم العام، وتتكون من مرحلتين :

- المرحلة الأساسية، وتتألف من :

1. الحلقة الأولى ولها مستويان : المستوى الأول ويضم الصفوف (الأول والثاني والثالث)، والمستوى الثاني، ويضم الصفين (الرابع والخامس).
2. الحلقة الثانية ولها مستويان : المستوى الثالث ويضم الصفين (السادس والسابع)، والمستوى الرابع ويضم الصفين (الثامن والتاسع).

- المرحلة الثانوية، وهي المستوى الخامس من السلم التعليمي وتضم الصفوف (العاشر، والحادي عشر، والثاني عشر). وتتشعب فيها مسارات الدراسة إلى فرعين (الأدبي والعلمي) بعد انتهاء الصف العاشر.

والجدول التالي يبين السلم التعليمي للتعليم الحكومي العام وفق قرار مجلس الوزراء 1/185 لسنة 2001م.

الجدول (1) السلم التعليمي للتعليم الحكومي العام

المرحلة التعليمية		الصف	المستوى التعليمي
المرحلة الثانوية		12	الخامس
		11	
		10	
المرحلة الأساسية	الحلقة الثانية	9	الرابع
		8	
		7	الثالث
		6	
	الحلقة الأولى	5	الثاني
		4	
	الحلقة التأسيسية	3	الأول
		2	
		1	
مرحلة رياض الأطفال	روضة ثانية	من سن (5 – 6) سنوات	
	روضة أولى	من سن (4 – 5) سنوات	

المصدر : وزارة التربية والتعليم

2.3.1 التعليم الخاص :

يُعرِّف نظام التعليم في الإمارات المؤسسة التعليمية الخاصة بأنها كل جهة غير حكومية تمارس بصفة أصيلة أو تبعية مهنة التربية والتعليم بمراحلها وأنواعها المختلفة بدءًا من مرحلة رياض الأطفال حتى نهاية التعليم الثانوي، وميز في تعريفه للمدرسة الخاصة بين نوعين من المدارس الخاصة هما: المدرسة الخاصة العربية والمدرسة الخاصة الأجنبية، وحدد أهدافاً عامة للتعليم الخاص تتركز في :

1. دعم التعليم العام في تحقيق أهداف التربية والتعليم في الدولة.
2. التوسع في تعليم اللغات الأجنبية.
3. استخدام التقنيات التعليمية الحديثة في التدريب والإعداد المهني.
4. إلزام هذه المؤسسات باحترام المبادئ والقيم الإسلامية والعربية.

هذا ويشهد الوضع التربوي الحالي في دولة الإمارات زيادة مضطردة في عدد المدارس الخاصة وتحديداً المدارس المتحدثة باللغة الإنجليزية سواء منها الدولية أم المحلية، ويعود سبب انتشار هذه المدارس إلى مجموعة من العوامل لعل أهمها :

- عامل سكاني (ديمغرافي) يتمثل في الزيادة الكبيرة في أعداد الجاليات الأجنبية التي تعيش على أرض الدولة، ورغبة هذه الجاليات في تعليم أبنائها المنهج التربوي المقرر في بلدانها، فهناك المدارس الإنجليزية والأمريكية والهندية والباكستانية والألمانية والفرنسية واليابانية.. وغيرها.

- عامل اقتصادي أدى إلى إصدار وزارة التربية والتعليم عام 1980م قراراً يحدد نسبة الطلاب العرب غير المواطنين المسجلين في المدارس الحكومية، كما تم وضع قوانين تحكم انتقالهم من المدارس الخاصة إلى المدارس الحكومية خلال المراحل التعليمية، مما أدى إلى ظهور ما يطلق عليه المدارس الخاصة العربية التي تتبع منهاج وزارة التربية والتعليم في الدولة.
- ظهور اتجاه عام لدى المواطنين والمقيمين بتفضيل دراسة أبنائهم في المدارس الخاصة رغبة في تحقيق نوعية تعليم أفضل، وخاصة في مجال اللغة الإنجليزية. ومما أسهم في دعم هذا الاتجاه ارتباط قبول الطلبة في كثير من جامعات الدولة بحصول الطالب على الشهادة الدولية لإجادة اللغة الإنجليزية (IELTS) أو (TOEFL).

الجدول (2) أعداد الطلبة والمدارس في دولة الإمارات لعام 2013 - 2014

	التعليم الحكومي	التعليم الخاص	الإجمالي
أعداد الطلبة	273312	696226	969538
أعداد المدارس	673	509	1182

المصدر : إدارة نظم المعلومات التعليمية - وزارة التربية والتعليم

وقد وصلت أعداد المدارس في الدولة حسب الإحصاءات الرسمية لوزارة التربية والتعليم للعام الدراسي 2013 – 2014 إلى (1182) مدرسة. تضم (969538) طالباً وطالبة، إذ تبلغ نسبة المدارس الحكومية فيها 57٪ مقابل 43٪ للمدارس الخاصة، وتستقطب المدارس الحكومية (28٪) من عدد الطلبة مقابل (72٪) في المدارس الخاصة،

3.3.1 محو الأمية وتعليم الكبار :

احتلت مشكلة محو الأمية مركز الاهتمام في توجهات التعليم منذ أن نشأ النظام التعليمي الحديث في دولة الإمارات، ، وبذلت الدولة جهوداً مكثفة للتخلص من الأمية، حيث تم إنشاء إدارة خاصة لمحو الأمية وتعليم الكبار ممثلة في (إدارة تعليم الكبار)، والتي بدأت عملها بشكل منتظم منذ عام 1973/1972م وشرعت الوزارة في افتتاح مراكز محو الأمية وتعليم الكبار في كل الأماكن التي رغب الكبار فيها في التعلم، لسد الفجوة بين الأجيال، ومواجهة مشكلات التخلف، وتغيير الأنظمة التعليمية التقليدية الموروثة، فحشدت كل الإمكانات للتوسع في هذه المراكز، وقامت بفرض إلزامية التعليم حتى إنهاء المرحلة الأساسية فيها، وعملت على تحديث المناهج الخاصة بتعليم الكبار، ووضعت خطة لتحسين بيئة التعلم، ورفع كفاءة القوى البشرية في هذه المراكز. كما صدر قرار مجلس الوزراء رقم (11) لسنة 1980م، بشأن تشكيل لجنة عليا لمحو الأمية وتعليم الكبار، ثم أقرت الدولة في العام 1989م الحملة الشاملة لمحو الأمية وتعليم الكبار لدى جميع المواطنين، ووضعت سقفاً زمنياً للانتهاء منه مع بداية عام 2000م، وكان مؤتمر الإسكندرية السابع لتعليم الكبار تحت شعار (آليات وخطط تنفيذ إستراتيجية تعليم الكبار) المنعقد في أكتوبر عام 2000م تأكيداً لتحقيق ذلك الهدف، وكانت نتيجة تلك الإصلاحات أن انخفضت نسبة الأمية إلى (5.5٪) في العام 2012م. كما تم تقليص نسبة الأمية بين الجنسين حيث كان هناك تفاوت في معدل الأمية بين الذكور والإناث في بداية السبعينيات، أما

الآن فنلاحظ أن عدد الإناث اللواتي تم محو أميتهن أكبر من الذكور، مما يعكس اهتمام نظام التعليم في الدولة بتوفير فرص التعليم للجميع دون تمييز بين الجنسين. كما ساهم في تشجيع التعليم الدور الذي قامت به الجمعيات النسائية، وأهمها الاتحاد النسائي العام في دولة الإمارات الذي أنشئ بدعم ورعاية من رئيس الدولة في عام 1975م، أي منذ بدايات نشأة الدولة. وأدى إنشاء فصول محو الأمية وتعليم الكبار التي فتحت في مقار هذه الجمعيات إلى تخفيض نسبة الأمية بدرجة كبيرة،

وكان لرفع المستوى التعليمي للمرأة أثر في تعزيز مكانتها، بما أتاحته هذه الجمعيات من فرص لمشاركة المرأة في الأنشطة الثقافية والتعليمية، وهو ما حقق مكاسب لمجتمع الإمارات نتيجة ما حظيت به المرأة الإماراتية من مكانة رفيعة في مجال التعليم والعمل.

وقد وضع النظام التعليمي لمحو الأمية وتعليم الكبار مجموعة من الأهداف هي :

1. تمكين الدارسين من مهارات القراءة والتعبير الكتابي والعمليات الحسابية التي تتطلبها الحياة اليومية.
2. إكساب الدارسين المهارات التي تساعدهم في أداء أعمالهم، ورفع كفاياتهم الإنتاجية، أو التدرب على مهن أخرى.
3. تثقيف الدارسين وإعادة تأهيلهم، لكي يستطيعوا مواكبة التطور، ومواجهة التحديات المحيطة بهم.
4. إتاحة الفرصة أمام الأفراد الذين نالوا قسطاً من التعليم المدرسي لمواصلة التعلم.

وفي سبيل تطوير جهود محو الأمية، أعدت الوزارة مناهج جديدة تتيح للدارس مواصلة الدراسة لأربع سنوات للحصول على شهادة التحرر من الأمية : سنتان كمرحلة أساسية، وسنتان للتكميل تصل بالمتعلم إلى مستوى الصف السادس، وتتضمن مناهج إلزامية لاستكمال المهارات الأساسية في القراءة والكتابة والرياضيات، وتعميق التربية الإسلامية، والثقافة العامة، ومناهج اختيارية تتحدد وفق ما يهدف إليه الدارس، إما لمواصلة التعليم، أو التدريب المهني الأولي.

وينقسم هذا النوع من التعليم إلى فرعين رئيسين :

أ. <u>محو الأمية</u>:

وهذا النوع من التعليم يقدم للكبار الذين لم يتعلموا وليست لديهم مهارات القراءة والكتابة، وقد بدأ العمل بمحو أمية المواطنين مع صدور قرار مجلس الوزراء رقم (11 لسنة 1980م) بشأن تشكيل لجنة عليا لمحو الأمية وتعليم الكبار، وخلال عشر سنوات بدءاً من العام الدراسي 1993/1992م وحتى العام 2002/2001م تعلم أكثر من (28) ألف شخص أتم (6367) منهم برامج محو الأمية، و(11) ألف أتموا مرحلة التعليم الأساسي، وأكثر من (10) آلاف شخص أتموا المرحلة الثانوية.

ويشير تقرير التنمية الإنسانية العربية 2008م إلى أن عدد الملمين بالقراءة والكتابة في دولة الإمارات قد تضاعف ثلاث مرات، وهو ما يعكس نجاح نظام التعليم في تحقيق معدلات عالية في مكافحة الأمية وتعزيز التعليم.

ب. تعليم الكبار:

هذا النوع من التعليم خصص للكبار من المواطنين والوافدين، الذكور والإناث، الذين لم يكملوا تعليمهم لسبب من الأسباب، أو الراغبين في العودة للتعليم في نظام التعليم المسائي بدءًا من الصف الرابع، كما يضم المتعلمين الذين أصبحت أعمارهم أكبر من العمر المقرر للمرحلة الدراسية نتيجة تكرار الرسوب، ويتم توزيعهم حسب الفئات العمرية في برامج تعليم الكبـــار.

ومما يجدر ذكره أن مؤسسات وجمعيات عديدة حكومية وغير حكومية أسهمت في هذا النوع من التعليم من خلال فتح مراكز محو الأمية وتعليم الكبار في الفترة الصباحية، بالتعاون مع وزارة التربية والتعليم في جميع إمارات الدولة.

ويستقل محو الأمية وتعليم الكبار بسلم تعليمي خاص به، يلتقي في بعض مراحله بالسلم التعليمي المطبق بمدارس التعليم العام، وينفرد بمراحل أخرى، كما يلي :

- المرحلة الأساسية: وتتألف من حلقتين

أ. الحلقة الأولى : ومدتها أربع سنوات، ولها مستويان : المستوى التأسيسي ومدته سنتان يصل خلالها الدارس إلى ما يوازي الصف الرابع الأساسي في التعليم العام، والمستوى التكميلي ومدته سنتان دراسيتان، يصل خلالهما الدارس إلى ما يوازي الصف السادس الأساسي في مراحل التعليم العام، وعندما ينهي الدارس هذه الحلقة يكون قد أنهى برنامج محو الأمية.

ب. الحلقة الثانية : ومدتها ثلاث سنوات توازي الصفوف (السابع والثامن والتاسع).

- المرحلة الثانوية.. ومدتها ثلاث سنوات توازي الصفوف (العاشر، الحادي عشر، الثاني عشر)

الجدول (3) السلم التعليمي لمحو الأمية وتعليم الكبار للعام الدراسي 2012/2011م

المرحلـــة	الصـــف	المستوى التعليمي
المرحلة الثانوية (ثلاث سنوات)	12	
	11	
	10	
المرحلة الأساسية الحلقة الثانية (ثلاث سنوات)	9	
	8	
	7	نهاية محو الأمية
المرحلة الأساسية الحلقة الأولى (أربع سنوات)	6	التكميلـــي
	5	
	4 – 3	التأسيســـي
	2 - 1	

المصدر : التقرير الوطني 2005

4.3.1 التعليم الفني :

أولت وزارة التربية والتعليم منذ تأسيسها عام 1972م التعليم الفني اهتماماً خاصاً بجانب التعليم العام، وبذلت الكثير من الجهود في تطويره ودعمه بهدف تجويد نوعيته وتطوير برامجه، فوضعت مناهج جديدة، وأطلقت تخصصات حديثة تتفق والتطور العلمي وسوق العمل، بالإضافة إلى تحقيق توسع كمي في مدارسه وفصوله، كما قامت بالتعاقد مع مجموعة من المؤسسات المتخصصة بإدارة هذا النوع من التعليم، فتعاقدت مع المؤسسة الألمانية لتطوير التعليم الفني G.T.Z من سبتمبر 1995م إلى أغسطس 2002م، ثم تعاقدت مع فريق خبراء من جامعة جورجيا الأمريكية من سبتمبر 2002م إلى أغسطس 2003م ومعهد موناكو للتكنولوجيا النيوزيلاندي من سبتمبر 2003م إلى أغسطس 2005م، كل ذلك لأهمية هذا النمط من التعليم وقدرته على إعداد القوى البشرية المؤهلة للتعامل مع التكنولوجيا المعاصرة بوصفها الأداة الفعالة في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية بالدولة، ولدوره في تحقيق الأهداف التالية :

- استخدام التكنولوجيا الحديثة وتوظيفها لخدمة التنمية وتلبية متطلبات المجتمع.
- تلبية الحاجة الوطنية لتوفير الموارد البشرية المواطنة المؤهلة، والقادرة على تحمل المسؤولية في المؤسسات الصناعية والإنتاجية والخدمية.
- تحقيق استجابة التعليم الفني لمتطلبات التنمية، ودعم المصادر البديلة للدخل القومي.

5.3.1 إدارة التعليم في دولة الإمارات العربية المتحدة :

تعد وزارة التربية والتعليم الجهة الرئيسة المسؤولة عن توفير الخدمات التعليمية والإشراف عليها، وتقوم الوزارة بذلك من خلال هيكلها التنظيمي، وهو واضح المعالم مما يساعد على تحقيق الأهداف الإستراتيجية للوزارة.

فالوزارة تقوم بتحديث هيكلها التنظيمي باستمرار وفقاً لما تقتضيه المستجدات ومتطلبات التطوير وضرورات مواكبة المعايير الدولية، وأسس علوم الإدارة الحديثة وقواعدها. وقد مر الهيكل التنظيمي للوزارة بعدة مراحل تطويرية هي: هيكل 1980م، وهيكل 1987م، تلاها هيكل 2000م، وهيكل 2007م.. وأخيراً جاء الهيكل التنظيمي الحديث للعام 2010م ليترجم هذه التوجهات، ويعزز سياسة اللامركزية، ويدعم جهود الميدان التربوي في الوقت الذي يضمن فيه تكامل الأدوار وتوزيع الاختصاصات والمهام بين مستوياته الوظيفية بشكل علمي مدروس قائم على أرقى معايير الأداء المؤسسي. وقد تضمن الهيكل (26) إدارة مركزية، و(4) مكاتب متخصصة وتابعة، مشتملاً في بنيته المطورة على (68) قسماً، تم إقرارها وفق رؤى مستقبلية، لتعزيز مشروعات التطوير وما رصدته الوزارة في إستراتيجيتها 2020/2010م من أهداف، وما تبنته إدارات المناطق التعليمية والمدارس من مبادرات مبدعة، منبثقة عن خطط الوزارة وبرامجها التطويرية.

كما يتشكل الجهاز الإداري المركزي في الوزارة من مجموعتين : الأولى وعلى رأسها وزير التربية والتعليم، وتعمل معه إدارة التخطيط الاستراتيجي والخبراء والمستشارون ومكتب التدقيق الداخلي، كما يساعده وكيل الوزارة ويعمل معه مكتب المنظمات والعلاقات الدولية والتربوية وإدارة الاتصال الحكومي وإدارة التميز المؤسسي. وتتكون المجموعة الثانية من خمسة من الوكلاء المساعدين المختصين حيث يرأس كل منهم قطاعاً يضم عدداً من الإدارات المركزية.

الهيكل التنظيمي لوزارة التربية والتعليم

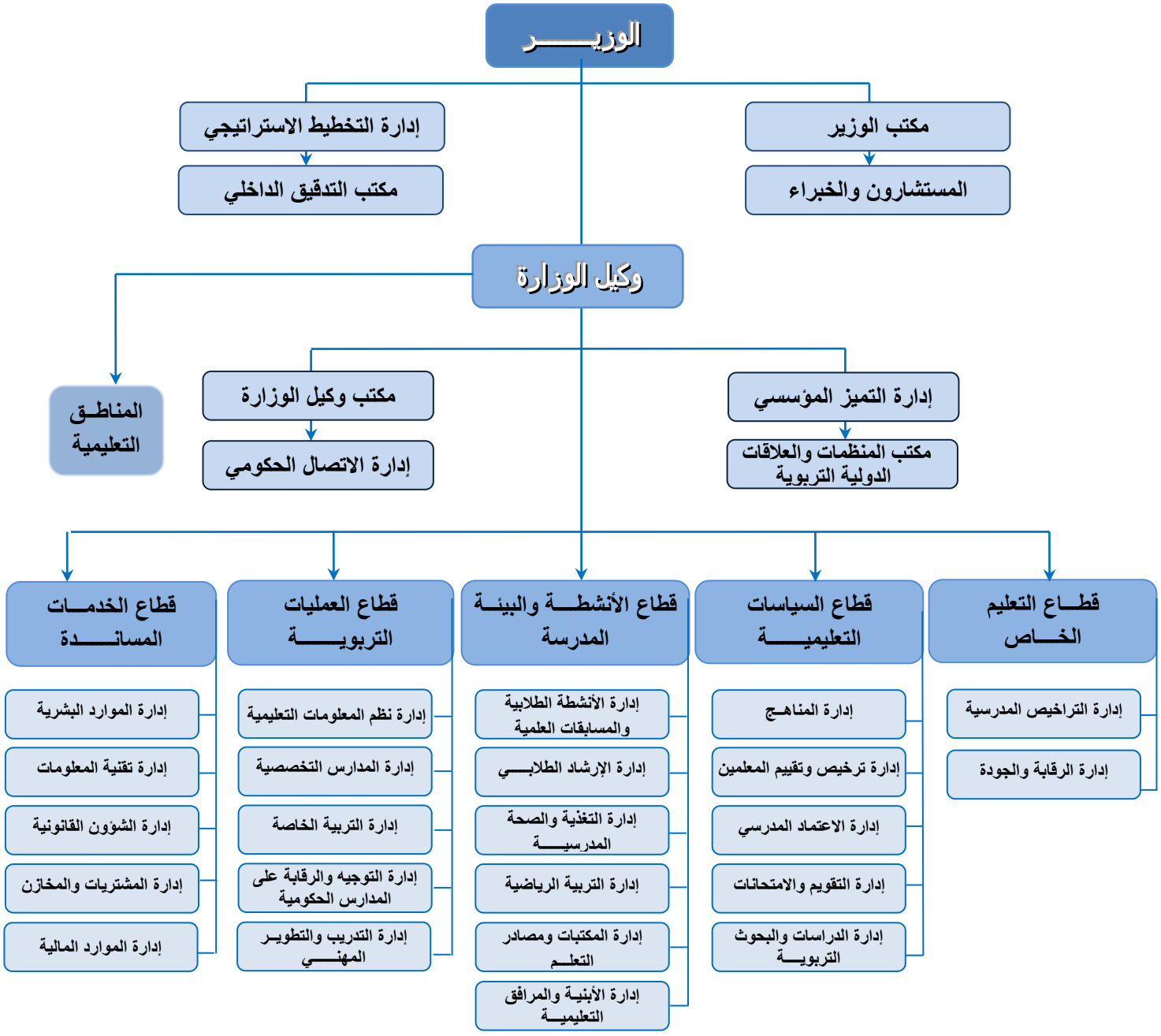

4.1 الشركاء الإستراتيجيون لوزارة التربية والتعليم

هناك عدد من الشركاء الإستراتيجيين الذين يعملون مع الوزارة في دعم العملية التعليمية في دولة الإمارات العربية المتحدة وهم :

1.4.1 مجلس أبوظبي للتعليم :

في العاشر من شهر سبتمبر عام 2005م أصدر صاحب السمو الشيخ خليفة بن زايد آل نهيان رئيس الدولة القائد الأعلى للقوات المسلحة حاكم إمارة أبوظبي - حفظه الله - القانون رقم 24 لسنة 2005م بشأن إنشاء مجلس أبوظبي للتعليم برئاسة الفريق أول سمو الشيخ محمد بن زايد آل نهيان ولي عهد أبوظبي نائب القائد الأعلى للقوات المسلحة وسمو الشيخ منصور بن زايد آل نهيان نائب رئيس مجلس الوزراء وزير شؤون الرئاسة نائبا لرئيس المجلس.

اشتملت الأهداف التي أنشئ المجلس من أجلها على هدفين أساسيين الأول تطوير التعليم والمؤسسات التعليمية في إمارة أبوظبي، والهدف الثاني تقديم الاستشارات الفنية بشأن تطوير السياسات والخدمات التربوية في الإمارة، وذلك وفق رؤية تهدف إلى الارتقاء بالتعليم في إمارة أبوظبي إلى أعلى المستويات العالمية. كما يهدف المجلس إلى وضع نظام تعليم شامل ومتكامل يمكنه باستمرار دعم العملية التعليمية في العديد من المجالات.

وتم تفويض مجلس أبوظبي للتعليم للارتقاء بجودة التعليم في أبوظبي إلى أعلى المستويات العالمية لضمان إتاحة الفرصة أمام جميع المقيمين للحصول على تعليم عالي الجودة، وعليه يقوم مجلس أبوظبي للتعليم بالإشراف على مبادرات التطوير وتنظيمها وقيادتها في كافة قطاعات التعليم بما في ذلك كل من التعليم العام والخاص بدءًا من المرحلة التأسيسية إلى المرحلة الثانوية والتعليم العالي والتعليم الفني والمهني وتعليم الكبار.

وبالنظر إلى تنوع المتطلبات والتحديات في كل قطاع من القطاعات، فقد وضع مجلس أبوظبي للتعليم خططاً إستراتيجية قائمة على البحث مصممة لتحقيق أهداف التنمية المحددة لكل قطاع، وقد تم الاسترشاد في جميع هذه الخطط بأجندة سياسة التعليم في أبوظبي بهدف تحويل الإمارة إلى مجتمع متنوع قائم على الابتكار والمعرفة.

ويسير مجلس أبوظبي للتعليم وفقاً لفلسفة معينة وهي أن جميع الأفراد مؤهلون للتعليم ويجب إتاحة الفرصة أمامهم للحصول على أفضل مستوى ممكن من التعليم، ويهدف المجلس إلى وضع نظام تعليم شامل ومتكامل يمكنه باستمرار دعم العملية التعليمية في العديد من المجالات، ويحث مجلس أبوظبي للتعليم جميع الطلبة على تطوير نقاط القوة لديهم وتعزيز مهاراتهم وقدراتهم، حيث يمكنهم المساهمة في تطور دولتهم والمشاركة بصورة فعالة فيما يدور في العالم من حولهم.

2.4.1 مجلس الشارقة للتعليم :

أصدر صاحب السمو الشيخ الدكتور سلطان بن محمد القاسمي عضو المجلس الأعلى للاتحاد حاكم الشارقة – حفظه الله – مرسوماً أميرياً بشأن إنشاء مجلس الشارقة للتعليم في الشارقة في الثالث عشر من ديسمبر2006م، ونص المرسوم رقم (45) لعام 2006م على إنشاء مجلس الشارقة للتعليم، يتمتع بالشخصية الاعتبارية، ويعمل على رسم الخطة التعليمية للإمارة في إطار السياسة العامة للتعليم في الدولة.

ويختص المجلس بالمهام الآتية :

أ. رسم الخطة التعليمية للإمارة في إطار السياسة العامة للتعليم في الدولة، والتنسيق مع السلطات الاتحادية المختصة لهذا الغرض.

ب. المساهمة في تطوير الكوادر التعليمية الوطنية القادرة علي مواكبة متطلبات العصر التنموية، وذلك بتوظيف أفضل الخبرات والتجارب الناجحة للمؤسسات التعليمية العامة والخاصة في الدولة بالتنسيق مع الجهات المعنية.

ج. العمل علي إيجاد حلول عملية ناجحة لتطوير عناصر العملية التعليمية حتى تتحول إلى منابر للإشعاع الفكري والحضاري.

د. دراسة احتياجات منطقة الشارقة التعليمية والمكاتب والإدارات التابعة لها، ومتابعة تنفيذها، بالتنسيق مع الجهات المعنية.

ه. تفعيل التشريعات الخاصة بشؤون التربية والتعليم، ورفع الملاحظات المتعلقة بتطويرها وإصلاحها للمسؤولين.

و. التنسيق مع الجهات المعنية باقتراح السياسات واستراتيجيات التطوير والتعليم والخطط التربوية والإجراءات التنفيذية الكفيلة بذلك، للمساهمة في إنشاء قاعدة بيانات خاصة بالتعليم في الإمارة.

ز. تقديم الدراسات والمقترحات لتطوير التعليم أو التدريب المهني والإرتقاء بكافة المؤسسات التعليمية والعاملين بها، والتنسيق مع السلطة الاتحادية في شأن التعليم الخاص، للارتقاء به بوصفه رافداً أساسياً للتعليم الحكومي العام.

ح. الإشراف على المدارس النموذجية، والمدارس المملوكة لحكومة الشارقة بالكامل أو التي تملك حصة بها في الإمارة والعمل علي تطويرها وتعميمها على مستوى الإمارة.

ط. الإشراف علي تكوين ومتابعة مجالس أولياء أمور الطلبة والطالبات في الإمارة واقتراح الأساليب الكفيلة بتطوير العمل فيها ودراسة التوصيات التي ترفع منها للمجلس.

ي. الإشراف الفني والإداري والمالي علي جائزة الشارقة للتفوق والتميز التربوي وتطويرها، وأية جوائز أخري يقررها المجلس.

ك. إعداد الهيكل التنظيمي لجائزة الشارقة للتفوق والتميز التربوي، واعتماد لوائحها التنظيمية.

ل. الإشراف الفني والإداري والمالي علي دور الحضانة في المدارس الحكومية والمؤسسات والهيئات ودوائر حكومة الشارقة.

م. وضع الخطط والبرامج الكفيلة برعاية الطلبة المعاقين، وتنمية الإبداع، وصقل المواهب وإثراء الخبرات لدي المبدعين والموهوبين والمتفوقين، وعلاج حالات القصور والتأخير الدراسي لدي الضعاف وبطيئي التعلم.

3.4.1 مجلس رعاية التعليم والشؤون الأكاديمية بالفجيرة :

وجه صاحب السمو الشيخ حمد بن محمد الشرقي عضو المجلس الأعلى للاتحاد حاكم إمارة الفجيرة - حفظه الله - بإنشاء مجلس لرعاية التعليم والشؤون الأكاديمية يتبع مباشرة لسموه، ويعنى بالارتقاء بالمستوى التعليمي لأبناء الإمارة سواء العام أم الجامعي أم التقني أم العالي، لتحقيق مخرجات تعليمية ذات جودة عالية، تهدف للرقي والنهوض بالغايات المجتمعية والوطنية السامية، ولتواكب متطلبات الحاضر وآفاق المستقبل، إيمانا من سموه بأن الاستثمار في التعليم هو جوهر صناعة الطاقات البشرية وبناء الإنسان وتحقيق التنمية المستدامة.

4.4.1 هيئة المعرفة والتنمية البشرية بدبي

تتولى مسؤولية الارتقاء بجودة التعليم والإشراف عليه ، وهي الجهة المسؤولة عن إصدار التراخيص وتوفير الدعم للمدارس والجامعات ومعاهد التدريب في قطاع التعليم الخاص، وغيرها من قطاعات التنمية البشرية في دبي.

وتقوم الهيئة بالتعاون والتنسيق مع مختلف الأطراف المعنية بالشأن التعليمي، من طلبة وأولياء أمور ومعلمين ومؤسساتٍ خاصة وجهاتٍ حكومية، وتنطلق الهيئة في عملها من التوجيهات الواردة في إستراتيجية الحكومة، وتحرص على تنفيذها بمنتهى الشفافية، للتأكد من أن أعمالها كافة تصب في مصلحة الشريحة الأهم التي تمثل رأس اهتماماتها ألا وهم الطلبة.

وتمتد أبحاث الهيئة من ميادين الرعاية والتربية في مرحلة الطفولة المبكرة إلى ميادين تعليم الكبار، وتُسفر النتائج التي تتوصل إليها عن إطلاق مبادراتٍ، من شأنها ضمان توفير كوادر بشرية تتمتع بالمؤهلات والمرونة اللازمة لسوق العمل في دبي، والذي يُفرز على الدوام مزيداً من الاحتياجات المهنية والأكاديمية التي تنبع من شغف دبي لمواكبة التغيرات المتسارعة التي يشهدها عالم القرن الحادي والعشرين. وتُوفر منشوراتها إلى جانب تقارير الرقابة المدرسية التي تُصدرها معلوماتٍ موثوقة تستند إلى الأدلة والبراهين، وتأمل في أن يستفيد منها المهتمون بالشأن التعليمي كافة.

ومن أجل التنسيق والتكامل بين هذه المؤسسات ووزارة التربية والتعليم أصدر صاحب السمو الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم نائب رئيس الدولة رئيس مجلس الوزراء حاكم دبي – رعاه الله - ، قراراً بإنشاء مجلس التنسيق والتكامل التعليمي في الإمارات، وقد نص القرار على تكليف وزير التربية والتعليم برئاسة المجلس وعضوية وكيل وزارة التربية والتعليم أميناً عاماً للمجلس، ومديري مجالس التعليم المحلية في الدولة، وعضوين ممثلين عن قطاع التعليم الخاص،

ويتولى المجلس المهام والمسؤوليات الآتية :

1. تفعيل التكامل بين وزارة التربية والتعليم والمجالس والهيئات التعليمية بالدولة في مجال تطبيق السياسات والإستراتيجيات التعليمية التي تتبناها الوزارة.
2. إبداء الرأي في مشروعات القوانين والأنشطة والسياسات ذات الصلة بالعملية التعليمية، واقتراح التعديلات اللازمة وفق المستجدات الاجتماعية والاقتصادية.
3. بناء شراكة مع القطاع الخاص، وتوفير آلية لتفعيل مساهمته الاجتماعية والاقتصادية في التعليم.
4. تبادل الآراء والخبرات في مدى توافق مخرجات التعليم ما قبل الجامعي مع متطلبات التعليم الجامعي وسوق العمل.
5. ضمان توافق رؤية الوزارة المستقبلية للعملية التعليمية وخططها الإستراتيجية مع توقعات ومتطلبات قطاعات المجتمع كافة.

6. تحقيق الشفافية الكاملة سواء في إعداد الخطط الإستراتيجية للتعليم أو في تحديد معايير الجودة التعليمية، وتزويد القطاعات المهتمة بالعملية التعليمية بالمعلومات الكاملة حول إدارة النظام التعليمي.
7. العمل على توحيد قواعد البيانات والإحصاءات المستخدمة على المستويين الاتحادي والمحلي لضمان اتساق المعلومات وتكاملها، على المستوى التخطيطي والتنفيذي والتقويمي.
8. العمل على تعميم التجارب التعليمية والتربوية الناجحة على مستوى الدولة.
9. توحيد معايير الجودة التعليمية والمستويات المدرسية وموارد العملية التعليمية على مستوى إمارات الدولة كافة.
10. العمل على ضمان تنفيذ توجه الوزارة الاتحادي في مجال الخطط التعليمية والمناهج الدراسية ونظم التقويم والامتحانات.

5.1 الإنفاق على التعليم

- **تمويل التعليم:**

لقد أولت السياسة التربوية لوزارة التربية والتعليم بدولة الإمارات العربية المتحدة اهتماما منذ بزوغ فجر الاتحاد المبارك بتعميم التعليم الأساسي والنهوض بترقية التعليم العام وتحسين جودته والاستمرار في التوسع الكمي منه،

وفي سبيل تحقيق هذه الغاية، التزمت القيادة الرشيدة وحكومة دولة الإمارات العربية المتحدة بتوفير التمويل والموارد المالية اللازمة بهدف تقديم خدمات تعليمية ذات مستوى عال، وفي هذا السياق فقد تضاعفت الموارد المخصصة للتعليم بصورة مضطردة منذ العام 72- 1973م، وذلك لمقابلة الطلب الاجتماعي المتزايد والمتسارع على التعليم، ويكفي أن نشير إلى أن عدد المدارس في عام 72 – 1973م بلغ (173) مدرسة، بينما بلغ عدد المدارس في عام 2011 – 2012م (1162) مدرسة، وقد تضاعفت أعداد الطلاب في عام 2011 - 2012م ليصل إلى(852,597) طالباً وطالبة، في مدارس التعليم العام والخاص.

الجدول (4) نسبة الإنفاق على التعليم من الإنفاق الحكومي في العام 2011 – 2013

السنة	المؤسسة	الإنفاق على التعليم بالمليار - درهم	الإنفاق الحكومي بالمليار - درهم	نسبة الإنفاق على التعليم من الإنفاق الحكومي
2011	التعليم العام	4.600	41	
	التعليم العالي	2.700		
الإجمالي		7.300	41	٪18
2013	التعليم العام	5,480	44,50	
	التعليم العالي	2,872		
الإجمالي		8,352	44,50	٪19

المصدر: وزارة المالية – دولة الإمارات العربية المتحدة

وبدراسة الجدول (4) يتضح بأنه في عام 2011م قد بلغت الاعتمادات المخصصة للتعليم العالي الجامعي مبلغ (2.7) مليار درهم في حين بلغت الاعتمادات المخصصة للتعليم العام مبلغ (4.6) مليار درهم، وبالتالي فإن إجمالي الإنفاق على التعليم العام والتعليم العالي حوالي (7.3) مليار درهم بنسبة 18٪ من إجمالي الميزانية العامة لدولة الإمارات البالغة (41) مليار درهم.

وبالنسبة للموازنة الاتحادية لعام 2013م والتي بلغت 44,565 مليار درهم فقد تصدر قطاع التعليم هذه الميزانية حيث استحوذ على 19٪ من الميزانية الاتحادية بقيمة بلغت 8,352 مليار درهم وذلك دعما من الدولة لإستراتيجيات تطوير التعليم حيث تمت زيادة ميزانية التعليم العام لتبلغ (5,5) مليار درهم بغرض تنفيذ خطة الوزارة في تطوير البيئة المدرسية وتزويدها بأحدث الوسائل والتقنيات التعليمية لدعم المبادرات التطويرية بمدارس الدولة وتوفير الدعم المالي لترقيات الكادر التعليمي، فيما بلغت ميزانية التعليم العالي والجامعي بمبلغ 2,9 مليار درهم توافقا مع إستراتيجية تطوير التعليم العالي والبحث العلمي و خطط ابتعاث الطلبة المواطنين خارج الدولة، إضافة إلى تطوير وإنشاء المباني والمرافق في الجامعات والكليات الحكومية.

وإذا ما وضعنا في الاعتبار الدعم الذي تقدمه الحكومات المحلية للإنفاق على التعليم وتم إضافته للإنفاق على التعليم فإن إجمالي الإنفاق على التعليم (العام والعالي) في العام 2011 - 2012م قد بلغ حوالي (18.706) مليار درهم، قسمت بين التعليم والتعليم العام، وتأتي مصادر هذه المخصصات من الموازنة الاتحادية لدولة الإمارات العربية المتحدة وموازنات الحكومات المحلية بكل إمارة من إمارات الدولة، التي تتمثل في موازنات المجالس التعليمية والهيئات العاملة في مجال التعليم بكل إمارة، وقد بلغت موازنة التعليم العام فيها (10.545) مليار درهم.

الجدول (5) الإنفاق الحكومي والمحلي على التعليم (العام والعالي) 2011

نوع الإنفاق	الجهة	المبلغ - بالدرهم
الإنفاق الاتحادي	وزارة التربية والتعليم	4.632.509.000
	وزارة التعليم العالي	349.871.000
	الجامعات الحكومية	2.256.136.000
المجمـــــوع		7.238.507.000
الإنفاق المحلي	الحكومات المحلية	11.468.288.000
المجموع الكلي		18.706.795.000
الناتج المحلي		1.276.025.000.000
نسبة التعليم كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي		1.5

المصدر : المركز الوطني للإحصاء

ويتضح من الجدول (5) أن نسبة الإنفاق على التعليم من إجمالي الناتج المحلي (GDP) في العام 2011م يعادل مانسبته 1.5٪، وقد تبدو للوهلة الأولى أن هذه النسبة متدنية إلى حد ما بالنسبة لإجمالي الناتج المحلي البالغ قدره (1.276.025) تريليون ومائتين وستة سبعين مليار وخمسة وعشرين مليون درهم ، وهذه النسبة تعادل ما يزيد على (5.200) خمسة مليارات ومائتي مليون دولار أمريكي، ويمكن تبرير ذلك إلى ارتفاع حجم الناتج المحلي من ناحية، وحجم الطلبة الملتحقين بالتعليم الحكومي (العام) من ناحية أخرى، وهذا يقودنا بالضرورة إلى مقارنة الإنفاق الحكومي (العام) على التعليم العام مقاسا بكلفة الطالب الإجمالية والتي يوضحها الجدول الآتي :

الجدول (6) تكلفة الطالب (بالدرهم) حسب المراحل في التعليم العام بدولة الإمارات العربية المتحدة.

المرحلة	2000 -2001م	2005 -2006م	2011 -2012م
رياض الأطفال	11682	18021	46268
الحلقة الأولى	11510	16630	35126
الحلقة الثانية	11497	15741	38437
التعليم الثانوي	12382	16794	46104

المصدر وزارة التربية والتعليم – مجلس أبوظبي للتعليم

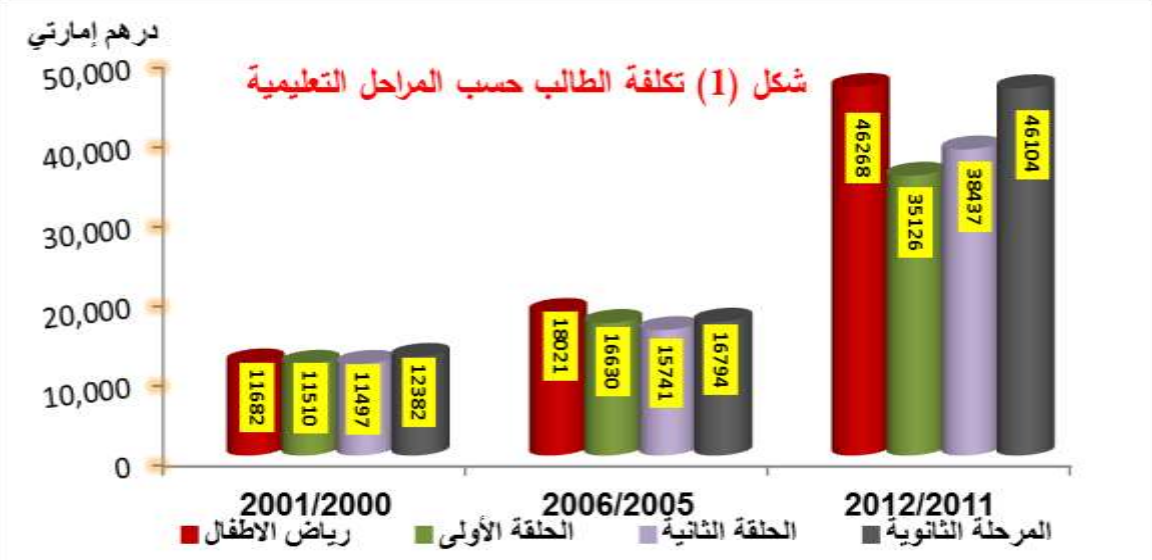

شكل (1) تكلفة الطالب حسب المراحل التعليمية

يلاحظ من الجدول السابق أن تكلفة الطالب في المراحل المختلفة ظلت تزداد بمعدلات عالية لتصل في العام 2011 -2012م إلى ثلاثة أضعافها على مستوى المراحل كلها، فقد وصلت تكلفة طفل الروضة إلى (46268) درهم، وتعد هذه المعدلات أعلى من معدل باقي المراحل التعليمية، ويرجع ذلك إلى إنشاء العديد من رياض الأطفال المطورة، وذات البنية التحتية ذات المعايير والمواصفات العالمية، وخاصة ما تم إنشاؤها بواسطة مجلس تعليم أبوظبي، كما وصلت تكلفة الطالب في عام 2011 -2012م في الحلقة الأولى إلى مبلغ (35126) درهماً أي ما يعادل (9500) دولار، وفي المرحلة الثانوية وصلت إلى (46104) دراهم أي ما يعادل (12500) دولاراً، وبالمقارنة مع دراسة أعدتها منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية حول تكلفة الطالب في الدول المتعاونة مع المنظمة، فقد وجد أن دولة الإمارات تفوقت على معدل دول المنظمة من حيث تكلفة الطالب إذ بلغ متوسط هذه التكلفة حسب الدراسة (8000) دولار لمرحلة التعليم الأساسي و(9000) دولار للتعليم الثانوي.

الجدول (7) نسبة الإنفاق على كل مرحلة من مراحل التعليم من الإنفاق على التعليم العام لسنة 2012/2011

المرحلة	الانفاق المبلغ بالمليار - درهم	النسبة
رياض الأطفال	1.333.855	12.6
الحلقة الأولى	3.463.750	32.8
الحلقة الثانية	2.984.202	28.3
التعليم الثانوي	2.733.740	25.9
التعليم الفني	625 مليون	0.3
المجمـــوع	11.140 مليار	100

المصدر : وزارة التربية والتعليم ومجلس ابو ظبي للتعليم.

وتشكل نسبة الإنفاق على التعليم الأساسي (الحلقة الأولى والحلقة الثانية) من الصف الأول للصف التاسع ما يعادل 61٪ من إجمالي الإنفاق العام (الحكومي والمحلي) على التعليم العام، مما يعكس جدية واهتمام الدولة بإلزامية التعليم الأساسي وتوفير الفرص للمواطنين والوافدين ممن هم في سن المدرسة.

القسم الثاني

التحديات الرئيسة للتعليم للجميع عام 2000 وأهداف عام 2015

تقرير التقييم الوطني 2000
للتعليم للجميع لعام 2015
دولة الإمارات العربية المتحدة

مقدمة:

لعل أهم ما يميز نظام التعليم في دولة الإمارات العربية المتحدة تلك النشأة المتسارعة والإقبال الشديد على التعليم منذ بزوغ فجر الاتحاد، مما يعكس تزايد الطلب الاجتماعي على التعليم ووعي المواطن بدور التعليم في التثقيف وتنمية القدرات والمهارات والكفايات الضرورية، لتحقيق التنمية بمفهومها الشامل، وهذا يلتقي مع جهود الدولة وطموحاتها وسعيها للريادة في هذا المجال.

إن سعي دولة الإمارات العربية المتحدة للريادة على مستوى العالم، لا يعني أنها تجاوزت بشكل كافٍ جميع التحديات، فهناك تحديات ما زالت تظهر تباعاً بسبب الحداثة والتنافس العالمي في سياق عصر التفجر المعرفي والثورة المعلوماتية من جهة، والنمو السكاني المستمر في مجتمع الدولة باعتبارها دولة جاذبة عالمياً للعمالة والاستثمار والسياحة من جهة أخرى.

إلا أن الزيادة والتوسع الكمي في التعليم ارتبطت بمستجدات وتحديات برزت لاحقاً وهي تتمثل في الوظيفة الاجتماعية للتعليم، ودوره في المحافظة على الهوية الوطنية والثقافية والملامح التراثية، وبرزت تحديات اقتصادية خلال الاهتزازات الاقتصادية المتكررة على المستويين الدولي والإقليمي، هذا فضلا على تحديات النمو المعرفي والتقني المتسارع بسبب ثورة المعرفة والاتصالات، وقد تضافرت هذه التحديات مع التحديات النوعية ذات الصبغة التربوية المتمثلة في الآتي:

1. الطلب الاجتماعي الدائم على التعليم العام، مما اقتضى استمرار سياسة التوسع الكمي لتوفير الخدمات التعليمية لكل المواطنين والمقيمين، ومما يزيد من حجم هذه المشكلة تزايد أعداد العمالة الوافدة التي يتمتع أبناؤها بحق التعليم وتوفير مقاعد دراسية لأبنائها.

الجدول (8) نمو أعداد الطلبة في التعليم - الحكومي والخاص- في الدولة

السنوات	المدارس				الطلبة			المعلمين		
	ذكور	إناث	مختلط	المجموع	ذكور	إناث	المجموع	ذكور	إناث	المجموع
2000/2001	321	313	534	1168	287,521	276,469	563,990	11934	25795	37729
2005/2006	330	329	555	1214	335,372	320,572	655,944	13439	32915	46354
2011/2012	278	265	619	1162	435,774	416,823	852,597	12997	43807	56804

المصدر : إدارة نظم المعلومات التربوية - وزارة التربية والتعليم

وقد أدى التوسع الكمي في النظام التعليمي إلى جانب الاهتمام المتزايد بجودة التعليم ونوعيته، إلى ظهور الوجه الآخر لهذه القضية وهو الاعتماد على العمالة التعليمية الوافدة، وذلك لعدة أسباب أهمها:

- استمرار عزوف المواطنين الذكور عن قبول العمل بمهنة التعليم، وتفضيل الوظائف المدنية والعسكرية الأكثر دخلاً في أحيان كثيرة، الأمر الذي ضعفت معه الطاقة العطائية لمؤسسات إعداد المعلمين وأصبحت لا تتمكن من الوفاء بمتطلبات توطين الكوادر التعليمية بسبب قلة عدد الملتحقين بها، يضاف إلى ذلك توقف تأنيث الهيئة التدريسية عند حدود الصف الخامس الابتدائي.

2. المناهج الدراسية : لقد اقتضت طموحات القيادة السياسية الرامية إلى توفير تعليم ذي مواصفات عالية، تساعد الطلبة أو المتعلمين على اكتساب المعرفة والمهارات والكفايات ومهارات التفكير الناقد والتفكير الإبداعي، على استمرارية عمليات المراجعة والتقييم للمناهج الدراسية وديمومتها، بغرض إحداث تطوير حقيقي في أهداف تلك المناهج ومحتواها وطرائقها.

3. تغيير الأدوار التقليدية أو الثابتة للقائمين على النظام التعليمي. ونقل المعلم من مرحلة التلقين والسيطرة على الموقف التعليمي، إلى مرحلة استخدام إستراتيجيات التدريس الحديثة التي تعتمد على أن يكون الطالب هو محور العملية التعليمية مما يقود إلى بناء الابتكار والإبداع، وتحويل الموجه التربوي من أن يكون مفتشاً يبحث عن الأخطاء ويعالجها بنمطية بعيدة عن العلم الحديث، إذ يرى سلطته في إثابة المعلمين أو عقابهم إلى دور جديد مساند للمعلمين في عملية تنميتهم تنمية مهنية تصقل مهاراتهم وتعزز من انتمائهم للمهنة، كذلك تطوير مدير المدرسة فبدل أن يكون مسيراً للعمل، همه تحقيق الانضباط والمحافظة على النظام، والتأكد من الحضور والانصراف في المواعيد المقررة، دون أن تكون لديه رؤية قيادية مؤسسية، إلى قائد تربوي يمتلك القدرات والمهارات التي تدعمه في تطوير أداء المدرسة والطلبة. وإذا كان للتعليم أن يتغير، فلا بد من تغيير هذه الأدوار وتنمية الموارد البشرية تنمية عصرية مستدامة، تصدر عن وعي كامل وحذق أكيد لما ينتجه البحث التربوي من نتائج وما تقدمه تكنولوجيا التعليم من إسهامات.

4. إن الاهتمام بالكم قد أدى - وفي كثير من الأحيان - إلى إغفال الكيف وأصبح هدف المدارس تخريج أعداد متزايدة بصرف النظر عن إتقانهم الكفايات الأساسية التي تمكنهم من مواصلة الدراسة في مؤسسات التعليم العالي، أو الدخول في سوق العمل. وتفرض هذه القضية الإستراتيجية إعادة هيكلة الأولويات وإعادة هيكلة الموازنات من أجل تفعيل الجوانب النوعية في التعليم.

5. أوضاع الهيئة التعليمية الحالية تحتاج إلى إعادة نظر من حيث المستوى الفني والأدائي، وتباين مستويات الإعداد خاصة بين المعلمين الوافدين، فضلاً على العمل لزيادة الرضا الوظيفي بين المعلمين المواطنين لتحفيزيهم للعمل في مجال التعليم، وتوفير البرامج المساندة لهم للتغلب على التحديات والصعوبات المصاحبة لعملهم في مجال التعليم.

6. تطوير بيئة النظام التعليمي حتى تكون قادرة على استيعاب التقانة الحديثة من الوسائل التعليمية المتفاعلة متعددة الوسائط، من تقانة الحاسوبات وشبكات المعلومات والإنترنت ووسائط التواصل الاجتماعي (Facebook, Twitter) وغيرها من الوسائل التكنولوجية التي اقتحمت الفصول الدراسية. ولاشك أن قضية إدخال التقانة الحديثة في التعليم يقتضي متطلبات كثيرة في مقدمتها التمويل والتدريب، وإيجاد البرمجيات، وإدخال التعلم الذاتي وتوفير مراكز مصادر التعلم، والتحول من التعليم بالسبورة والطبشور إلى السبورة الذكية والحواسيب المتفاعلة، وصولا إلى مستوى المدرسة الذكية والتعليم الذكي.

7. تطوير المبنى المدرسي ليتحول إلى مبنى وظيفي يراعي المعايير التربوية والمعمارية والهندسية في التصميم والتشييد معاً، ويقدم القاعات والفصول الحديثة والمعامل المجهزة والملاعب المناسبة وقاعات الأنشطة الصفية واللاصفية.

وقد تنبهت وزارة التربية والتعليم إلى حقائق هامة من شأنها بناء المنظومة المتكاملة التي لها الأثر الأكبر في تحسين عمليات النظام، وتطوير المهارات المرتبطة بها، وخاصة ما يتصل بالبعد الرابع، بعد السيطرة والتحكم في مؤسسة المدرسة كوحدة أولى في الهيكل التعليمي وأولى بالرعاية والاهتمام. وفي هذا الصدد فإن التحديات التي

أبرزتها قضايا الجودة ونوعية التعليم على مستوى الطالب والمعلم والمؤسسة تقابل توجهات حركة تطوير التعليم العالمية التي تعيش عصر المعرفة التي تلخصت بالآتي:

- التنافسية : باعتبار أن التنافس الإيجابي بين المدارس والمعلمين والطلاب من شأنه تعزيز الأداء والوصول به لنتاجات أفضل.
- الإتقان: باعتباره يتصل بالأداء ويصل عبر مراحله بمؤسسة المدرسة والمعلم والطلاب إلى توظيف ما اكتسبوه من معارف ومهارات واتجاهات في مواقف جديدة استناداً لمعايير ومؤشرات عالمية وعالية.
- التحفيز مقابل المساءلة المستندة لاحتياجات معنوية تصل إلى تحقيق الذات والتفوق.
- التعاون والمشاركة، باعتبار التعظيم لتعاضد العقول والتغليب للعمل الجماعي على الفرد، وذلك عبر القيادة الجماعية وتعلّم الأقران وتقوية الشبكات الاجتماعية، والتواصل الإيجابي المفعم بالمرونة والتقبل والدعم.
- التمايز في التعلّم القائم على خصوصية المدرسة وهيئات التدريس والإدارة والطلاب، باعتبار تلبية الحاجات من أقرب الطرائق وأيسر السبل وأقصر الأوقات للإنجاز المبدع.
- التعبئة القائمة على الثقة والموثوقية، باعتبارهما السلاح الأمضى للقيادة للوصول بالعاملين إلى المسؤولية التشاركية والمساءلة الذاتية وطلب الدعم.

وعلى الرغم من كل الجهود المبذولة، فإن هناك جملة من التحديات التي لا زالت تُشكّل هاجساً للقيادات التربوية بدولة الإمارات العربية المتحدة والتي يمكن إيجازها في الآتي :

1. تطوير نواتج التعلم، حيث إن بعض خريجي مرحلة التعليم الثانوي مازالوا يحتاجون إلى سنة تأسيسية (تحضيرية) للالتحاق بمؤسسات التعليم العالي.
2. مجاراة المناهج الدراسية لما يجري في العالم من تغير متسارع يستند إلى معايير محددة يضبطها التقويم المستمر والجودة في النواتج، على اعتبار أن الكتاب المدرسي هو المنهاج الذي لا يراعي الاحتياجات التنموية لأعمار الطلبة، والتباين في قدراتهم ومواهبهم واهتماماتهم، مما يخلق مشكلة تحتم على أصحاب الشأن إيجاد الحلول المناسبة والسريعة.
3. ما زالت هناك معدلات للتسرب، ورغم انخفاضها لدى الإناث والذكور، إلا أنها تحتاج إلى الانتباه، إذ تشير البيانات الإحصائية إلى أنها تصل إلى 7,8 ٪ عند الذكور، وإلى 2,3٪ عند الإناث في مرحلة التعليم الثانوي. وهذا يدفع الوزارة إلى إجراء بحوث ودراسات للوقوف على الحالة، وكيفية التغلب عليها، إضافة إلى ما قامت به الوزارة قبل عام تقريباً من تعيين مرشدين أكاديميين متخصصين في المدارس بهدف التواصل مع الطلبة وفهم حاجاتهم، ومتابعة أدائهم، والحيلولة دون تسربهم.
4. انخفاض نسبة التوطين في الهيئات التعليمية وبشكل ملحوظ عند الذكور.
5. من بين التحديات التي تواجه نظام التعليم أيضا، طرائق قياس جودة التعليم ومدى ملاءمتها للواقع المحلي وهذا يقتضي إيجاد طرائق أفضل لقياسه بما لا يتعارض مع خصوصيته، بالإضافة إلى مقتضيات تعديل السياسات وتغير الأهداف والمقاصد التربوية، ووضع معايير واقعية لتقييم العملية التربوية، تساعد وتوجه جهود الوزارة في التطوير والتحديث.

6. تطوير الكفاءة المهنية للمعلمين والموجهين ومديري المدارس، لكي ترتقي وتتلاقى مع الأهداف الإستراتيجية لدولة الإمارات العربية المتحدة ووزارة التربية والتعليم، وحتى تكون نواتج النظام التعليمي في دولة الإمارات العربية المتحدة تمتلك المعارف والمهارات والاتجاهات اللازمة لتوليد المعرفة والابتكار.

الجدول (9) الربط بين التحديات وأهداف التعليم للجميع

الهدف	التحديـــــات
الهدف الأول	1. زيادة عدد السكان وزيادة الوعي بأهمية هذه المرحلة ونوعية الرعاية المطلوبة وشموليتها. وهذا يقتضي مزيداً من الجهود والاستثمارات الحكومية بما فيه بند الميزانيات المخصصة لإنجاز ذلك. 2. تبعثر الجهود بين الحكومية والأهلية ومؤسسات المجتمع المدني التي تهتم وترعى هذه الفئة العمرية من جهة، وتنوع الجهات التي ترعاها بين التعليمية والصحية والاجتماعية من جهة أخرى. الأمر الذي يستلزم تشكيل هيئة من شأنها توحيد هذه الجهود وتقويتها لتحقيق الأهداف النوعية لها والتي تصب في التأسيس لمجتمع المعرفة المنشود. 3. لم يعد الالتحاق بهذه المرحلة خياراً، لذلك لا بد وأن تكون هذه المرحلة إلزامية ومجانية ويؤسس لتكون بيئات التعلّم الحاضنة لها دافئة وتربوية وتحظى بالرعاية الشاملة.
الهدف الثاني	1. تجويد تعلّم الطلبة وتحصيلهم نواتج تعلّم مرتفعة من خلال بيئات تعلّم مادية وتكنولوجية وتربوية وتعليمية واجتماعية عالية المستوى والأمان من جهة، ورفع دافعية الطلبة واهتماهم من جهة أخرى. 2. التأسيس القوي للهوية الوطنية والثقافة الإماراتية لدى جميع الطلبة في المدارس الحكومية والخاصة.
الهدف الثالث	1. المواءمة بين نظم التعليم والتدريب في المؤسسات الراعية لفئة الشباب، وحاجات سوق العمل المتجددة. 2. النوعية المجودة باستمرار لنواتج التعلّم لدى الشباب في هذه الفئة العمرية المتماشية مع متطلبات سوق العمل وفق منهج " التعلّم القائم على المعرفة". 3. الارتقاء بمستوى الاهتمام والدافعية لدى الشباب من جهة، ولدى المؤسسات من جهة أخرى، بحيث يواكب تجدد التطلعات التنموية والتطويرية.
الهدف الرابع	1. توظيف التكنولوجيا الحديثة، ووسائل الاتصال المتنوعة، في الوصول إلى محاصرة الأمية بشكل كامل 2. توافد عمالة غير ماهرة وغير متعلمة، على الرغم من كل الإجراءات التي تحول دون ذلك. 3. مازالت حالات تسرب وانقطاع بين الدارسين تشرح ضعف ملاءمة البرامج المطروحة لظروفهم.
الهدف الخامس	– ميل فئة الإناث للمهن التعليمية والطبية لدى اختيارهن مجالات العمل، نتيجة أبعاد ثقافية وقيم اجتماعية سائدة مما يؤثر في الدور التنموي لهذه الفئة .
الهدف السادس	1. تحدي الجودة، خاصة وأن سقف الطموح يرتفع باستمرار بفعل الحداثة العالمية ومتطلبات توليد المعرفة عالية العمليات الفكرية. 2. تحدي متطلبات التعليم العالي مرتفعة المستوى. 3. تحدي المناهج المستندة إلى المعايير العالمية، القائمة على المعرفة التي تتطلب من الطلبة المزيد من الجهود البحثية والنقدية وحل المشكلات.

Attendance Chart - لوحة الحضور
HELLO KITTY
SPONGEBOB

القسم الثالث

التقدم المحرز نحو أهداف التعليم للجميع

تقرير التقييم الوطني 2000
للتعليم للجميع لعام 2015
دولة الإمارات العربية المتحدة

1 – 3 توسيع وتحسين الرعاية والتربية على نحو شامل في مرحلة الطفولة المبكرة، وخاصة لصالح أكثر الأطفال تأثراً وأشدهم حرماناً

أولت دولة الإمارات العربية المتحدة منذ قيامها ممثلة بوزارة التربية والتعليم تربية طفل الروضة عناية استثنائية إيمانا منها بدور هذه المرحلة العمرية في إعداد الطفل والحفاظ على شخصيته بشكل متوازن في مختلف النواحي ، وأخذت على عاتقها من خلال أجهزتها المختصة مهمة تطوير هذه المرحلة باعتبارها جزءاً لا يتجزأ من المنظومة التعليمية، حيث تعد هذه المرحلة تمهيدا طبيعيا وقاعدة أساسية لجميع المراحل التعليمية التالية، لأنها تشكل جسراً قوياً يصل بالطفل من عالم بيئته المحدودة المتمثلة في الأسرة إلى أجواء المدرسة المتنوعة ؛ لهذا فقد اعتبرت هذه المرحلة جزءا لا يتجزأ من النظام التعليمي العام، لها فلسفتها التربوية ومتطلباتها وأهدافها وبرامجها ومعلماتها، كما تعد مرحلة رياض الأطفال (وهي غير إلزامية والتعليم فيها مجاني) مرحلة تعليمية متميزة انطلاقاً من أهمية هذه المرحلة العمرية.

وبناء على ما تقدم فقد ارتفع عدد رياض الأطفال من (7) روضات في العام 1974/1973م حتى بلغ عددها (34) روضة في عام 1984/1983م، ثم تضاعف هذا العدد ليصل في عام 1993 /1994م إلى (66) روضة، وقد استمر معدل النمو في الارتفاع في الأعوام التالية في الإمارات الشمالية.

الجدول (10) نمو أعداد رياض الأطفال في القطاع الحكومي خلال الفترة من 2000 – 2012م

أعداد مدارس رياض الأطفال	
2000م - 2001م	120 روضة
2005م – 2006م	122 روضة
2011م – 2012م	135 روضة

المصدر وزارة التربية والتعليم

كما حرصت دولة الإمارات العربية المتحدة على توفير رياض الأطفال في جميع مناطقها لتصل إلى المناطق البعيدة وقليلة الكثافة السكانية، حيث أنشئت رياض أطفال ملحقة بمدارس الحلقة الأولى في تلك المناطق ليبلغ عددها في العام الدراسي 2011 / 2012م (17) روضة ملحقة.

هذا وقد قامت الدولة بتوفير المباني الملائمة التي توافرت فيها شروط السلامة والجودة التي تعد أحد دعائم البيئة التعليمية الآمنة.

1.1.3 السياسات والتشريعات :

أصدرت وزارة التربية والتعليم العديد من القرارات المنظمة بشأن الإشراف على رياض الأطفال بدولة الإمارات العربية المتحدة، ومراعاة التطور النوعي من خلال إعداد المنهج المطور حيث ركزت نواتج التطوير على مبدأ التعلم الذاتي، بما يتناسب مع سمات الأطفال وحاجاتهم وخصائصهم الإنمائية المختلفة. ويضم المنهج (16) وحدة تعليمية مع تهيئة البيئة المستهدفة بالتطوير، وذلك من خلال توفير الأجهزة والأدوات والوسائل والألعاب التي تتلاءم مع متطلبات المنهج المطور والتدريب عليه من خلال وضع برنامج تدريبي للمعلمات، مع التفرغ التام للتدريب خلال الفترة المقررة، كما تم تطوير الهيكلة الإدارية والتنظيمية للروضة، من خلال استحداث وظائف إدارية جديدة، وتعزيز تدريب المديرات وتأهيلهن وتطوير أساليب تقويم الأداء، بما يتناسب مع منهج التعلم الذاتي، وإعادة تنظيم البرنامج اليومي لطفل الروضة ووضع آلية جديدة ليتمكن طفل الروضة من :

1. اكتساب القيم والفضائل الإسلامية، وتعويده على الجو المدرسي، ونقله تدريجاً إلى الحياة الاجتماعية والتقيد بالنظام والانضباط.
2. إثراء حصيلته اللغوية، واكتسابه المعلومات الجديدة، وإتقانه المهارات اللفظية، للتعبير عن النفس وتنمية شعوره بذاته.
3. تحقيق الشعور بالأمن والانتماء والسعادة وتنمية حواسه ومهاراته، واستعداداته وقدراته لتكوين المفاهيم تكوينا واضحا منظما وفعّالا، ورعاية تفكيره، وحفزه على الملاحظة والاستكشاف.

ومن أبرز التشريعات التي تضمنتها سياسة التطوير تشكيل العديد من اللجان التي تدعم سياسة التطوير وذلك على النحو الآتي :

1. اللجنة الأولى : وتختص بالإشراف على تطوير منهج رياض الأطفال وفق القرار الوزاري رقم (2/174) لسنة 1990م.
2. اللجنة الثانية : وتختص بإعداد الإستراتيجية التربوية للرياض وفق القرار الوزاري رقم (2/851) لعام 1992م، وقد كلفت هذه اللجنة بالمهام الآتية :
   - وضع السياسة التربوية لمرحلة رياض الأطفال بالدولة.
   - إعداد الإستراتيجية التربوية لرياض الأطفال.
   - صياغة الأهداف العامة لرياض الأطفال، بما يتفق ومنطلقات التربية وطموحات المجتمع وخصائص نمو هذه المرحلة.
   - اشتقاق الأهداف الخاصة بوحدات منهج رياض الأطفال.
3. اللجنة الثالثة : وتختص بوضع وثيقة لمنهج رياض الأطفال تلبي حاجات الطفل المعرفية والنفسية والاجتماعية، وتحقق النمو الشامل والمتوازن وفقا للقرار الوزاري رقم (2/4002) لسنة 1997م.
4. اللجنة الرابعة : وتختص بالإشراف على إعداد الكتب والمواد التعليمية لوثيقة منهج رياض الأطفال المطورة.

كما قامت الوزارة من خلال جهودها التطويرية بتوقيع اتفاقية مع برنامج الخليج العربي، وبدعم منظمات الأمم المتحدة الإنمائية (أجفند) لإنشاء مركز لتطوير رياض الأطفال بدولة الإمارات العربية المتحدة، كما قامت بعقد اتفاقية أخرى مع منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونسيف)، لتنظيم إسهامات هذه المنظمة في دعم مركز تطوير رياض الأطفال وقد تم ذلك عام 1992م.

2.1.3 المبادرات والبرامج التطويرية :

أولاً : مشروع تطوير رياض الأطفال منذ عام 2000م الذي مازال مستمراً حتى الآن :

يعد هذا المشروع من أبرز المبادرات حيث شكل علامة فارقة على طريق التطوير التربوي ومرتكزا لإطلاق عمليات التطوير الأخرى التي أعدت وفقاً لجدول زمني مدروس أعدته وزارة التربية والتعليم لتطوير الواقع القائم على ضوء المستجدات العالمية، والنظريات، والفلسفات التربوية والإنمائية الحديثة للطفولة.

أهداف مشروع التطوير :

1. مواكبة العملية التربوية لروح العصر، والتغيرات الهائلة في المعرفة وتكنولوجيا العصر وثورة المعلومات.
2. جعل الطفل محوراً للعملية التربوية في هذه المرحلة، لكي تتحقق مخرجات هذه المرحلة المتمثلة في النمو الشامل والمتكامل للطفل.
3. تمكين الطفل من التأقلم مع المرحلة اللاحقة.

الملامح العامة لمشروع تطوير رياض الأطفال :

1. التأكيد على الدور التكاملي والشمولي للتطوير في منظومة التعليم الخاصة برياض الأطفال.
2. تحقيق مستوى عالٍ من التفاعل والترابط بين جميع عناصر المشروع من خلال التطوير والتخطيط، والتنظيم الدقيق.

3. إحداث تغيير جذري في مفاهيم التعليم وأساليبه، ونقل مركز الاهتمام من التعليم إلى التعلم، ومن المعلمة إلى الطفل.
4. التأكيد على أهمية بناء الشخصية المتكاملة بجوانبها كافة؛ بما يطلق إبداعات طفل الروضة ويفجرها.
5. تسليط الضوء على مبنى الروضة باعتباره من دعائم التطوير، حيث أُفرد له حيز هام ضمن هذه الإستراتيجية.

تم دعم المشروع - بمجموعة من البرامج من ضمنها :

1. تأسيس مراكز تطوير جديدة في (أبوظبي، رأس الخيمة، الشرقية، والفجيرة)

في إطار تنفيذ الخطة التشغيلية الأولى للمشروع فقد تم إقامة (3) مراكز بقرار وزاري رقم (2/162) لسنة 2004م.

أهداف مراكز تطوير رياض الأطفال

1. تقديم خدمات تربوية متكاملة للأطفال، وجعلها مراكز متقدمة تصدر الخبرة التربوية لعالم الطفولة عربياً وإقليمياً.
2. تدريب معلمات رياض الأطفال والطفولة المبكرة على استخدام المنهج المطور.
3. ربط المراكز بالهيئات والمنظمات الدولية مثل (أجفند) و(اليونسيف)، والمنظمات التربوية والتعليمية الأخرى.

2. برنامج اللغة الانجليزية :

يعد هذا البرنامج من البرامج التطويرية الأساسية باعتباره أحد المكونات الرئيسة في هذه المرحلة الهامة من النظام التعليمي، حيث بدأ تطبيق البرنامج في العام 2008م من خلال القرار الوزاري رقم (262/1) لسنة 2008م، وذلك بتطبيقه مبدئياً في (20) روضة موزعة على المناطق التعليمية المختلفة في الدولة. وقد تم استكمال البرنامج ؛ ليشمل جميع رياض الأطفال في عام 2012م.

3. مشروع تطبيق التنمية اللغوية في رياض الأطفال :

انطلقت فكرة المشروع عام 2012م بناءً على الدراسات التربوية التي أكدت على إمكانية إتقان الطفل القراءة والكتابة في مرحلة الروضة دون صعوبة، وما يتصل بذلك من آثار إيجابية أخرى ستنعكس إيجاباً على تطور شخصية الطفل وتعزيز ثقته بنفسه.

أهداف المشروع :

1. توسيع آفاق الأطفال وتشجيعهم على اكتساب مهارات لغوية تتناسب مع أعمارهم.
2. استثمار طاقات الأطفال الإبداعية في مجال اللغة.
3. تضييق الفجوة بين مرحلة رياض الأطفال والحلقة الأولى.
4. تهيئة الأطفال للمدرسة وتلبية رغبات أولياء أمورهم في إرسال أبنائهم للرياض.

4. مؤتمر الطفولة الأول لتنمية مهارات القراءة والكتابة لدى أطفال الرياض.

أتاح المؤتمر فرصاً عديدة لتبادل الأفكار حول تعزيز معرفة الأطفال للقراءة والكتابة ودعمها وتنميتها، وتعرف أفضل الممارسات لتنميتها، حيث شكل المؤتمر البذرة الأولى لسلسلة من المؤتمرات التي سيتم تنظيمها في السنوات القادمة حيث خرج المؤتمر الأول للطفولة عام 2011م بالتوصيات الآتية :

1. العمل على إقرار إلزامية مرحلة رياض الأطفال، وإدراجها في السلم التعليمي.
2. اعتماد اللغة العربية في مرحلة رياض الأطفال باعتبارها اللغة الأم في دولة الإمارات وهي الأهم في تعليم أساسيات الثقافة ومهارات القراءة والكتابة، والعامل الأساسي في اكتساب أية لغة إضافية.
3. بناء الأدلة واللوائح الخاصة بمرحلة رياض الأطفال.
4. إرساء السياسة التدريبية لتطوير مهارات القائمين على مرحلة رياض الأطفال.

3.1.3 المؤشرات :

المؤشرات الرئيسة التالية دليل على مستوى التطوير في مرحلة رياض الأطفال حيث تُعدُّ دولة الإمارات العربية المتحدة في مصاف الدول التي حققت تقدما كبيراً في مجال تنمية الطفولة المبكرة ويتضح ذلك من خلال المؤشرات والإحصائيات الآتية:

أولاً : معدل القيد الإجمالي (GER) في التعليم ما قبل الابتدائي، وغيرها من برامج (ECCE) حسب النوع الاجتماعي.

الجدول (11) معدل القيد الإجمالي (GER) في التعليم ما قبل الابتدائي

البيـــــان		2006 – 2005	2012 - 2011
ذكور	63.4	85.6	80.5
إناث	62.7	83.00	79.4
المعدل	٪63.1	٪84.3	٪79.4

المصدر: معهد اليونسكو للإحصاء

يلاحظ أن هناك زيادة مضطردة في التحاق الأطفال في سن 3.5 – 5 سنوات ذكوراً وإناثاً، عبر سنة الأساس 2000 – 2001م، مروراً بالعام 2005 – 2006م، وذلك بسبب الطفرة التنموية بدولة الإمارات العربية المتحدة. بينما نلاحظ انخفاضاً بدرجة نسبية في العام 2011 – 2012م، ويعزى ذلك الارتفاع في معدل القيد إلى دخول المرأة ميدان العمل، ومشاركتها في الإنتاج.

ثانياً: النسبة المئوية للملتحقين الجدد بالصف الأول ابتدائي الذين حضروا نوعاً من برامج تعليم وتنمية الطفولة المبكرة المنظمة بحسب النوع الاجتماعي.

يقيس هذا المؤشر نسب التلاميذ الملتحقين بالصف الأول الابتدائي الذين التحقوا برياض الأطفال (تعليم حكومي وخاص).

الجدول (12) النسبة المئوية للملتحقين الجدد بالصف الأول الابتدائي
الذين حضروا نوعاً من برامج تعليم وتنمية الطفولة المبكرة المنظمة.

السنـــة	2001/ 2000م	2006/ 2005م	2012/ 2011م
إناث	٪ 75.3	٪ 83.3	٪86.3
ذكور	٪ 75.4	٪ 83.4	٪86.4
المتوسط	٪ 75.4	٪ 83.4	٪ 86.3
مؤشر تعادل الجنسين	99.9	99.9	99.9

المصدر: إدارة نظم المعلومات التعليمية - وزارة التربية والتعليم

ويلاحظ من خلال الجدول السابق الذي يعكسه الشكل (2) ارتفاع نسبة عدد الطلاب الجدد الملتحقين بالصف الأول الابتدائي الذين التحقوا سابقا برياض الأطفال لتبلغ نسبتها في عام 2011 - 2012م إلى 86.3 ٪ بالمقارنة لعام الأساس 2000م - 2001م وذلك بمقدار 11 ٪ تقريبا وفيه تتعادل نسب الجنسين في هذه المرحلة.

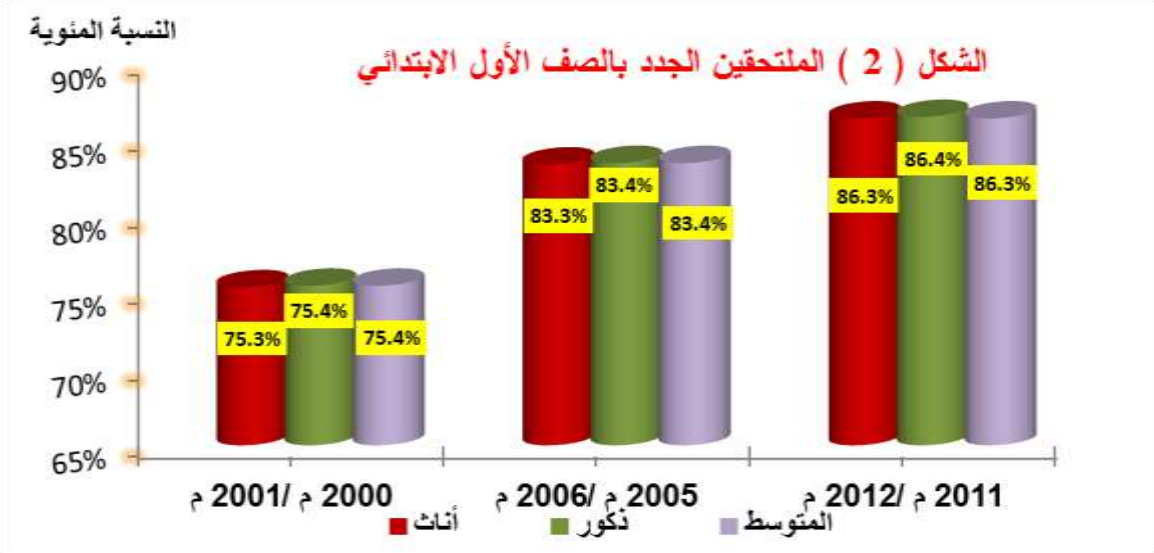

كما يدل هذا المؤشر على نسب الملتحقين في هذه المرحلة، حيث يرجع سبب هذا الارتفاع في مستويات هذا المؤشر إلى أسباب عدة منها :

1- إن سن القبول في السنة الأولى يبدأ من سن (3.5) ثلاث سنوات ونصف في رياض الأطفال الحكومية، في حين يبدأ القبول في التعليم الخاص من سن (3) سنوات، وهذا التفاوت ساعد على إيجاد أماكن أخرى لقبول الأطفال الأصغر سناً خاصة في التعليم الخاص.

2- الزيادة السكانية نتيجة لعوامل عدة من أهمها الطفرة الاقتصادية، وارتفاع الدخل ومستوى المعيشة، وازدياد الهجرة الوافدة إلى دولة الإمارات العربية المتحدة، مع توافر الإمكانيات المادية والبنى التحتية المرتبطة بالنظام التعليمي.

3- تطوير القوانين واستحداث الأنظمة واللوائح الخاصة بالتعليم الأساسي، بما يحقق العدالة والتكافؤ لجميع المتعلمين.

ثالثاً: الالتحاق بالتعليم الخاص ما قبل الابتدائي، وغيرها من برامج تعليم وتنمية الطفولة المبكرة المنظمة الخاصة كنسبة مئوية من إجمالي الالتحاق في التعليم ما قبل الابتدائي وبرامج تعليم وتنمية الطفولة المبكرة المنظمة الأخرى.

الجدول (13) النسبة المئوية من إجمالي الالتحاق في التعليم الخاص ما قبل الابتدائي وبرامج تعليم وتنمية الطفولة المبكرة المنظمة الأخرى.

السنة	2000م /2001م	2005م /2006م	2011م /2012م
النسبة	٪ 69.4	٪ 73.3	٪ 78.6

المصدر: وزارة التربية والتعليم

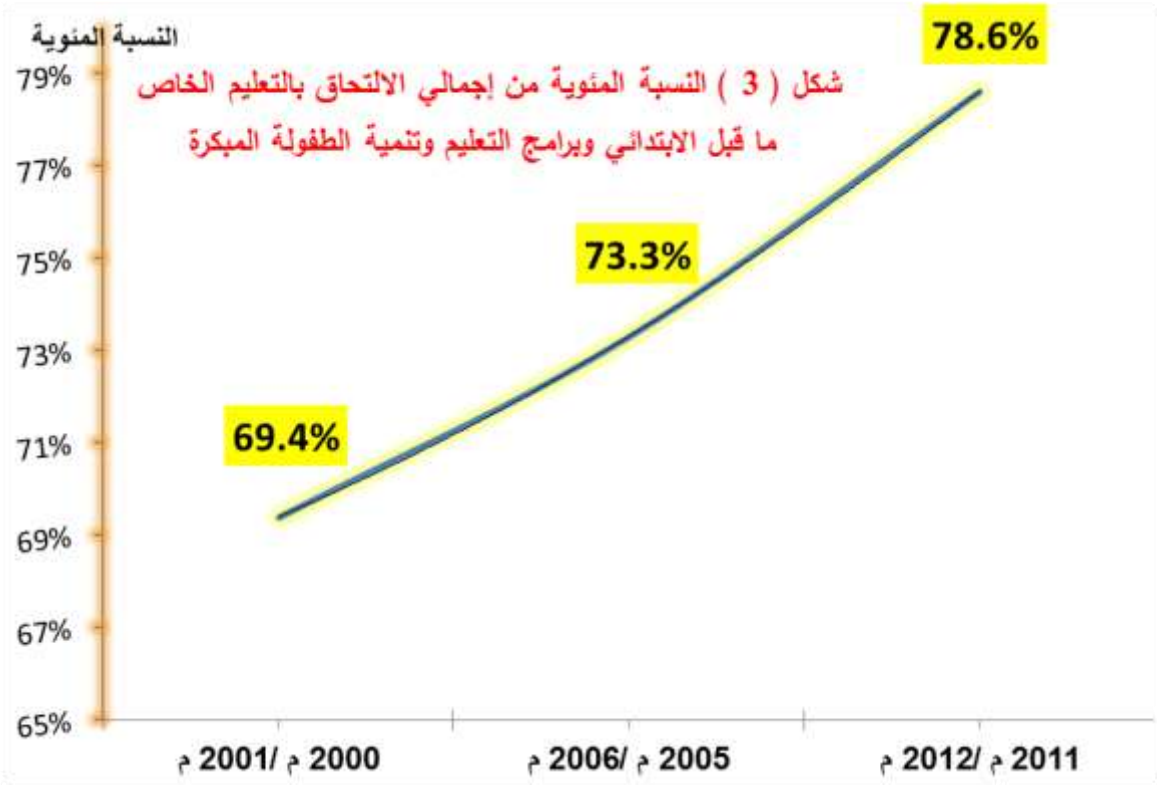

شكل (3) النسبة المئوية من إجمالي الالتحاق بالتعليم الخاص ما قبل الابتدائي وبرامج التعليم وتنمية الطفولة المبكرة

من الملاحظ من خلال استقراء الجدول (13) أن المؤشر قد سجل ارتفاعاً ملحوظا في نسبة الالتحاق بالتعليم الخاص في مرحلة ما قبل الابتدائي في سنوات القياس بدءاً من العام 2000 /2001م صعوداً حتى يصل إلى العام 2011 /2012م، وهذا يرجع للأسباب الآتية :

1. العديد من المؤسسات والدوائر الحكومية في الدولة تدفع لموظفيها بدل تعليم للأبناء، مما يساعد الأسرة على إلحاق أبنائها بالتعليم الخاص.
2. التوسع في إنشاء المدارس الخاصة وتشجيع القطاع الخاص على الاستثمار في التعليم
3. ازدياد وعي أولياء الأمور بأهمية هذه المرحلة في تنمية مهارات الأطفال وقدراتهم، مما أدى إلى التوسع في إنشاء رياض الأطفال على مستوى دولة الإمارات العربية المتحدة ؛ بما يلبي احتياجات هذه الفئة.

4. ارتفاع مستوى المعيشة لدى العمالة الوافدة.
5. لوائح القيد والقبول التي تسمح باستيعاب الأطفال الأقل سناً.
6. قلة عدد رياض الأطفال الحكومية مقارنة بعدد الرياض الخاصة بسبب توجه أولياء الأمور إلى الرياض الخاصة لعدم استيعابهم في الرياض الحكومية ولالتزام الوزارة بنظام الجودة والاكتفاء بأعداد الكثافة الطلابية في الصف الواحد ونسبة الأطفال إلى المعلمات.

ومن الجدير بالذكر بأنه نتيجة للدراسات والمقارنات العالمية التي تراعي خصائص نمو الطفل فإن دليل القيد والقبول لمرحلة رياض الأطفال والمرتبط بالقرار الوزاري رقم (820) لسنة 2014م بشأن لائحة تسجيل الطلبة تضمن اعتماد سن القبول ممن أتم الرابعة من العمر في 31 ديسمبر من عام القبول بدلا من الثالثة والنصف كما كان في السابق وتكون أماكن التسجيل للمستجدين والراغبين في الالتحاق بالرياض في أقرب روضة حكومية لسكن الطفل.

رابعاً: النسبة المئوية للمعلمين المدربين في التعليم ما قبل الابتدائي وغيرها من برامج تعليم وتنمية الطفولة المبكرة ذوي المؤهلات الأكاديمية المستلزمة للتعليم في مرحلة التعليم ما قبل الابتدائي أو تعليم وتنمية الطفولة المبكرة وفقا للمعايير الوطنية بحسب النوع الاجتماعي

حسب السياسات والتشريعات الموجودة في دولة الإمارات، فإن جميع المعلمين العاملين في مرحلة رياض الأطفال هم من الإناث، وذلك حرصا من الوزارة علي توفير بيئة آمنة ومستقرة للطفل، لأن المعلمة تعد أماً ثانية له، ومن هنا تأتي أهمية التأهيل والتدريب المناسب لمعلمة رياض الأطفال، وإدراكا لأهمية دور معلمة الرياض، فقد قامت الوزارة بإعداد برامج تدريبية متخصصة لجميع المعلمات حسب محاور التطوير، إذ تم في عام 2004م تشكيل فريق تدريبي متنقل يضم مدربات ذات كفاءة عالية في مجال رياض الأطفال، مهمته التدريب على تنفيذ المنهج المطور وفق ما جاء في القرار الإداري رقم (2/221)

الجدول رقم (14) أعداد ونسب المعلمات المدربات ونسبتهم في التعليم ما قبل الابتدائي، من ذوي المؤهلات الأكاديمية المستلزمة للتعليم في مرحلة التعليم ما قبل الابتدائي ، وفقا للمعايير الوطنية (حكومي وخاص).

السنة	2000 م /2001 م	2005 م /2006 م	2011 م /2012 م
العدد	3691	4891	8046
النسبة	٪100	٪100	٪100

المصدر: وزارة التربية والتعليم

تشير الأعداد والنسب الواردة بالجدول السابق في سنوات القياس ما بين 2000 /2001م و2011/2012م إلى ارتفاع ملحوظ في أعداد المعلمات المدربات وذلك تبعا لبرامج التدريب المكثفة والموجهة التي تقدمها الوزارة والمؤسسات الأخرى لمعلمات رياض الأطفال أثناء الخدمة، والاهتمام بجودة التربية العملية من حيث الموضوعات وزمن التدريب كما تشير إلى اهتمام مؤسسات التعليم العالي ببرامج وتخصصات رياض الأطفال، حيث أفردت

الكثير منها تخصصا مستقلاً تحت مسمى (معلمة رياض أطفال) أو (معلمة طفولة مبكرة) وتوفر الوزارة لكل معلمة روضة حقيبة تعليمية تحتوي على (وحدات منهج رياض الأطفال - التعلم الذاتي – محتوى المنهج المطور لرياض الأطفال)، فقد اعتمدت إستراتيجية اختيار محتوى المنهج في صورة وحدات تدور حول موضوعات تراعي نمو الطفل وحاجاته، حيث تم إعداد ست عشرة وحدة لكل مستوى (الأول روضة، والثاني روضة) وهي حقيبة الخطوط، حقيبة الحروف والكلمات، أهلا وسهلا، أنا، العائلة، المسكن، رمضان، الملبس، اليوم الوطني، الطعام والشراب، حيوانات الصحراء، الحج، النباتات، الماء، المواصلات، الكتاب، كما توفر لكل معلمة من معلمات اللغة الإنجليزية برياض الأطفال حقيبتي.

Harcourt school: jolly phonics starter kit

خامساً: تكلفة الطالب (بالدرهم) في التعليم ما قبل الابتدائي وغيرها من برامج ECCE

الجدول رقم (15) تكلفة الطالب (بالدرهم) في مرحلة تعليم رياض الأطفال

السنة	2001/ 2000م	2006/ 2005م	2012/ 2011م
تكلفة الطالب	11682	18021	46268

المصدر: وزارة التربية والتعليم ومجلس أبو ظبي للتعليم

الشكل (4) تكلفة الطالب في مرحلة تعليم رياض اللطفال

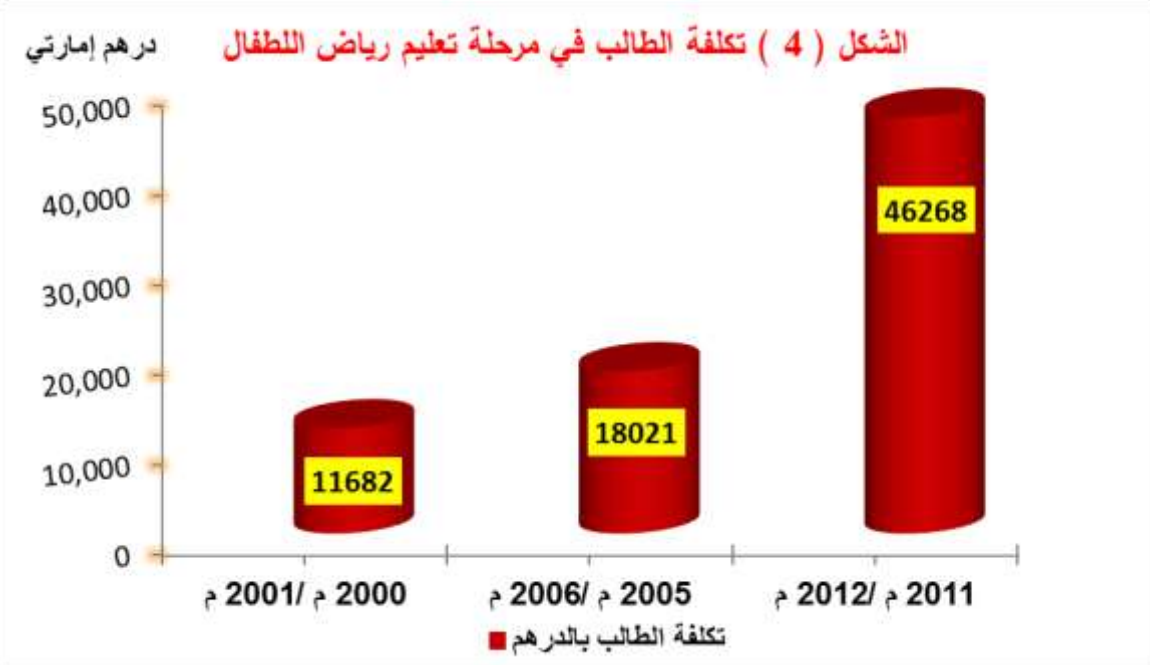

ويتضح من خلال الرسم السابق بأن تكلفة الطالب في مرحلة تعليم رياض الأطفال في ارتفاع مستمر، حيث إن هذه الكلفة بلغت في عام 2012/ 2011 م أربعة أضعاف التكلفة في عام 2001/2000م تقريبا، وهذا يوضح مدى الاهتمام الذي توليه وزارة التربية والتعليم لتوفير جميع المستلزمات التي تساعد على الوصول إلى أعلى مستويات الجودة التعليمية.

سادساً: نسبة الأطفال إلى المعلمين (PTR) في التعليم ما قبل الابتدائي (و/أو نسبة مؤمني الرعاية للأطفال في برامج رعاية الطفولة المبكرة)

الجدول (16) نسبة الأطفال إلى المعلمين (PTR) في التعليم ما قبل الابتدائي
(و/أو نسبة مؤمني الرعاية للأطفال في برامج رعاية الطفولة المبكرة)

البيان المطلوب	2001/2000م	2006/2005م	2012/ 2011م
عدد الأطفال في برامج التعليم ما قبل الابتدائي	67749 طفلاً	89511 طفلاً	135051طفلاً
عدد المعلمين في برامج التعليم قبل الابتدائي	3691 معلمة	4891 معلمة	8046 معلمة
عدد الأطفال لكل معلمة في الروضة	18.4 طفلا	18.3 طفلا	17.8 طفلا

المصدر وزارة التربية والتعليم

يوضح الجدول السابق انخفاض عدد الأطفال لكل معلمة في مرحلة رياض الأطفال في سنوات القياس ما بين 2000 - 2001م إلى 2011– 2012م ، وهو مؤشر إيجابي ساعد على تحسين جودة التعليم في هذه المرحلة من خلال تقليل معدل عدد الأطفال للمعلمة الواحدة لتصل (17.8) طفلاً في الفصل الواحد.

4.1.3 توسيع نطاق الرعاية والتربية وآفاقها لتشمل مناطق الدولة كافة

ضاعفت الدولة جهودها ، وسعت لتطوير برامجها لمصلحة تلك المرحلة ؛ لتحقيق الرعاية للطفولة المبكرة من خلال الجوانب الآتية :

الجانب الأول : الرعاية الصحية لمرحلة الطفولة في دولة الإمارات

أولت دولة الإمارات اهتماماً خاصاً بصحة الطفل الذي تم إيضاحه في التقرير السنوي لوزارة الصحة لعام 2012– 2013م للصحة المدرسية ، وذلك من خلال تحديد الهدف العام من خدمات الصحة المدرسية وهو: رفع المستوى الصحي للطالب من خلال الخدمات التعزيزية والوقائية والعلاجية وذلك عن طريق تحقيق بعض الأهداف الخاصة وهي:

- رفع نسبة المدارس التي يتوافر فيها ممرض بدوام كامل أو جزئي، لتقديم خدمات الصحة المدرسية.
- الرقي بمستوى الخدمات المقدمة من قبل العاملين في الصحة المدرسية من خلال تطبيق برامج للتدريب والتعليم الطبي المستمر في إدارات الصحة المدرسية.
- رفع نسبة التغطية للتطعيمات المدرسية مع تسجيل أسباب حالات التسرب وتقليلها قدر الإمكان
- رفع نسبة التغطية بالكشف الشامل.
- الاكتشاف المبكر وحصر الحالات المرضية في المدارس والحالات الإيجابية مثل : الصرع، والربو، والسكري، وارتفاع ضغط الدم ومتابعتها وعلاجها ، للإقلال من مضاعفاتها.
- إعداد خطة لتدريب العاملين في المدارس على الإسعافات الأولية وتنفيذها ، حيث يتم تدريب فريق من العاملين في المدارس والطلبة يتكون من (5- 6) أشخاص، ليكونوا مؤهلين لعمل الإسعافات الأولية غير الممرض والطبيب، مع توفير صندوق للإسعافات الأولية.

- رفع نسبة المدارس القادرة على التعامل مع الحالات الطارئة.
- الاكتشاف المبكر للأمراض المعدية في المدارس، وعزلها وعمل اللازم من تقصٍّ وبائيٍّ
- تطبيق البرنامج الوقائي لصحة الفم والأسنان في كل إدارات الصحة المدرسية بالدولة.

وقد تم العمل بالمخططات السابقة، حيث بلغ عدد العيادات المدرسية لجميع المراحل في الإمارات الشمالية (421) عيادة بنسبة تغطية تصل إلى 98.14 ٪ حيث يعمل بها (321) ممرضاً يغطون المدارس الحكومية.

وقد بلغت نسبة إجمالي المفحوصين في رياض الأطفال 95.8 ٪ في عام 2012م من مجموع المستهدفين، كما بلغت نسبة عدد الحالات الإيجابية في رياض الأطفال بغض النظر عن نوع المرض المكتشف في الرياض 24.1 ٪ من إجمالي الطلبة المفحوصين.

الجدول (17) إجمالي المفحوصين والحالات الإيجابية المكتشفة

خلال الكشف الشامل في رياض الأطفال خلال العام الدراسي 2011 - 2012م

	المستهدفون	المفحوصون		الحالات الايجابية	
روضة أولى	6717	6611	٪98.4	1675	٪25.3
روضة ثانية	1645	1401	٪85.2	256	٪18.3
الإجمالي	8362	8012	٪95.8	1931	٪24.1

المصدر: وزارة الصحة

كما تم العمل بالخطط الوقائية من الأمراض المعدية عن طريق تنفيذ البرنامج الخاص بالتطعيم، وتعميمه على جميع المدارس الحكومية بالدولة في عام 2012م حسب البرنامج المخصص وذلك على النحو الموضح في الجدول (18).

الجدول (18) مقارنات للأعداد المستهدفة إلى الأعداد الفعلية والتي حصلت على التطعيم ونسبها.

م	التطعيم	عدد الفئات المستهدفة	عدد المطعمين	النسبة
1	شلل الأطفال	9755	9751	٪99
2	الحصبة والنكاف	9687	9679	٪99
3	الثنائي TD	9755	9751	٪99
4	الحصبة الألمانية	5675	5658	٪99
5	التهاب الكبد البائي	19	19	٪100
6	الثنائي TD	11209	11155	٪99
	الإجمالي	46097	46013	٪99

المصدر : وزارة الصحة

كما اشتملت الخدمات الصحية على الخطط الوقائية من الأمراض غير المعدية وذلك عن طريق تطبيق نظام الفحص الشامل الذي يحتوي على :

- فحص مبسط لطلبة رياض الأطفال.
- فحص المستجدين للصف الأول الابتدائي.

الجانب الثاني : توفير الرعاية الاجتماعية بما يتناسب وسمات الأطفال في هذه المرحلة من خلال مايلي :

تحرص دولة الإمارات العربية المتحدة على الاهتمام بالطفل، وتذليل الصعوبات التي تحول دون تنشئته التنشئة السليمة التي تؤهله ليكون فرداً صالحاً في المجتمع، ويعكس قانون حماية حقوق الطفل الذي أطلق عليه اسم (قانون وديمة) الذي أعدت المسودة الأولى له في عام 2010م حيث حرصت القيادة الرشيدة في الدولة على تعزيز الجهود لحماية الطفل من جميع أشكال التمييز والعنف، وتوفير أفضل الإمكانات، وتهيئة الظروف لتنشئته، وحمايته من كل أذى أو سوء معاملة.

ويشكل هذا القانون بداية مرحلة جديدة في دولة الإمارات بالنسبة لاستكمال منظومة التشريعات الاجتماعية التي ترعى حقوق الإنسان وتصون كرامته وحريته، ويأتي متزامناً مع فوز دولة الإمارات بعضوية مجلس حقوق الإنسان في الجمعية العامة للأمم المتحدة بنيويورك عام 2012م، على أن تبدأ العضوية من مطلع 2013م ولمدة ثلاث سنوات وتنتهي أواخر عام 2015م، ويعد هذا اعترافا دولياً وعالمياً وتقديراً من المجتمع الدولي لجهود دولة الإمارات في هذا المجال.

وجاءت موافقة مجلس الوزراء على هذا القانون تتويجاً لجهود كبيرة أسهمت فيها العديد من الوزارات والإدارات الحكومية الاتحادية والمحلية، مثمنة دور وزارة الداخلية ووزارة العدل اللتين كان لهما دور بارز في إعداد هذا القانون الذي يعتبر إضافة حضارية للإنجازات التشريعية والمؤسسية في مجال حقوق الطفل، ووفقاً لهذا القانون يتمتع كل طفل بجميع الحقوق دون تمييز بسبب جنسه، أو لونه، أو جنسيته ،أو دينه، أو لغته، أو أصله القومي، أو أي نوع آخر من أنواع التمييز، ويعمل القانون على الارتقاء بالطفولة في الإمارات بما لديها من خصوصيات عن طريق تنشئة الطفل على الاعتزاز بهويته الوطنية والعربية والدينية وعلى الولاء للإمارات، أرضاً وتاريخاً وشعباً مع التشبع بثقافة التسامح والانفتاح على الآخر.

هذا وقد جاء برنامج (احتضان) لرعاية الأطفال مجهولي النسب ؛ ليشكل إضافة نوعية جديدة لرعاية الطفولة، حيث تنهض هيئة تنمية المجتمع بدور رئيس في توفير الرعاية لفئة الأطفال مجهولي النسب، كما تقوم بتوفير المؤسسات الإيوائية ومتابعة رعايتهم داخل الأسر الحاضنة والأسر البديلة. كما تقوم الهيئة بتيسير عملية احتضان هؤلاء الأطفال وتشجيع الأسر الإماراتية على رعايتهم، وقد أطلقت هيئة تنمية المجتمع خدمة(احتضان) إيماناً منها بأهمية الدور الإيجابي والاجتماعي الذي تلعبه الأسرة الحاضنة في حياة هؤلاء الأطفال، حيث تقوم الأسرة باحتضان طفل (مجهول النسب) لتربيته ورعايته.

ويُعهد بهذا الطفل إلى هذه الأسر الكافلة له، لينشأ في كنفها نشأة طبيعية كأحد أبنائها؛ وتتولى تربيته وتوفير الحياة الكريمة له بشكل مستدام.

5.1.3 الدروس المستفادة

1. تدريب معلمات رياض الأطفال على اكتشاف الموهوبين ورعايتهم، وتنمية قدراتهم الإبداعية، بالتعاون مع جائزة حمدان للتميز التربوي.

2. تطبيق مشروع التنمية اللغوية في رياض الأطفال، فقد أثبتت الدراسات التربوية إمكانية إتقان الطفال للقراءة والكتابة في مستوى مرحلة الروضة.

3. تنفيذ برنامج اللغة الإنجليزية، باعتباره من البرامج التطويرية الأساسية، وأحد المكونات الرئيسة في هذه المرحلة الهامة من النظام التعليمي.

2 - 3 تعميم التعليم الابتدائي / الأساسي

تمكين جميع الأطفال من الحصول على تعليم ابتدائي جيد ومجاني والزامي وإكمال هذا التعليم مع التركيز بوجه خاص على الإناث والأطفال الذين يعيشون ظروفاً صعبة

يُعد التعليم الابتدائي في دولة الإمارات العربية المتحدة من أهم مدخلات التنمية البشرية وعناصر الاستثمار، فيها. كما يعد الركيزة الأساسية في بنية النظام التعليمي بقطاعيه العام والخاص، ويحظى باهتمام خاص من قيادة الدولة الرشيدة التي تسعى برؤاها المستقبلية لتصل أعلى درجات التطور التي تواكب مستجدات العصر من حيث الكفاءة الإنتاجية للتعليم كما ونوعا، وقد أكد ذلك دستور الدولة في مادته (17) التي تنص على أن "التعليم عامل أساسي لتقدم المجتمع وهو عام وموحد وإلزامي ومجاني في كل مراحله داخل الاتحاد"، وما انبثق عنها من تشريعات هي:

- إلزامية التعليم حتى الصف السادس وذلك في القانون الاتحادي رقم (11) لسنة 1972م.
- قرار مجلس الوزراء رقم (1/185) لسنة 2001م والمتضمن إلزامية التعليم إلى نهاية مرحلة التعليم الأساسي (تسع سنوات) وإعادة تنظيم التعليم الابتدائي ليكون (5) خمس سنوات، والاعدادي (4) أربع سنوات، والتعليم الثانوي (3) ثلاث سنوات.
- القرار الوزاري رقم (963) لسنة 2002م بشأن السلم التعليمي وإلزاميته بجميع مدارس الدولة حتى الصف التاسع والتي تؤكد على أنَّ التعليم أساس لتقدم المجتمع وهو إلزامي في مرحلته الابتدائية ومجاني في كل مراحله داخل الدولة. علما بأن لدى الوزارة مشروع قانون ينص على إلزامية التعليم حتى نهاية مرحلة التعليم الثانوي أو سن الثامنة عشرة.

وتعد المرحلة الأساسية من مراحل التعليم الرئيسة والتعليم فيها إلزامي، ويبدأ القبول فيها للصف الأول من سن ست سنوات بالنسبة لمدارس التعليم العام والخاص،

وينضوي التعليم الابتدائي تحت مظلة المرحلة الأساسية في نظام التعليم العام في دولة الإمارات والذي ينقسم إلى حلقتين هما : التعليم الابتدائي أو ما يسمى بالحلقة الأولى ومدتها خمس سنوات، ويتم فيها التركيز على إكساب التلاميذ المهارات التعليمية الأساسية. وقد تطور عدد التلاميذ في هذه الحلقة تطورا كبيراً منذ نشأة الدولة وإلى الآن، وهذا التطور اقتضى بالضرورة زيادة أعداد المدارس وأعداد المعلمين.

وتهدف هذه المرحلة (التعليم الابتدائي) إلى:

- تنمية العقيدة الإسلامية وتعليم الواجبات الدينية، وترسيخ الانتماء للوطن والمسؤولية الاجتماعية.
- اكتساب مهارات اللغة العربية واستخدامها في الاتصال والتفكير وتعزيز المهارات الأساسية للغة الأجنبية.
- تنمية الميول والاتجاهات والمهارات.
- اكتساب المعارف والعلوم المختلفة لفهم المجتمع والبيئة الطبيعية.
- تعرف معطيات التكنولوجيا الحديثة والإلمام بكيفية التعامل معها.
- بناء الجسم السليم وتنمية العادات الصحية والغذائية الملائمة.
- تعزيز النمو المتكامل للطالب لتحقيق الاتزان الانفعالي وتكوين الاتجاهات الإيجابية نحو ذاته ونحو الآخرين.

وقد سعى نظام التعليم في دولة الإمارات العربية المتحدة باستمرار لتحقيق التطوير في جميع عناصره بتبنيه رؤى عميقة عكستها مضامين الخطط الإستراتيجية المتعاقبة، والتي أفرزت للنظام التعليمي في كل مرحلة من مراحل تقدمه مجموعة من المبادرات والمشاريع والبرامج التربوية التي عملت على إحداث التغيير المنشود، منها ما هدف إلى استحداث صيغ جديدة ومحدثة لمشاريع سابقة بحيث تضمن فعاليتها واستمرارها ومواكبتها للمستجدات في الميدان التربوي، ومن ضمن الخطط الإستراتيجية:

- رؤية 2020.
- الخطة الإستراتيجية 2008 – 2010م.
- الخطة الإستراتيجية 2010- 2020م.
- مشاريع الإصلاح التربوي من العام 2000 ولغاية 2012م.

ولاشك بأن معظم مشاريع التطوير والمبادرات التي انبثقت من خلال تلك الإستراتيجيات قد اعتمدت الطالب محور العملية التعليمية وبؤرة ارتكازها في مراحل التعليم كافة، كما سعت الوزارة لرفع جودة النظام التعليمي وتحسين مخرجاته ورفع مكانته ليرقى إلى مستوى التنافسية العالمية، ومن أهم المشاريع والمبادرات: مشروع تطوير معلم المجال، ومشروع تطوير التعليم الأساسي، ومشروع تطوير التوجيه التربوي، ومشروع تطوير الأنشطة الطلابية، والاعتماد المدرسي، ومشروع دمج الفئات الخاصة (المدرسة للجميع)، أو المبادرات والمشاريع الواعدة التي هدفت إلى تحقيق الجودة في النظام التعليمي ومخرجاته ليواجه التحديات المستقبلية وسعت إلى رفع مستوى الأداء فيه إلى معايير عالية من خلال التوظيف الفاعل للإمكانات التقنية المتطورة والتكنولوجيا الرقمية الحديثة

كما في مبادرة التعلم الذكي، ، ومشروع بنك الأسئلة، ومشروع إدارة الأداء الوظيفي. وسوف نستعرض بإيجاز أبرز المشروعات التطويرية في الحلقة الأولى (المرحلة الابتدائية) وهي:

1.2.3 المشاريع والمبادرات الموجهة لدعم مرحلة التعليم الابتدائي

ركزت جهود التطوير في وزارة التربية والتعليم على أهمية التعليم في السنوات الأولى باعتبارها المرحلة الحاسمة في بناء شخصية المتعلم ونموه وتشكيل استعداداته ومهاراته وقدراته، حيث إن إتقان المهارات الأساسية يتم في هذه المرحلة، ويتوقف عليها تحصيل المتعلم في المراحل التعليمية اللاحقة، كما أنها مرحلة مؤثرة على قيم المتعلم واتجاهاته نحو التعلم، لذلك سعت وزارة التربية والتعليم إلى إحداث نقلة نوعية في مدخلات التعليم في هذه المرحلة فتوجهت إلى تطوير البيئات الصفية من خلال إنشاء مشروع بيئات التعلم عام 1999م، كما عملت على تطوير هيكلية المقررات بما يدعم الترابط والتكامل بين فروع المعرفة من خلال استحداث مشروع تحويل نظام معلم الفصل إلى معلم المجال عام 2003م.

أولاً: مشروع تطوير بيئات التعلم للتعليم الابتدائي (1998 – 2008م)

انطلقت فكرة مشروع تطوير بيئات التعلم مع صدور القرار الوزاري رقم 2/1182، بهدف إحداث نقلة نوعية في تطوير بيئات التعلم في مدارس الحلقة الأولى وجعلها أكثر جذباً وتشويقاً، وتطويراً لأداء معلمي ومعلمات المستوى الأول في الصفوف من(1 – 3) في مجال توظيف التقنيات التربوية وإستراتيجيات التعلم المتنوعة المنتجة، وتوظيف مصادر تعلم متنوعة مساندة للمقررات الدراسية كالقصص وأدوات البحث والاستقصاء. حيث إن ميول التلاميذ في المرحلة التأسيسية وإشباع حاجاتهم تتطلب أن ينتقل تلميذ المرحلة التأسيسية في إدراكه التدريجي من المحسوس إلى المجرد، وهو يميل بطبيعته إلى التعلم من خلال المشاهدة والتطبيق العملي، ولهذا فكلما تعددت الحواس وتنوعت قنوات الاتصال التي تشترك في عملية التعلم، كان التعلم أكثر عمقاً وثباتاً، ومن هنا فإن التقنيات التربوية، والأشرطة السمعية والبصرية، ومصادر التعلم المختلفة تتوافق مع طبيعة المتعلم وميوله، وتعمل على تطوير تعلمه، وتعزيز خبراته، وإشباع حاجاته بشكل متوازن.

ثانياً: مشروع تطوير نظام معلم الفصل إلى معلم المجال للتعليم الابتدائي

انطلقت فكرة مشروع معلم المجال في مدارس الحلقة الأولى باعتباره بديلاً لنظام معلم الفصل في العام 2003م، وذلك استجابة لتوجهات التطوير الرامية إلى هيكلة المقررات وإعادة بناء المناهج وفق منهج (المجموعات المتشابهة)على أساس الجمع بينها، أو العمل على تدريسها كمواد متشابهة بما يحقق الترابط والتكامل الإيجابي بينها، فعملت على التخصيص الشمولي لمادتين دراسيتين متكاملتين هما: (التربية الإسلامية واللغة العربية) أو (الرياضيات والعلوم)، واقتضى بالضرورة إعادة تصنيف معلمي مدارس الحلقة الأولى إلى معلم مجال(التربية الإسلامية واللغة العربية) ومعلم مجال (العلوم والرياضيات) مما ساهم في تخفيف أعباء المعلم بتدريسه مادتين دراسيتين متجانستين بدلا من أربع مواد، وتوفير مساحة من الحرية في عملية تنظيم الفصل وإدارته حسب المواقف التعليمية ومستويات التلاميذ ونوعية النشاط ليجد كل تلميذ مكانه

فيه، كما ساعد على سد الفجوة عند انتقال التلميذ من معلم فصل إلى معلم مواد مختلفة، فضلاً على توفير فرص تدريب وتنمية لقدرات المعلم المعرفية وتعميق علاقته بتخصصه.

ثالثاً: مشروع تأنيث الحلقة الأولى

في عام 2000/1999م صدر قرار تأنيث المرحلة الأولى من التعليم الأساسي من الصف الأول وحتى الصف الثالث، ثم أعقبه قرار مد التأنيث ليشمل الصفين الرابع والخامس من التعليم الأساسي، وهناك توجه إلى تأنيث الصف السادس أيضاً، وقد أثمر هذا المشروع فوائد جمّة ونتائج إيجابية منها:

1. لم تتأثر الحاجات العاطفية والنفسية للطفل في هذه المرحلة سلباً بانتقاله من البيت ورعاية الاسرة له إلى المدرسة، حيث تقوم المعلمات بنفس دور الأم والمربية للطفل في هذه السن.
2. التأنيث يلقى قبولا واستحسانا لدى أولياء الأمور حيث شجع الأبناء على حب التعليم، والالتزام بالدوام في المدرسة خلال اليوم الدراسي.
3. شجع الامهات على الحضور للمدرسة وتلبية دعوات مجالس الأمهات ومتابعة أبنائهم بشكل أفضل.
4. تدنت نسبة التسرب بدرجة كبيرة، حيث بلغت هذه النسبة في عام 2012م إلى 0.01٪ في حين بلغت النسبة لدى الذكور في نفس العام 0.5٪.

رابعاً: مشروع دمج الفئات الخاصة (المدرسة للجميع)

جاءت فكرة (مشروع الدمج) من منطلق تطبيق القرار الاتحادي رقم 26 للعام 2006م الخاص بضرورة دمج الطلبة المعاقين في المدارس حيث أطلقت وزارة التربية والتعليم هذه المبادرة بتاريخ 2009/10/15 م كتطبيق عملي لمبدأ التوافق والتطبيع على المستوى المدرسي من خلال انخراط جميع الطلبة المعاقين – بغض النظر عن نوع أو شدة الإعاقة التي لديهم – في فصول مناسبة لأعمارهم مع أقرانهم العاديين في مدرسة الحي إلى أقصى حد ممكن مع توفير الدعم اللازم لهم في هذه المدارس وإتاحة الفرصة لهؤلاء الطلبة للمشاركة في الأنشطة الصفية والمدرسية كافة، بما يتناسب مع احتياجاتهم وقدراتهم الفردية، حيث تعتبر دولة الإمارات من الدول الرائدة التي خاضت تجربة دمج الإعاقات الحركية والبصرية بنجاح.

خامساً: مشروع الاختبارات الوطنية والدولية في التعليم الأساسي– الحلقة الأولى

في إطار سعي وزارة التربية والتعليم في دولة الإمارات العربية المتحدة إلى تطوير مخرجاتها التعليمية وتطوير أدائها مستفيدة بذلك مما يوجد في العالم من معايير تقيس بشكل مقنّن ومدروس هذه المخرجات وتتعرف مدى التقدم في مستويات أداء الطلبة ومقارنته بالمستويات العالمية، فقد شرعت في الاعتماد على مثل هذه المحكات وبدأت في تطبيقها والاستفادة من نتائجها في تحسين وتطوير نظامها التعليمي، في إطار خططها الإستراتيجية، وهي ما سيشار اليه تفصيلا في الهدف السادس.

أ- الاختبارات الوطنية: وقد شملت طلبة الصف الثالث والخامس من المرحلة الابتدائية، حيث كان متوسط نسبة مشاركة الطلبة في هذه الاختبارات الوطنية للعام 2011/2010م (90٪).

ب- الاختبارات الدولية: شاركت دولة الإمارات باختبارات (Timss) العالمية التي تقيس مستوى أداء طلبة الصفين (الرابع والثامن) في مادتي الرياضيات والعلوم بصورة دورية منتظمة كل أربع سنوات وقد شاركت دولة الإمارات العربية المتحدة بهذه الاختبارات الدولية لأول مرة في عام 2007م وشاركت في عام 2011م مرة اخرى، كما تشارك الدولة باختبارات pirls التي تطبق على طلبة الصف الرابع لقياس مهارات القراءة (باللغة الأم) بصورة دورية كل خمس سنوات.

سادساً: تطوير المناهج والوثائق واصدار الكتب المطورة

ضمن خطة تربوية شاملة بدأتها وزارة التربية والتعليم عام 2000م ببناء وثائق حديثة ومتكاملة للمواد الدراسية المختلفة تأخذ بالاعتبار بناء شخصية المتعلم من جميع النواحي، وانتهت من بناء وثائق وطنية جديدة للمراحل كافة، ومنها المرحلة الابتدائية ومن هذه الوثائق صدرت الأوعية التعليمية في صورة كتب دراسية وملحقاتها من الأدلة والوسائط وأدوات التقويم والقياس، وسوف يشار إلى ذلك تفصيلاً بالهدف السادس. وقد تم اختيار سلسلة (سكوت فورسمان) لمادة الرياضيات، وسلسلة(هاركورت) لمادة العلوم، وسلسلة (UAE PARADE) لمادة اللغة الإنجليزية للحلقة الأولى / المرحلة الابتدائية.

سابعاً: مشروع تطوير الأنشطة الطلابية والمسابقات

انطلق هذا المشروع من أساس تربوي هام وهو أن النشاط المدرسي جزء مكمل للمنهج الدراسي، وهدفه تلبية الاحتياجات الشخصية ومراعاة الفروق الفردية وتنمية المواهب الخاصة، ويتلقى الطلبة دروسا في التربية الرياضية من الصف الأول الأساسي من الحلقة الأولى ويشمل صفوف المرحلة الابتدائية كافة، وأيضاً في التربية الفنية من الصف الأول الأساسي من الحلقة الأولى ويشمل صفوف الحلقة الأولى، وكذلك في التربية الموسيقية من الصف الأول الأساسي من الحلقة الأولى إلى الصف السادس الأساسي، وهذه الأنشطة تلعب دورا هاما في إثراء قدرات الطلبة، وتساعد على خلق جيل من الفائقين والمبدعين، وكذلك تنمي القدرة على التعلم مدى الحياة.

مشاريع ومبادرات أخرى في مجال التقويم، التنمية المهنية، المباني، المواصلات

تزامنا مع عناية الدولة بالأوعية المنهجية، تم الاهتمام بأساليب القياس والتقويم حيث سعت لمواكبة الاتجاهات الجديدة في نظم الامتحانات والتقويم، فقامت باستصدار لوائح منظمة ومؤكدة لشمولية التقويم واستمراريته، وضمان جودة عالية في أداء الكوادر البشرية فقد عملت الدولة على توفير فرص التطوير المهني للعاملين في جميع مراحل التعليم وخاصة المرحلة الأساسية حيث أنشأت الوزارة إدارة خاصة تعنى بشؤون التدريب بالتعاون مع بعض الجامعات والمعاهد وبيوت الخبرة المتخصصة وعملا بمنهج التخطيط الإستراتيجي للنهوض بمستوى الأداء فقد وضعت وزارة التربية حزمة من الخطط والبرامج والمبادرات الضامنة لشمولية التدريب ولجميع الفئات العاملة بالوزارة التي بلغت نسبته 100٪ في العام 2012م ولكلا الجنسين.

كما أن برنامج تطوير القيادات المدرسية والبرنامج الوطني لترشيح وتأهيل الموجهين الجدد وبرنامج تأهيل وتطوير المعلمين إضافة إلى برنامج تدريب المدربين ماهي إلاّ مؤشرات إيجابية على اهتمام الدولة ورعايتها للكوادر البشرية في تنمية كفاياتهم الأساسية وتحسين أدائهم في التخطيط والإدارة وطرق التدريس والتقويم.

ومن أجل توفير بيئات حاضنة للبرامج التطويرية كافة - وخاصة - التي تحقق جودة عالية في التعليم، فقد أولى النظام التعليمي للدولة اهتماما كبيرا بالبنى التحتية للتعليم (المدارس والمرافق الداعمة لها والمواصلات) سعياً لتحقيق أفضل المعايير لبيئة التعليم التي تتلاءم مع المعايير العالمية والضامنة لتحقيق مشروعات الدولة ومبادراتها وأهدافها الساعية إلى جودة التعليم فقد نوعت في تصاميم البناء وصيانتها لتأتي أكثر انسجاما ومطابقة للمعايير العالمية.

ولعل من المفيد الإشارة إلى أن الدولة قد تبنت مصفوفة من مشروعات الإصلاح النوعي التربوية التي ركزت على تطوير التعليم في جميع مراحله ومجالاته بتزامن مع ما تقوم به الوزارة من تنفيذ الأولمبيادات الوطنية والدولية في العلوم والرياضيات واللغة العربية وغيرها من المواد ، إضافة إلى مبادرتها الساعية إلى التنافسية بين الطلبة في المهارات الفنية والعلمية والموسيقية وتنظيم المعسكرات الكشفية للطلاب ما هو إلا دليل مؤكد لعناية الدولة ببناء الشخصية المتكاملة للطالب والقادرة على التعلم طوال الحياة.

كما أن بناء العقل السليم يتطلب تربية ورعاية صحية متكاملة تقوم على شؤونها الدولة من خلال وزاراتها المختلفة كالصحة والثقافة والشباب والشؤون الاجتماعية ووزارة التربية والتعليم والتي قد وضعت العديد من البرامج للرعاية الصحية لطلبة المدارس عامة وللمرحلة التأسيسية خاصة إذ خصصت في كل مدرسة حكومية عيادة صحية ترعى شؤون الطلبة الصحية وتقدم الإسعافات الأولية اللازمة.

ثم إن ما قامت به الوزارة من ربط جميع مدارس الدولة بشبكة الإنترنت وتطويرها للبوابة الإلكترونية وما تطبيق (أبنائي) للتواصل مع أولياء الأمور، ومشروع التعلم الذكي الذي يسعى إلى تطوير نظام تعليمي متكامل قائم على آخر ما جاء به العالم من تكنولوجيا الاتصال وتقنيات التعليم ما هو الا قيمة مضافة أخرى للنظام التعليمي في دولة الإمارات العربية المتحدة.

ومن المفيد أن نشير إلى أن الدولة بأجهزتها المختلفة ومؤسساتها العامة والخاصة تدعم التعليم وتركز في دعمها على طلبة المرحلة الأساسية من خلال الجوائز العديدة التي أسهمت في رفع كفاءة النظام التعليمي وأيقظت جذوة التنافس بين الطلبة والمستهدفين بالجوائز، مما أحدث تغييرا ملموسا في مخرجات العملية التعليمية.

وهكذا نرى أنَّ جميع المشروعات والمبادرات التربوية للدولة، تهدف إلى تطوير منظومة التعليم وتعظيم منافعها إلى مستويات تنافسية تسعى دائما إلى مواكبة المعايير العالمية في الأداء والمخرج على حد سواء والتي تستهدف بشكل مباشر المرحلة الابتدائية.

2.2.3 المؤشـــرات

أولا: فرص التعليم والمشاركـــة:

1. مؤشرات معدل الالتحاق الصافي والإجمالي

لقد حقق النظام التعليمي خلال مسيرته في الإمارات وبخاصة في العقود الأخيرة نمواً كميّاً ونوعيّاً مضطردا، كما استطاع النظام التعليمي أن يحقق توسعا في مختلف المراحل التعليمية ولاسيما المرحلة الابتدائية حيث بلغ المعدل الإجمالي للالتحاق بالصف الأول الابتدائي (103.3) في العام الدراسي 2001م بينما بلغ معدل الالتحاق الصافي في العام نفسه (97.9)، في حين بلغ معدل الالتحاق الإجمالي في العام 2006م ما نسبته (102.6) وبمعدل التحاق صافي (86.9)، أما نسبة القيد الصافي المعدل فبلغت 94٪ والذي يظهر بوضوح مدى الالتحاق الفعلي الذي يأخذ بعين الاعتبار الأطفال الذين سبق أن التحقوا في سن مبكرة، ويتواجدون في الصف الأعلى، مقارنة مع معدل القيد الصافي للمرحلة نفسها، وفي العام 2011م وصل معدل الالتحاق الإجمالي إلى (110.9) وارتفع معدل الالتحاق الصافي ووصل إلى (88.8) كما ارتفعت نسبة القيد الصافي المعدل ووصلت إلى (96.1)، كما يظهر ذلك في الجدول التالي :

الجدول (19) معدل الالتحاق الصافي والإجمالي للطلبة في الحلقة الأولى

المؤشـــر	2001	2006	2011
معدل الالتحاق الصافي NER	٪97.9	٪86.9	٪88.8
معدل الالتحاق الإجمالي GER	٪103.3	٪102.6	٪110.9
نسبة القيد الصافي المعدل ANER	-	٪94	٪96.1

معهد اليونسكو للإحصاء

الشكل (5) يبين معدل الالتحاق الصافي والإجمالي

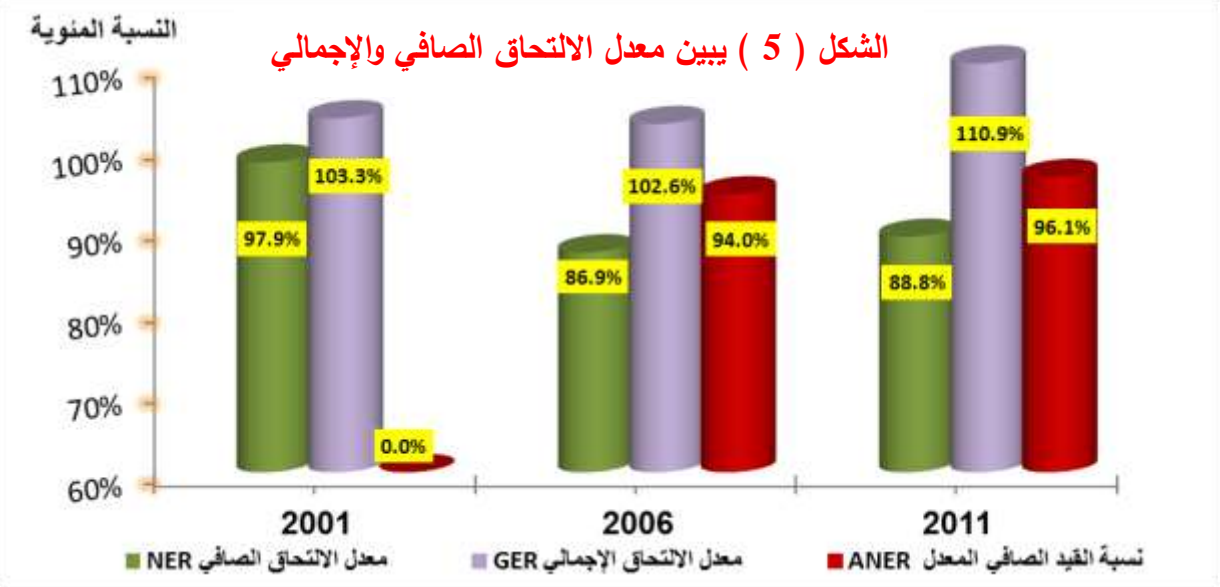

يتبين من الجدول أعلاه أن هناك زيادة ملحوظة في العام 2011م عن الأعوام السابقة في معدلي القبول الصافي والإجمالي، مما يشير إلى الانتشار الواسع للمدارس في المدن والقرى النائية، لدرجة قد تقل كثيرا - أو تنعدم- فيها المسافة التي يضطر الطالب أن يقطعها للوصول إلى المدرسة، إضافة إلى أن الدولة توفر وسائل انتقال للطلبة من وإلى مدارسهم بصرف النظر عن بُعْد المدارس عن مكان سكناهم، مما أدى إلى نمو كمي مضطرد تحقيقا للمادة (14) من الدستور التي تؤكد على المساواة والعدالة الاجتماعية وتكافؤ الفرص لجميع المواطنين وأنهم سواء أمام القانون (المادة 25)، وكذلك القانون الاتحادي رقم (11) لسنة 1972م والخاص بإلزاميه التعليم حتى الصف السادس وما انبثق عنه من قرارات وزارية أشير إليها أعلاه.

هذا ويؤكد دستور الدولة في مادته (14) على تكافؤ الفرص لجميع المواطنين باعتبارها من مقومات المجتمع ودعائمه، كما تؤكد رؤية الدولة 2020م على أن يحظى الإماراتيون بفرص متساوية في الحصول على تعليم من الطراز الأول يرفع تحصيلهم العلمي ويوسع مداركهم ويصقل شخصياتهم لتكون أكثر غنى وتكاملا ويطلق إمكاناتهم كاملة ليساهموا في حياة مجتمعهم.

2. نسبة القبول الإجمالية GIR حسب النوع

بالرجوع إلى الأهداف العامة للسياسة التعليمية في الدولة وفي إطار الحديث عن الأهداف الاجتماعية للتربية نجد أنها تؤكد على تحقيق الفرص المتكافئة للجميع في الحصول على تعليم متميز يتفق وقدراته، إضافة إلى أن إستراتيجية وزارة التربية والتعليم 2020/2010 تؤكد في إستراتيجياتها على تكافؤ الفرص التعليمية بين الطلبة من خلال مبادراتها التي تركز على توحيد المعايير وتوفير فرص التعليم للطلبة ضماناً لتحقيق مستوى عال من تكافؤ الفرص وضمان جودة الأداء التعليمي والتربوي في المدارس الحكومية والخاصة، يلاحظ من الجدول أدناه أن نسبة القبول الإجمالية في ارتفاع مستمر للذكور والإناث وبشكل عام خلال الفترة من عام 2001م وحتى عام 2011م، فقد ارتفعت نسبة القبول للإناث من 93.9٪ في عام 2001م ووصلت إلى 110٪ في العام 2011م، كما ارتفعت نسبة القبول أيضا للذكور خلال الفترة نفسها، وكما في الجدول التالي، وذلك

تأكيدا على حرص الدولة في إتاحة الفرص التعليمية للجميع، وفتح مدارس في المناطق كافة، وتشجيع الالتحاق في التعليم للذكور والإناث على حد سواء.

الجدول (20) نسبة القبول الإجمالية GIR حسب النوع

السنـــــة	2001	2006	2011
نسبة القبول الإجمالي للحلقة الأولى - إناث	93.9	106.7	110
نسبة القبول الإجمالي للحلقة الأولى - ذكور	94.1	108.7	109.7
نسبة القبول الإجمالي للحلقة الأولى - متوسط	94.0	107.7	109.8

المصدر : معهد اليونسكو للإحصاء

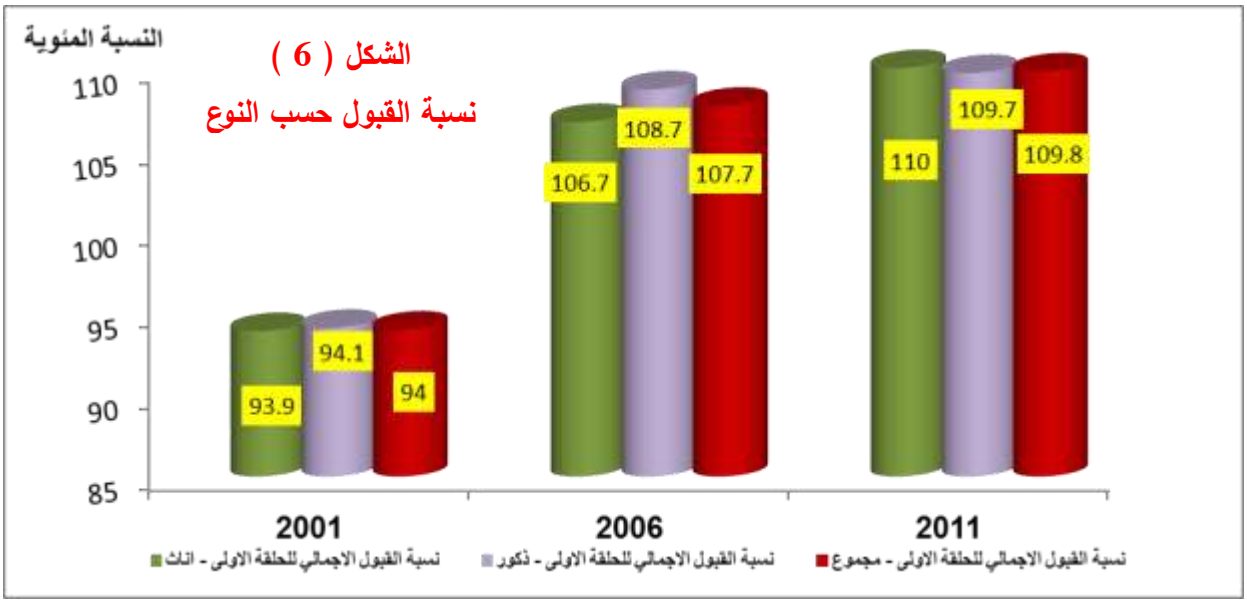

3. مؤشر معدل الانتقال من الحلقة الأولى إلى الحلقة الثانية

وفيما يتعلق بمؤشر معدل الانتقال من الحلقة الأولى إلى الحلقة الثانية فقد جاءت النسب في سنوات المقارنة على النحو التالي :

في العام 2001م جاءت النسبة 99.0٪ وارتفعت في عام 2006م إلى 99.6٪ وظلت مستقرة حتى الآن، ويعزى ذلك إلى مبادئ السياسة التعليمية التي تؤكد في المبدأ السادس على استمرارية التعليم، وكذلك إلى أهداف السياسة التعليمية التي تدعو إلى إتاحة الفرص التعليمية المتكافئة وتنويعها بما يتفق وقدرات واحتياجات المتعلمين، إضافة إلى أهداف الخطة الإستراتيجية 2020م التي عملت على الحد من تسرب الطلبة من النظام التعليمي، وانخفاض نسب الرسوب وجودة الممارسات التعليمية وانخفاض نصيب المعلم من الطلبة، وتوفير المدارس والخدمات المساندة، التي تقدمها الوزارة والأخرى التي تقدمها المؤسسات المجتمعية المختلفة التي ترعى الطفولة والشباب وتحتضن المبدعين كمركز الشيخ محمد بن خالد آل نهيان للطفولة والإبداع، ومراكز الطفولة

والشباب بالشارقة وغيرها الكثير، عدا عن توافر المدارس في جميع المدن والقرى وسهولة الانتقال منها وإليها، كما يتضح من الجدول التالي.

الجدول (21) معدل الانتقال من الحلقة الأولى إلى الحلقة الثانية

المؤشـــر	2001	2006	2011
معدل الانتقال من الحلقة الأولى إلى الحلقة الثانية	٪99	٪99.6	٪99.4

معهد اليونسكو للإحصاء

الشكل (7) معدل الانتقال من الحلقة الأولى إلى الحلقة الثانية

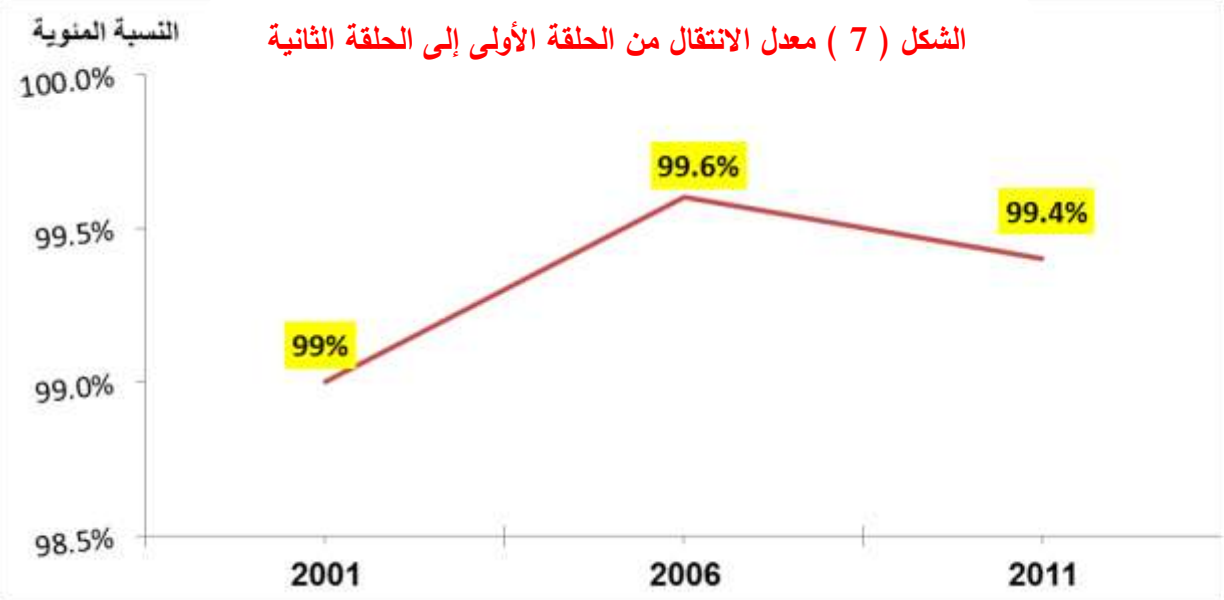

يلاحظ من الجدول والشكل أعلاه أن معدل الانتقال في سنوات المقارنة جاء بتزايد ويعزى الانخفاض الطفيف في الأعوام 2006 – 2011م إلى الطفرة الاقتصادية التي شهدتها دولة الإمارات وأدت إلى توافد العمالة الوافدة بأعداد كبيرة مع أسرهم مما أثر على معدلات القيد وذلك في ضوء التزام الدولة بتوفير فرص التعليم الإلزامي للجميع، مما يؤكد جودة الممارسات التعليمية ونجاح السياسات التربوية في توفير التسهيلات التربوية المختلفة والمتنوعة وخاصة في البنى التحتية والمختبرات التعليمية العلمية والتقنية المجهزة انسجاما مع توجيهات الدستور للسياسة التعليمية نحو التهيؤ والجاهزية لاستقبال الأعداد المتزايدة والجديدة وتوفير أشكال الخدمات التعليمية اللازمة وجودتها، وما دعت إليه رؤية التعليم 2020 من حيث تطوير وتحسين المباني والمرافق المدرسية وتزويدها بالتجهيزات والوسائل اللازمة وإيجاد بنية تحتية تعتمد على التقنيات الحديثة في جميع مراحل التعليم، كما أن الخطة الإستراتيجية لوزارة التربية والتعليم وفي هدفها الإستراتيجي الثاني (البيئة المدرسية للطالب) تعمل على تهيئة بيئة تعليمية تربوية محفزة تتلاءم مع احتياجات المتعلمين وتحد من تسربهم من النظام التعليمي، وقد ساهم منتدى التعليم العالمي والمعرض المصاحب له في تحديث وتطوير محتوى هذه المختبرات وأدائها، وكذلك وجود المكتبات التي تم رفدها بعدد من الكتب والمراجع (بلغ عددها 200 الف كتاب ومرجع) وذلك بناء على مذكرة التفاهم (حزمة المعرفة) بين وزارة التربية والتعليم ومؤسسة الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم ضمن مبادرة (حصاد المعرفة) والبيئة التعليمية الآمنة، والتي تم التأكد من جودتها من خلال مشروع الاعتماد المدرسي وكذلك

برنامج الرقابة على المدارس الحكومية والخاصة بالدولة، مضافا إليه مشروع قانون إلزامية التعليم في الدولة الذي ينص على إلزامية التعليم إلى المرحلة الثانوية أو سن 18.

ولعل ما وجهت إليه السياسة التعليمية للدولة بضرورة اتخاذ الإجراءات الكفيلة للتخلص من أساليب التعليم والتقويم النمطي بما يحقق ارتكاز التعلم على الفهم والتحليل وما قامت به الوزارة في مجال القياس والتقويم وأسس النجاح والرسوب يعد سببا آخر حال دون وجود نسب تسرب تذكر، إذ أكد القراران الوزاريان أرقام (1289) و(1290) لسنة 2011م على أن يرفع طالب المرحلة الابتدائية من صفه إلى الصف الأعلى إذا حصل على النهاية الصغرى في جميع المواد الدراسية في نهاية العام الدراسي، أو إذا حصل على درجة أقل من النهاية الصغرى بمستوى تقييم (F) شريطة أن يخضع لبرامج علاجية لتعويض المهارات التي لم تتحقق لديه في نهاية العام الدراسي.

ثانياً: مؤشرات جودة التعليم:

1. مؤشر عدد التلاميذ إلى المعلم PTR

أما فيما يتعلق بمؤشر عدد التلاميذ إلى المعلمين في المرحلة الابتدائية، فقد جاءت في العام 2001م (15.9٪) ثم انخفضت في العام 2006م إلى (15.5٪)، لتعود للارتفاع في العام 2011م إلى (17.0٪) بزيادة مقدارها (1.5٪) بسبب الإقبال المتزايد من قبل الوافدين والمستثمرين، مما أثر على نسبة الكثافة الصفية.

والجدول التالي يوضح عدد التلاميذ إلى المعلمين في المرحلة الابتدائية.

الجدول (22) عدد التلاميذ إلى المعلمين في التعليم الابتدائي PTR

المؤشـــــــــر	2001	2006	2011
عدد التلاميذ إلى المعلمين	15.9	15.5	17.0

المصدر : إدارة نظم المعلومات التعليمية – وزارة التربية والتعليم

الشكل (8) عدد التلاميذ للمعلمين

من قراءة الجدول والرسم البياني أعلاه تظهر ما يلي :

- متوسط عدد التلاميذ في العام 2006م للمعلم أقل منها في العام 2001م بمقدار (0.4) بينما ارتفعت النسبة في العام 2011م إلى (17.0) بزيادة مقدارها (1.5) عن العام 2006م، ويعزى السبب في انخفاض عدد التلاميذ في 2006م عنها في 2001م إلى التوسع في المدارس الخاصة وانتشارها في كافة المناطق التعليمية بالدولة.
- كما يمكن تعليل سبب الزيادة في العام 2011م عنه في العامين السابقين إلى : نجاح سياسة الوزارة في الالتزام بقانون الزامية التعليم وانعدام التسرب والالتزام بالكثافة الصفية التي تضمنتها قرارات الوزارة والخطة الإستراتيجية 2020م والتي تؤكد في هدفها الثاني على تهيئة البيئة المدرسية المناسبة للطلبة.

2. <u>مؤشر نسبة المعلمين المدربين</u>

تجدر الإشارة إلى أن نسبة المعلمين المدربين (الذين تم تدريبهم) في التعليم العام وفي سنوات المقارنة ولكلا الجنسين وصلت في العامين 2006م، و2011م إلى (100٪) وذلك يعود إلى :

- حرص الوزارة المستمر على تحقيق التنمية المهنية المستدامة للمعلمين.
- المبادرة السادسة من مبادرات الخطة الإستراتيجية للوزارة للأعوام 2020م التي تؤكد على تدريب المعلمين وتنمية كفاياتهم المهنية.
- ما أكده الهدف السادس من الخطة الإستراتيجية للوزارة 2007/2005م الخاص بتدريب جميع المعلمين، بما يحقق عائدا تربويا يعظم جودة التعليم.
- ما أكدته رؤية التعليم 2020م من إنشاء مراكز للتدريب أثناء الخدمة على مستوى المناطق التعليمية.
- وجود إدارة مستقلة في هيكل الوزارة معنية بتدريب المعلمين القدامى والجدد.

الجدول (23) نسبة المعلمين المدربين من إجمالي المعلمين في الحلقة الأولى

المؤشـــــر	2001	2006	2011
نسبة المعلمين المدربين من إجمالي المدرسين	٪68.9	٪100	٪100

المصدر : ادارة نظم المعلومات التعليمية – وزارة التربية والتعليم

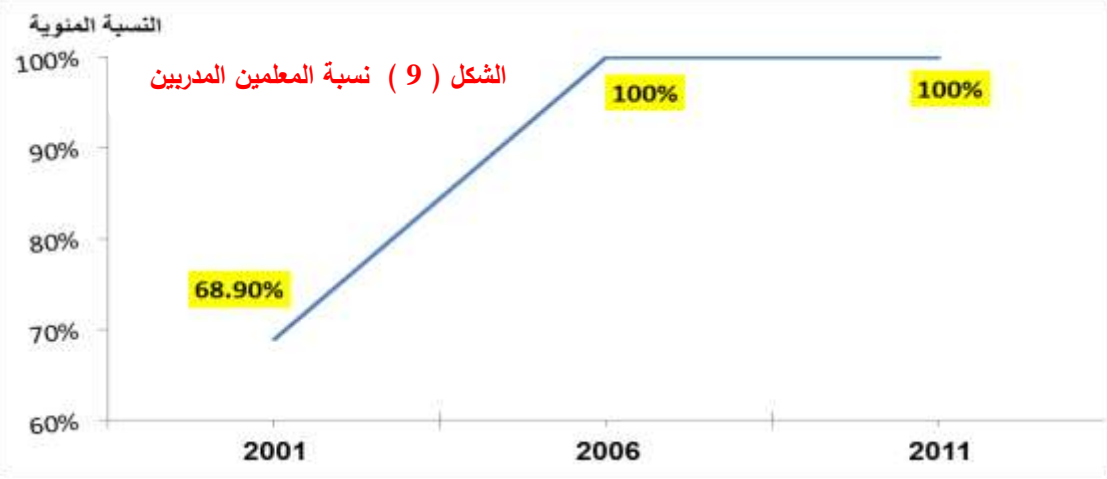

الشكل (9) نسبة المعلمين المدربين

كما يوضح الجدول التالي نسبة المتدربين على مستوى الدولة في العام 2012م في الحلقة الأولى حسب النوع تفصيلا :

الجدول (24) نسبة المعلمين المتدربين

النـــــوع					
ذكـــور		انـــاث		المجمـــوع	
إجمالى عدد المعلمين	نسبة المدربين منهم	إجمالى عدد المعلمات	نسبة المدربات منهـــم	الإجمالي	نسبة المعلمين والمعلمات المدربين من الإجمالى
2213	٪100	17806	٪100	20019	٪100

المصدر : إدارة نظم المعلومات التعليمية – وزارة التربية والتعليم

يتبين من الجدولين السابقين أن المعلمين المدربين لسنوات المقارنة قد حققت في العامين 2011/2006م وحتى 2012م نسبة 100٪ وذلك لما ورد سابقا من أسباب. ثم إن برنامج تطوير وتأهيل القيادات المدرسية يمثل رؤية الوزارة الساعية لتقديم الدعم الفني والتربوي للعاملين في المدارس، ما ينعكس أثره إيجابيا على تطوير كفايات المعلمين من خلال تمكينهم من مهارات الحاسب الآلي، والحصول على الرخصة الدولية فيه، ثم تمكينهم من مهارات اللغة الإنجليزية وحصولهم على شهادة (الأيلتس).

ثالثا : الكفاءة والنوعية:

1. مؤشر نسبة التسرب

انخفضت معدلات التسرب في الحلقة الأولى من التعليم لدى الذكور إلى 3٪ ولدى الإناث إلى 1.9٪ في العام 2006م، وقد تواصلت معدلات الانخفاض في التسرب في العام 2012م إلى 0.5 ٪ عند الذكور وعند الإناث 0.01 ٪، مما يؤكد كفاءة النظام التعليمي وتوافقه مع رؤية الدولة 2021م والتي أكدت على تشجيع التعليم وانخفاض معدلات التسرب المدرسي، مما يصل بأبناء الدولة إلى أعلى السلم التعليمي، وإلى متابعة الدراسات العليا، حيث إن سوق العمل ومواكبة مستجدات القرن الحادي والعشرين تتطلب الكوادر البشرية الحاصلة على الشهادة العلمية والمهنية التي تؤهلها للانخراط في الحياة بجميع مكوناتها وأطيافها.

الجدول (25) نسبة التسرب لطلبة الحلقة الأولى حسب النوع

النوع	2001/2000	2006/2005	2012/2011
ذكور	٪3.1	٪3	٪0.05
إناث	٪2.3	٪1.9	٪0.01

المصدر : معهد اليونسكو للإحصاء

وكما هو واضح في الجدول أعلاه يلاحظ أن معدلات التسرب عند الإناث أقل منها عند الذكور في سنوات المقارنة ويعزى ذلك إلى تأنيث مدارس الحلقة الأولى الذي يلقى قبولا واستحسانا من أولياء الأمور، إضافة إلى ما توفره الدولة من تكافؤ في فرص التعليم والعمل للجنسين على حد سواء، وما تؤكده المبادئ العامة للسياسة التعليمية للدولة بخصوص توفير حوافز اجتماعية ومعنوية ومادية تجعل الاستمرار في التعلم مسألة مهمة وحيوية

بالنسبة لكل فرد، كما أن توفير فرص التعليم للطلبة المعاقين، ودمجهم في المدارس الحكومية وتوفير مستلزمات هذا الدمج أسهم في الحد من التسرب.

2. مؤشر المدارس التي تقدم تعليماً ابتدائياً كاملاً

تقدم الدولة تعليما ابتدائيا كاملاً في مدارس الحلقة الأولى جميعها، حيث يمضي الطالب جميع سني دراسته الابتدائية في مدرسة واحدة دون الحاجة إلى الانتقال إلى أخرى، ويمثل هذا ظاهرة صحية وتربوية ونفسية واجتماعية سليمة، تنعكس آثارها الايجابية على استقرار الطلبة وتحقيق الانسجام الاجتماعي مع زملائهم ومعلميهم، ويمكن الوزارة من تنفيذ مبادراتها ومشاريعها التطويرية التي من شأنها أن تسهم في تحسين مستوى وجودة مخرجات هذه المرحلة.

كما أن استمرارية تعلم تلاميذ هذه المرحلة في مدرسة واحدة يعطي الهيئات التدريسية والإدارية فرصة لمزيد من الرعاية والكشف عن الحالات التي تحتاج إلى عناية ورعاية خاصة للمعاقين أو الموهوبين على حد سواء.

الجدول (26) النسبة المئوية لمدارس الحلقة الأولى التي تقدم تعليماً ابتدائياً كاملاً

نسبة المدارس	2001/2000	2006/2005	2012/2011
	٪100	٪100	٪100

المصدر : إدارة نظم المعلومات – وزارة التربية والتعليم

يتبين من الجدول أن نسبة المدارس التي تقدم تعليما ابتدائيا كاملا في الدولة بلغت 100٪ في سنوات المقارنة جميعها، وهذ يظهر مدى إدراك الوزارة المبكر لأهمية تقديم تعليم ابتدائي كامل لتلاميذ المرحلة الابتدائية باعتبارها مرحلة أساسية هامة تؤسس للمراحل التالية، وحرصها على تنمية وبناء شخصية التلاميذ بناء متوازنا، لأنهم يمثلون مستقبل الدولة الطموحة والساعية إلى النموذج الإنساني من الطراز الأول.

3. مؤشر المدارس التي تعتمد اللغة العربية في التعليم الابتدائي

انطلاقا من دستور الدولة الذي يؤكد في مادته (7) على أن اللغة العربية هي اللغة الرسمية، كما أنها لغة التعليم الرسمية، فإن مبادئ الدستور توجه السياسة التعليمية باعتبار اللغة العربية هي لغة التعليم في مدارس الدولة، إضافة إلى أن رؤية الإمارات 2021 تسعي إلى أن تستعيد اللغة العربية مكانتها كلغة تتمتع بالحيوية والدينامية وتمارس في جميع المجالات معبرة عن قيم الوطن الإسلامية والعربية وتكون الإمارات مركزا للامتياز في اللغة العربية كونها الأداة الرئيسة لتعزيز الهوية الوطنية لدى الأجيال الحاضرة والقادمة.

وقد تبنت الرؤية حزمة من المبادرات النوعية الهادفة للحفاظ على اللغة العربية وتعزيز مكانتها عند طلبة المرحلة الابتدائية وذلك من خلال :

- إصدار ميثاق عام للغة العربية.
- المجلس الاستشاري للغة العربية.
- إنشاء كلية للترجمة.
- إنشاء معهد لتعليم اللغة العربية للناطقين بغيرها.

- تشكيل لجنة خبراء إحياء اللغة العربية وتطويرها (اللغة العربية لغة حياة)وذلك بتوجيه ودعم من لدن الشيخ محمد بن راشد - رعاه الله.
- المبادرة الإلكترونية لتعزيز محتوى مادة اللغة العربية على الشبكة العنكبوتية.
- القراءة الحرة الموجهة وتوفير متطلباتها من تدريب للمعلمين وتزويد المكتبات المدرسية، بما يسهم في تحقيق أهدافها.

وغيرها من المشروعات والمبادرات والبرامج التي تسهم في الحفاظ على اللغة العربية وتطوير كفايات المتحدثين بها وخاصة طلبة المرحلة الأساسية باعتبارها مرحلة تأسيس وبناء، ومما تجدر الإشارة إليه أن المبادرات التنفيذية للخطة الإستراتيجية 2020 قد أكدت على تعزيز وتطوير اللغة العربية ومهاراتها الأساسية انطلاقا من تطوير المناهج وأساليب القياس والتقويم وطرائق التدريس، وقد أكد ذلك تقرير المعرفة العربي للعام (2011/2010م، ص275)، حيث أشار إلى أن وزارة التربية والتعليم الإماراتية تعكف بصورة متواصلة على مراجعة اللغة العربية وتطوير محتواها وفقا لمعايير عالمية مستفيدة في ذلك من سلاسل المناهج العالمية، ولعل ما تقوم به الوزارة حاليا من وضع أطر ومعايير وطنية للغة العربية خير دليل على ذلك.

النسبة المئوية من مدارس الحلقة الأولى التي تعتمد اللغة المحلية (العربية) بالنسبة إلى عدد المدارس الكلي

الجدول (27) نسبة المدارس التي تعتمد اللغة العربية بالتعليم

نسبة المدارس	2001/2000م	2006/2005م	2012/2011م
	٪73	٪75	٪70

المصدر : ادارة نظم المعلومات – وزارة التربية والتعليم

يلاحظ من الجدول والرسم البياني أعلاه أن هناك تباينا في عدد المدارس التي تعتمد اللغة العربية لغة رئيسة في التدريس فبينما كانت 73٪ عام 2000م ارتفعت إلى 75٪ عام 2006م وتراجعت إلى 70٪ في العام 2012م، ولعل ذلك يعزى إلى ما يتسم به المجتمع الإماراتي من التنوع والانفتاح ومساحة الحرية الكبيرة التي تعطيها الدولة للجاليات المتنوعة والسماح لها بفتح مدارس تدرس بلغتها الخاصة والتي بلغ عددها في العام 2011م (483 مدرسة) وعدد طلابها (580835) طالبا وطالبة.

كما أن الدخول في مجتمع المعرفة يتطلب مهارات بلغات أخرى تسهم في تسهيل التواصل والاطلاع على علوم ومعارف وثقافات الآخرين، إضافة إلى أن متطلبات سوق العمل - وخاصة في مجال الإدارة والاقتصاد والعلوم التطبيقية - تستوجب امتلاك مهارات تواصلية ولغوية أخرى، بالإضافة إلى رغبة بعض أولياء الأمور في تعلم أبنائهم لغات أخرى- وخاصة اللغة الإنجليزية - مسايرة لتطورات العصر ومتطلباته، إضافة إلى أن قبول الطلبة في كثير من جامعات الدولة يتطلب حصول الطالب على الشهادة الدولية في اللغة الإنجليزية (أيلتس ، توفل).

4. <u>مؤشر توزيع المعلمين حسب المؤهل الأكاديمي في التعليم الابتدائي</u>

أما فيما يخص المعلمين المؤهلين للعمل في التعليم الابتدائي فقد أظهرت الإحصاءات والبيانات الرقمية أن عددهم باضطراد، إذ وصل عدد المعلمين الحاصلين على المؤهل الجامعي في العام 2012م من الذكور ما نسبته 75.28٪، ومن الإناث ما نسبته 75.1٪، والحاصلين على الشهادات العليا (الماجستير والدكتوراه) بلغ عدد

الذكور (310) من عددهم الكلي البالغ (2213)، بينما عدد الإناث (1549) من العدد الكلي والبالغ (17806)، كما تظهر البيانات الرقمية أن نسبة المعلمين الذكور غير الجامعيين (ثانوية أو دبلوم سنتين) 10.25٪، بينما نسبتهم عند الإناث في العام نفسه بلغت 16.2 ٪، ويعزى الفارق بين نسبتي الذكور والإناث إلى العدد الإجمالي للإناث والذي بلغ (17806) مقارنة بالعدد الإجمالي للذكور والبالغ (2213)، وذلك بسبب ما اتخذته الوزارة من إجراءات في تأنيث التعليم الابتدائي في مدارس الدولة.

كما يمكن قراءة دور الدولة الإيجابي في توفير فرص التأهيل الجامعي للمعلمين العاملين في مدارسها من خلال التحاقهم ببرامج الحصول على المؤهل الأعلى من الجامعة من خلال منح وبعثات دراسية، إضافة إلى الاجازات الدراسية للراغبين في استكمال دراساتهم الجامعية داخل الدولة وخارجها.

وقد أكدت رؤية الدولة 2021 على أن الاقتصاد التنافسي يتطلب تميزاً وإبداعاً ومعرفة، مما يدفع بالكوادر البشرية للالتحاق بالتعليم العالي ليثروا عقولهم بالمهارات التي يحتاجها عملهم، كما أن الدولة تولي اهتماما فائقا للاحتياجات المستقبلية لكي يتوازن التعليم مع سوق العمل، وإن إستراتيجية الوزارة 2010/2008 قد أكدت في هدفها الخامس على الارتقاء بأنظمة التطوير المهني وبرامجه لجميع العاملين في النظام التعليمي.

وعززت ذلك الخطة الإستراتيجية 2020/2010م في هدفها الثاني على تحسن مستوى أداء الهيئات التعليمية وتنمية قدراتهم التخصصية في مجال التعليم لضمان تلقي جميع الطلبة نوعية تعليم عالية الجودة.

ولعل الجدول التالي يظهر أعداد ونسب المعلمين المؤهلين للعمل في التعليم الابتدائي

الجدول (28) العدد والنسبة المئوية للمعلمين في التعليم الابتدائي
حسب المؤهل الأكاديمي، والنوع للعام 2012/2011م

المؤهل العلمي	المعلمين حسب النوع					
	ذكور		إناث		المجموع	
	العدد	%	العدد	%	العدد	%
ثانوية عامة فما دون	11	0.05	340	1.9	351	1.8
دبلوم (سنتين أو 3 سنوات)	226	10.21	2552	14.3	2778	13.9
جامعي	1666	75.28	13365	75.1	15031	75.1
ماجستير	299	13.51	1531	8.6	1830	9.1
دكتوراه	11	0.5	18	0.1	29	0.1
المجموع	2213	%100	17806	%100	20019	%100

ادارة نظم المعلومات التعليمية – وزارة التربية والتعليم

تظهر بيانات الجدول أعلاه أن هناك تحسنا على المستوى الوطني في أعداد ونسب المعلمين المؤهلين أكاديميا العاملين في التعليم الابتدائي نتيجة لما توليه الحكومة من عناية خاصة في تأهيل المعلمين العاملين للحصول على الشهادة الجامعية الأولى، ومنع الوزارة تعيين الخريجين من حاملي الدبلوم، وتركيزها على استقطاب أصحاب

المؤهلات العلمية - وخاصة العليا - حيث يرد هذا في شروط المفاضلة بين المتقدمين لشغل الوظائف التعليمية بالوزارة، بل ما تقوم به الوزارة من تنفيذ بعض الإجراءات للمعلمين الجامعيين عند استقطابهم، من امتحان تحريري تخصصي، ومقابلة شخصية، يؤكد حرص الوزارة على امتلاك كوادرها التعليمية مؤهلات علمية عالية وكفايات تحقق جودة التعليم، كما أن إصدار رخصة للتدريس تجدد كل (3) سنوات للمعلمين العاملين بالميدان التربوي، مما يرفع من قدرات المعلمين ويحفزهم للتنمية المهنية المستدامة.

رابعاً: الانفاق الحكومـــي

1. مؤشر الانفاق العام على التعليم الابتدائي

دولة الإمارات العربية المتحدة تضع التعليم في أعلى سلم أولوياتها، ويحظى بعناية مطلقة بين سائر الخدمات التي تقدمها الدولة، وينعكس ذلك في قيمة الميزانية التي تعتمدها للإنفاق على التعليم العام كنفقات رأسمالية ونفقات جارية وأخرى لمواجهة النشاطات المتعلقة بالعملية التربوية، حيث بلغت نسبة ما تنفقه الدولة على قطاع التعليم العام 19.5٪ من إجمالي الإنفاق الحكومي، وهو ما يشكّل نسبة كبيرة من إجمالي الإنفاق العام ليؤكد مدى الاهتمام بالتعليم في هذه المرحلة التي تشكل منطلقا رئيسا في بناء شخصية الطالب وإعداده لمراحل التعليم الأعلى في سلم التعليم بالدولة.

الجدول (29) نسب الإنفاق الحكومي العام على التعليم الابتدائي من الموازنة الحكومية للتعليم

العام الدراسي	2001	2005	2012
نسبة الإنفاق العام على التعليم الابتدائي	25.17%	28.4%	33.2%

المصدر : كتاب تطور التعليم بدولة الإمارات العربية المتحدة 1972- 2012م

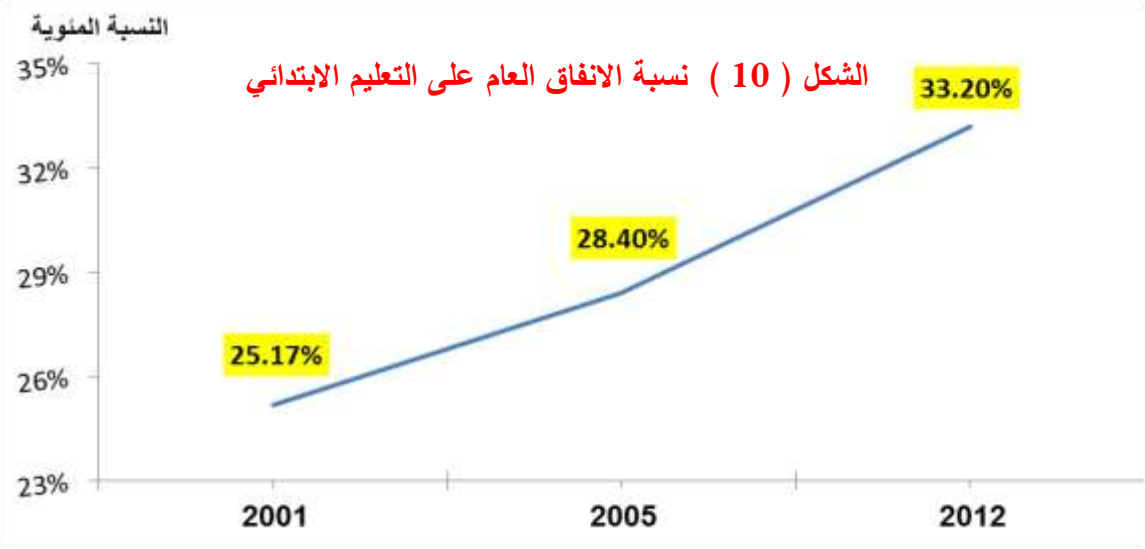

الشكل (10) نسبة الانفاق العام على التعليم الابتدائي

البيانات أعلاه تظهر نسب ارتفاع مضطردة في الإنفاق الحكومي العام على التعليم الابتدائي في سنوات القياس، ما يؤكد حرص قيادة الدولة وتنبهها للارتقاء بمستوى التعليم ورفع كفاءته وفعاليته، والأولوية التي توليها لتعميم التعليم الابتدائي، بما يحقق مزيدا من الملاءمة والاستجابة لاحتياجات المجتمع المتجددة ومواكبة

التطورات الجارية في مجال تقانة التعليم، إضافة إلى التوسع في المنشآت والأبنية المدرسية التي تعد من العناصر الهامة في رفع التكلفة التعليمية.

وفي هذا الجانب ارتفعت نسب الإنفاق بشكل مستمر مع مرور الوقت، وبلغت نسبة الإنفاق على التعليم الابتدائي 25.17٪ في العام 2001/2000م من الميزانية المخصصة للتعليم، وارتفعت إلى 28.4٪ في العام 2005م، ثم ارتفعت مرة أخرى إلى 33.2٪ في العام 2012م، مما يؤشر إلى الاهتمام بتعزيز الدعم الموجه لهذه المرحلة لأهميتها. حيث تسعى وزارة التربية والتعليم إلى دعم التوجّهات الجديدة الرامية إلى تطوير التعليم الابتدائي ليرتقي إلى مستوى التعليم العالمي، ودعم الجهود المبذولة لإدخال تقنيات التعليم الحديثة إلى مدارس الدولة في هذه المرحلة.

2. تكلفة الطالب

جدول (30) تكلفة الطالب بالحلقة الأولى / بالدرهم الإماراتي

السنة	2001/2000	2006/2005	2012/2011
تكلفة الطالب	11510	16630	35126

المصدر : وزارة التربية والتعليم، ومجلس أبوظبي للتعليم

الشكل (11) تكلفة الطالب

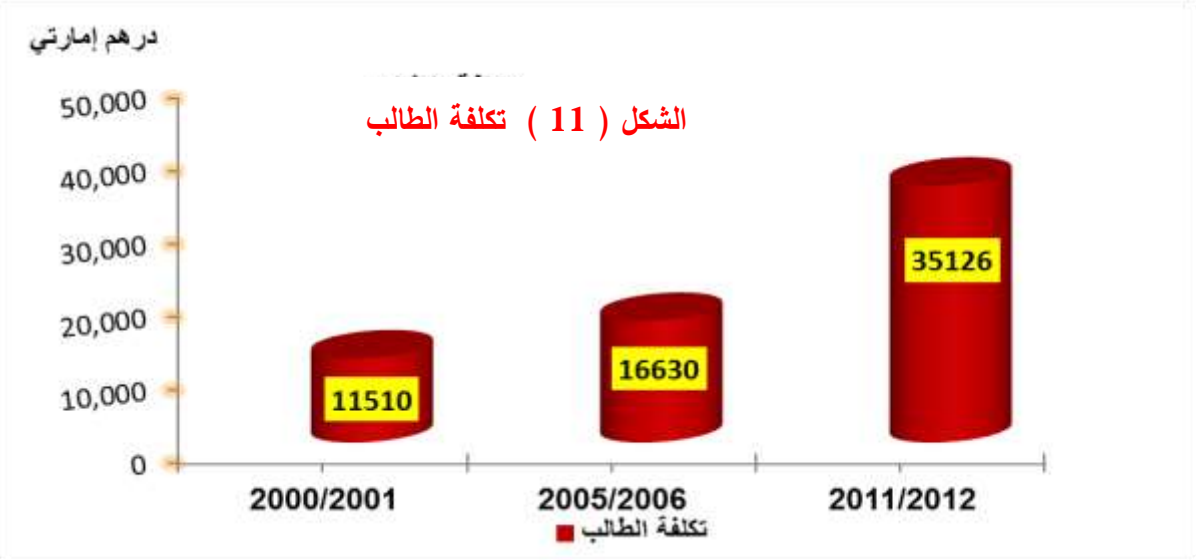

إنّ شمولية التطوير التي ترعاها الدولة في مجالات التعليم كافة والتعليم الابتدائي خاصة، قد أظهرتها تكلفة الطالب في المرحلة الابتدائية، التي بلغت في العام 2001/2000م نحو (11510) دراهم وارتفعت في العام 2006/2005م إلى (16630) درهما لتصل إلى (35126) دراهم في العام2012/2011م أي ما يقارب ثلاثة أضعاف ما كانت عليه في العام 2001/2000م.

ويعكس هذا الارتفاع اهتمام السياسة التعليمية في الدولة بطلبة المرحلة الابتدائية، وذلك من خلال توفير البنى التحتية المتميزة من الأبنية التعليمية وما تضمنته من تجهيزات متطورة للمختبرات العلمية ومصادر التعلم، ورعاية صحية، ووسائل تعليمية تسهم في جذب الطلبة وتنمية مهاراتهم ومعارفهم واتجاهاتهم، باعتبارها منطلقاً للمراحل التعليمية التالية إضافة إلى زيادة الأجور والرواتب للكوادر التعليمية والإدارية.

3.2.3 الدروس المستفادة:

يعتبر مشروع تأنيث الحلقة الأولى من المشاريع التي حققت نتائج ملموسة في تعزيز التعليم لدى الطلبة في الحلقة الأولى، ومن أبرز ما يميز هذا المشروع:

1. تحقيق مبدأ تكافؤ الفرص والتساوي بين الجنسين في التعليم ووظائفه.
2. زيادة دافعية الإناث للتعلم لضمان الوظيفة التي تفضلها وهي مهنة التعليم.
3. زيادة فاعلية التعاون بين البيت والمدرسة
4. الاستفادة من طاقة الإناث اللواتي يمثلن شريحة كبيرة وهامة من أفراد المجتمع في عملية التنمية وخدمة الدولة.

3 - 3 ملاءمة الحاجات التربوية للشباب والكبار

(الشباب من عمر 15 سنة إلى 24 سنة)

(إن اهتمامنا بالشباب لا بد أن تكون له المكانة الأولى، فهؤلاء الشباب هم الجند وهم الموظفون وهم أمل المستقبل – الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان – طيب الله ثراه.

(بناء الإنسان هو الهدف الأسمى الذي نبذل كل جهد من أجل تحقيقه – الشيخ خليفة بن زايد آل نهيان – حفظه الله.

(نحن نشجع الشباب ونوجههم للعمل ومن آن لآخر نُمدهم بالطاقة ونرفع من معنوياتهم حتى ينطلقوا بقوة في هذه الحياة – الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم- رعاه الله.

يشكل الشباب في دولة الإمارات العربية المتحدة (15 – 24 سنة) أكبر فئة سكانية في الدولة حيث بلغ عددهم في 2005م حوالي (211548) أي ما يعادل 25.6 ٪ من مجموع السكان الإماراتيين، كما تشير التوقعات إلى أن عددهم سيصل إلى (319249) نسمة في عام 2025م أي ما يعادل 23.4 ٪ من مجموع السكان (التقرير الوطني الأول الصادر عن الهيئة العامة لرعاية الشباب والرياضة 2009م).

قد يبدو من المنظور الديموغرافي البحت أن هذه الطفرة الشبابية قد تشكل تحديا أمام المخططين التربويين والمسؤولين المعنيين بتوفير المزيد من فرص التعليم والعمل والخدمات الصحية والاجتماعية والخدمات الأخرى، ولكن في المقابل فإن هذه الطفرة قد تنطوي على فرص للتنمية الاقتصادية والاجتماعية في المدى المتوسط والبعيد

إذا ما نجح المعنيون في بلورة الظروف المواتية والبيئة العامة المشجعة على الادخار والاستثمار والابتكار وتوليد فرص العمل.

وطالما كان الشباب المتزايد في عدده ونسبه على الرغم من انخفاضه الطفيف المتوقع على المدى الطويل، الذي أرجع الإحصائيون في الدولة إلى تراجع عدد المواليد في السنوات القادمة (وفق ما تحدد مداها الإسقاطات السكانية المعمول بها في الدولة) متزودا بتعليم مرتفع الجودة ومسلح بالكفاءات وروح الابتكار والمبادرة ومنسجما مع متطلبات العصر وتداعيات المرحلة الديموغرافية فإن العوائد الاقتصادية والاجتماعية الناجمة عن دخولهم في القوى العاملة وبأعباء إعالة ديموغرافية متدنية، فإن الاستثمار فيهم وتحسين حياتهم سيكون مجدياً على المستويات الفردية والأسرية والوطنية، وبهذه الكيفية وبغرض الاستثمار الواعي في جيل الشباب وتحسين حياتهم سيفتح النافذة الديموغرافية التي يمكن أن تنتج عنها وفورات مالية مرتفعة نتيجة لانخفاض معدلات إعالة الأطفال لدى القوى العاملة التي تتزايد بمعدلات عالية نسبيا في الوقت الحاضر.

من هذا المنطلق أولت دولة الإمارات قطاع الشباب اهتماما بالغا ورعاية كبيرة سواء في مجال التعليم أو مجالات التدريب والتنمية المختلفة بهدف إكسابهم مهارات التعلم مدى الحياة وذلك من خلال وزارة التربية والتعليم وشركائها الإستراتيجيين العاملين في مجال رعاية الشباب.

1.3.3 التعليم العام :

يتركز الشباب في المرحلة العمرية 15 – 24 في وزارة التربيةو التعليم في الحلقة الثانية والمرحلة الثانوية من التعليم العام والتعليم العالي

- الحلقة الثانية مدتها أربع سنوات من التعليم الأساسي، ويقبل فيها من أكمل الحلقة الأولى، والتعليم فيها مجاني وإلزامي، ويتم فيها التركيز على إعداد الطلبة إعداداً مناسباً حسب استعداداتهم وقدراتهم التي تهيئهم للمرحلة الثانوية.
- المرحلة الثانوية (10 – 12)

هي مرحلة التعليم ما قبل الجامعي، وتتكون من ثلاث سنوات دراسية يقبل فيها من أتم مرحلة التعليم الأساسي بنجاح، والتعليم فيها مجاني وإلزامي ومتنوع في اشكاله وبرامجه بما يتناسب مع ميول الطالب وقدراته لمتابعة التعليم الجامعي بمستوياته المختلفة، أو العمل في ميادين الحياة المختلفة. ويمكن للطالب في هذه المرحلة اختيار أحد فرعي هذه المرحلة : العلمي أو الأدبي، كما يمكنه اختيار التعليم الديني أو الفني، وتركز هذه المرحلة على إعداد الطالب إعداداً مناسباً حسب استعداداته وقدراته.

وأهداف المرحلة الثانوية هي :

- ترسيخ العقيدة الإسلامية وتعزيز ممارسة السلوك الإسلامي، وتدعيم النظرة الإيجابية للكون والحياة.
- تعزيز إتقان اللغة العربية كوسيلة للاتصال ووعاء للفكر، وتعبير عن الثقافة، وتعزيز اللغة الأجنبية كوسيلة للتعلم الحديث والتكنولوجيا، والانفتاح على حضارات الشعوب.

- تعزيز النمو المتكامل للطالب.
- تدعيم الانتماء الوطني.
- اكتساب المعارف والعلوم المتخصصة، وتعميق المنهج العلمي لفهم الظواهر وحل المشكلات.
- تنمية الميول والمهارات والاتجاهات والممارسات الواعية نحو الديمقراطية والمسؤولية.
- إعداد الطالب حسب استعداداته وقدراته لمتابعة التعليم العالي أو للعمل.
- استيعاب التكنولوجيا الحديثة وإنتاجها، وإتقان مهارات التعامل معها.

ويلاحظ أن أهداف هذه المرحلة تركز على إكساب الطالب المهارات والمعارف التي يحتاجها من أجل إكمال تعليمه أو الالتحاق بسوق العمل.

الجدول (31) التوسع الكمي في أعداد الطلبة في الحلقة الثانية ومرحلة التعليم الثانوي خلال سنوات المقارنة الثلاث :

السنوات	المستوى التعليمي	الطلبـــــة				
		ذكور		إناث		المجموع
		العدد	النسبة	العدد	النسبة	
2001-2000م	الحلقة الثانية	64206	%51	60712	%49	124,918
	المرحلة الثانوية	42716	%47	48451	%53	91,167
المجموع						216,085
2005/2006م	الحلقة الثانية	95,764	%52	89,222	%48	184,986
	المرحلة الثانوية	53,990	%49	56,895	%51	110,885
المجموع						295,871
2011/2012م	الحلقة الثانية	112834	%51	107022	%49	219,856
	المرحلة الثانوية	66232	50%	67441	%50	133,673
المجموع						353,529

من خلال قراءة الجدول السابق يلاحظ أن إجمالي عدد الطلبة في 2000- 2001م بلغ (91,167) طالباً وطالبة، ووصل عدد طلبة المرحلة الثانوية في العام الدراسي 2011/2012م إلى (133,673) طالباً وطالبة، منهم 50٪ إناث، ويلاحظ أيضا ارتفاع نسبة الذكور الملتحقين بالمرحلة الثانوية من 47٪ عام 2000 – 2001م إلى 50 ٪ في عام 2011 – 2012م، وهذا التزايد يرجع إلى سياسة الدولة في جعل التعليم في الحلقة الثانية والمرحلة الثانوية إلزامياً وربط شروط القبول في الهيئات والمؤسسات الحكومية بالحصول على الشهادة الثانوية.

ومع توفير التعليم لفئة الشباب وجعله إلزاميا فقد حرصت وزارة التربية والتعليم على تفعيل وتطوير العملية التعليمية من خلال رفد الميدان التربوي بعدد من المشاريع والبرامج والمبادرات التي تهدف من خلالها إكساب الطلبة المهارات والمعرفة التي تؤهلهم وتعدهم الإعداد الأمثل لمستقبلهم ومستقبل الدولة من أهمها مبادرة الإرشاد الأكاديمي فتمشيا مع رؤية 2021 في أن تكون دولة الإمارات العربية المتحدة من أفضل دول العالم بحلول عام

2021م. وإدراكاً من القيادات التربوية بوزارة التربية والتعليم لأهمية الإرشاد الطلابي كواحد من أبرز الممارسات الدولية في مجال رعاية الطلاب وتوفير البيئة المدرسية الملائمة لتعلمهم والمحفزة لقدراتهم فقد نصت إستراتيجية الوزارة 2020/ 2021م على ، إدخال الإرشاد الطلابي في الخطة الدراسية التي اعتبرتها وثيقة الخطة الإستراتيجية من المبادرات ذات الأثر الأعلى على التنمية الطلابية والتحصيل العلمي.

سيبدأ تطبيق مشروع الإرشاد التعليمي المهني بالتعليم العام من العام الدراسي 2012/2011م في (20) مدرسة ثانوية، وسوف يمتد للمدارس الثانوية كافة على مدار خطة تشغيلية مدتها ثلاث سنوات، يليها تطبيق المشروع في مدارس الحلقتين الأولى والثانية من التعليم الأساسي في المرحلة الثانية من المشروع.

<u>خدمة الإرشاد الأكاديمي والمهني</u>

هو العملية التربوية المتخصصة التي يقدمها المرشد بالمدرسة بهدف مساعدة الطالب على اكتشاف قدراته وإمكانياته الدراسية واستعداداته وميوله المهنية والتخطيط لمساره التعليمي ومستقبله المهني بما يحقق توافقه الدراسي والشخصي والاجتماعي ، وكذلك مساعدته للتغلب على أية صعوبات قد تعترض مساره الدراسي أو تحول دون تحقيق أقصى إمكانات التعلم لديه ، ويعتمد المشروع فكراً تربوياً يسعى إلى اعتبار الإرشاد التعليمي المهني جزءاً أساسياً من خدمات الرعاية الطلابية التي تقدم للطلبة كافة سواء داخل المدرسة أم خارجها ، من خلال برامج وفعاليات إرشادية متنوعة ، وباستخدام أدوات علمية محددة كالمقاييس الإرشادية ومن أهمها مقياس الإمارات للميول المهنية.

<u>مقياس الإمارات للميول المهنية.</u>

هو أحد البرامج التطويرية التي تعتمد المنهج العلمي الدقيق لتحديد ميول الطلبة والطالبات، والذي تبنت إعداده إدارة الإرشاد الطلابي بالوزارة ، ليكون أداة تشخيصية بمعايير وطنية لاكتشاف ميول الطلبة المهنية حتى يمكن توجيههم إلى التخصصات التي تخدم عملية التنمية في الدولة ، وتبتعد بهم عن كل ما يؤدي إلى تعثرهم أكاديميا ومهنيا.

2.3.3 المؤشـــرات :

أولا : معدلات القرائية بين الشباب (15 -24 سنة) بحسب النوع الاجتماعي

الجدول (32) معدلات القرائية بين الشباب (15 – 24)

البيانات المطلوبة	2001/2000			2006/2005			2012/2011		
	ذكور	إناث	المتوسط	ذكور	إناث	المتوسط	ذكور	إناث	المتوسط
معدل القرائية لدي الشباب 15 -24	98.3	98.9	98.5	98.5	99.1	98.8	99.3	99.1	99.2

المصدر : تقرير التنمية البشرية 2013

إن معـدل القرائية للذكـور مـن فئة 15- 24 سنة يقارب 100٪، لهذا شهد زيادة بمعدل 0.3 نقطة مئوية ما بين الأعــوام 2000- 2001م، و2005 - 2006م، وزيادة بمعدل 0.4 نقطة مئوية، ما بين الأعوام 2005- 2006م، و2011- 2012م، مما يدل على إقبال الذكور على الالتحاق بالمدارس الثانوية والجامعية بنسب عالية.

وتوازي نسبة القرائية عند الإناث تلك التي عند الذكور، وذلك بسبب زيادة التحاق الإناث بالمدارس الثانوية والجامعات، مما يعكس انتظام التلاميذ في التعليم العام بمعدلات عالية وأنه قد تم تسجيل الغالبية العظمى من الأطفال من السكان في سن المدرسة، ولعل هذه النسب تكشف بوضوح التكافؤ بين فرص الإناث والذكور في التعليم.

ثانيا : نسبة الانتقال الفعلية من التعليم الثانوي الأدنى إلى الأعلى (على الأقل للبرامج العامة) بحسب النوع الاجتماعي

الجدول (33) نسبة الانتقال الفعلية من التعليم الثانوي الأدنى إلى الأعلى

العام الدراسي	النوع	عدد الطلاب الصف العاشر (من غير المعيدين) 2001/2000	عدد الطلاب في الصف التاسع 2000/1999	نسبة الانتقال الفعلية
2000/2001	ذكور	14,848	18,882	78.6
	إناث	17,282	19,200	90.0
	مجموع	32,130	38,082	84.4
	النوع	عدد الطلاب الصف العاشر (من غير المعيدين) 2006/2005	عدد الطلاب في الصف التاسع 2005/2004	
2005/2006	ذكور	17,857	21,240	84.1
	إناث	19,048	20,830	91.4
	مجموع	36,905	42,651	86.5
	النوع	عدد الطلاب الصف العاشر (من غير المعيدين) 2012/ 2011	عدد الطلاب في الصف التاسع 2011/2010	
2011/2012	ذكور	22,655	25,620	88.4
	إناث	23,778	24,712	96.2
	مجموع	46,433	50,332	92.3

المصدر : إدارة نظم المعلومات – وزارة التربية والتعليم

وتشير بيانات الجدول السابق بأن نسب الانتقال من الحلقة الثانية إلى التعليم الثانوي في ارتفاع إذ بلغت 84.4 ٪ عام 2000 – 2001م، وارتفعت بزيادة 7.9 نقطة مئوية، لتبلغ 92.2 في عام 2011 - 2012م، وهذا يؤكد التوجه الصحيح والإيجابي للسياسات التي تعتمدها دولة الإمارات في التشجيع على الالتحاق بالتعليم الثانوي وإكماله أيضاً.

ثالثا : تكلفة الطالب في الحلقة الثانية والمرحلة الثانوية بدولة الإمارات العربية المتحدة (الدرهم الإماراتي)

الجدول (34) تكلفة الطالب في الحلقة الثانية والمرحلة الثانوية

المرحلة	2000 -2001م	2005 -2006م	2011 -2012م
الحلقة الثانية	11497 درهماً	15741 درهماً	38437 درهماً
الثانوية	12382 درهماً	16794 درهماً	46104 درهماً

المصدر : وزارة التربية والتعليم، ومجلس أبوظبي للتعليم

يلاحظ من مراجعة الجدول الخاص بتكلفة الطالب في الحلقة الثانية والمرحلة الثانوية ارتفاع تكلفة الطالب عبر سنوات المقارنة لتتضاعف بمقدار 100٪ في كلتا المرحلتين في عام 2011 – 2012 وهذا يدل على حرص الدولة على توفير أفضل المستويات والبرامج التعليمية للطلبة في هذه المرحلة.

3 - 3 – 3 التعليم الفني

تولي دولة الإمارات العربية المتحدة التعليم الفني اهتماماً كبيراً، كي يواكب الطفرة الاقتصادية والاجتماعية التي تشهدها الدولة في مختلف المجالات، ولعل هذا الاهتمام راجع إلى عدد من الاعتبارات الرئيسة، من أهمها:

أولاً : ما يتعلق بتنافسية سوق العمل. فالتعليم والتدريب المهني هما القناة التي يمكن للشباب المواطن تحصيل الخبرات العلمية والمهنية والمهارات التي تمكنهم من المنافسة في سوق العمل.

ثانياً : أن التعليم المهني يستجيب لخطط الدولة نحو بناء قاعدة صناعية كبيرة تتطلب عمالة نوعية ذات كفاءة عالية.

ثالثاً : أن التعليم الفني يستجيب لحاجة تربوية مهمة، وهي استيعاب شريحة من الشباب لديهم قدرات واهتمامات تتناسب مع مجالات الدراسة التطبيقية، وهذه توفرها لهم مراكز التدريب المهني لإعدادهم لسوق العمل.

هذا وتقبل المعاهد الفنية ومراكز التدريب الطلبة الذين أنهوا الصف الثامن بنجاح في التعليم العام من المواطنين، وأبناء المواطنات، وأبناء دول مجلس التعاون الخليجي، وأبناء حاملي جوازات سفر دولة الإمارات العربية المتحدة، ومن يصدر بقبولهم قرار من مجلس الوزراء، ويشترط على جميع طلبة الصف الثاني عشر بالمدارس الثانوية الفنية والمعاهد التطبيقية الالتحاق ببرنامج التدريب العملي الميداني بالمؤسسات والشركات في القطاعين الخاص والحكومي لمدة محددة. ويحرم من امتحان الثانوية الفنية الدور الأول من يتخلف عن هذا التدريب، أو يحصل على أقل من (50٪) ويحق له دخول امتحان الإعادة في جميعها.

أما مستوى الشهادة الممنوحة للخريج من مدارس التعليم الفني فهي :

1. دبلوم الدراسة الثانوية الفنية.
2. الشهادة الثانوية للتكنولوجيا التطبيقية.

وهاتان الشهادتان تعادلان شهادة الثانوية العامة في دولة الإمارات العربية المتحدة، وتقبل جامعة الإمارات وكليات التقنية العليا بالدولة خريجي مدارس التعليم الفني، ومدارس التكنولوجيا التطبيقية اعتباراً من العام الجامعي 1992/1991م.

وتفعيلاً لأهمية التعليم الفني، فقد صدرت قرارات مجلس الوزراء بهذا الشأن وهي :

1. قرار مجلس الوزراء رقم (21/368) لعام 2003 بإلغاء التعليم التجاري والزراعي تدريجياً، وإحالة التعليم الصناعي إلى كليات التقنية العليا لإدارته وتشغيله.
2. وقعت وزارة التربية والتعليم في عام 2005 اتفاقية مع معهد التكنولوجيا التطبيقية بأبو ظبي مدتها خمس سنوات لإدارة وتشغيل المدارس الصناعية.
3. وفي العام 2007/2006 تم افتتاح أول مركز تدريب مهني في دولة الإمارات العربية المتحدة بإمارة أبوظبي بموجب القرار رقم (28) لعام 2005م.
4. وفي العام الدراسي 2012/2011م أوكلت مهمة التشغيل والإشراف على مؤسسات التعليم الفني جميعها في إمارات الدولة إلى مركز أبو ظبي للتعليم والتدريب التقني والمهني ولمدة خمس سنوات بموجب اتفاقية مع وزارة التربية والتعليم.

الجدول (35) عدد طلبة وطالبات مؤسسات التعليم الفني والتدريب المهني في دولة الإمارات العربية المتحدة (المرحلة الثانوية)

م	العام الدراسي	عدد الطلبة					عدد المدارس	الهيئة التعليمية	
		ذكور		إناث		المجموع		ذكور	إناث
		العدد	النسبة	العدد	النسبة				
1	2001 / 2000	1663	100	0	0	1663	8	-	-
2	2006 / 2005	1442	100	0	0	1442	7	136	37
3	2012 / 2011	5253	83	1068	17	6321	14	244	169
4	2013/2012	6400	78	1838	22	8238	19	229	190

المصدر : إدارة المدارس التخصصية – وزارة التربية والتعليم

من خلال قراءة الجدول السابق يلاحظ أن معدل الطلبة الملتحقين بهذا النوع من التعليم قد ارتفع خلال سنوات المقارنة ليصل إلى (8238) طالباً في العام الدراسي 2013/2012م، ولعل هذه الزيادة مردها إلى تشجيع السياسات التعليمية في دولة الإمارات العربية المتحدة للطلبة للالتحاق بهذا النوع من التعليم حيث إنّ تحقيق رؤية الإمارات 2021م لتكون من أفضل الدول في العالم يحتاج تأهيل كوادر وطنية متخصصة في مجالات العلوم والتكنولوجيا والهندسة، وكذلك فإن رؤية إمارة أبوظبي 2030م التي أعلنت عام 2006م والتي تسعى لتحويل اقتصاد الإمارة إلى اقتصاد قائم على المعرفة وتقليل الاعتماد تدريجياً على قطاع النفط كمصدر رئيس للنشاط الاقتصادي. وتقدم خطة شاملة لتنويع اقتصاد الإمارة وتحقيق زيادة ملحوظة في نسبة مساهمة القطاع غير النفطي

في إجمالي الناتج المحلي للإمارة بحلول العام 2030م، كما إن نسبة التحاق الإناث بهذا التعليم في زيادة مضطردة، حيث إنه لم يكن هناك أية طالبات ملتحقات بهذا النوع من التعليم في عام 2000- 2001م لتصل النسبة إلى 22٪ من إجمالي الطلبة الملتحقين بمؤسسات التعليم الفني في مستوى الشهادة الثانوية في عام 2012 - 2013م، وهذا يدل على حرص دولة الإمارات على توفير فرص التعليم المتساوية لكلا الجنسين وتشجيعها للمرأة للالتحاق بهذا النوع من التعليم مساهمة منها في تحقيق رؤية الإمارات.

وقد بلغت تكلفة الطالب في التعليم الفني (70.500) درهم (سبعون ألف وخمسمائة درهم) في السنة وارتفاع تكلفة الطالب في هذا النوع من التعليم مؤشر قوي على حرص دولة الإمارات العربية المتحدة في توفير أفضل مستويات التعليم الفني والتقني لطلبة هذا التعليم لكي يكونوا مؤهلين بالمهارات التي تساعدهم في المشاركة بشكل أفضل وأكثر فعالية في اقتصاد دولة الإمارات وسوق العمل.

مركز أبوظبي للتعليم والتدريب التقني والمهني

أصدر الفريق أول سمو الشيخ محمد بن زايد آل نهيان ولي عهد أبوظبي نائب القائد الأعلى للقوات المسلحة، رئيس المجلس التنفيذي القرار رقم "49" لسنة 2010م بإنشاء مركز أبوظبي للتعليم والتدريب التقني والمهني، يتولى الإشراف على التعليم والتدريب التقني والمهني في الإمارة ويتبع مالياً وإدارياً للمجلس التنفيذي.

ويهدف المركز إلى تعزيز فرص التعليم والتدريب التقني والمهني وتنوعها في إطار النظام القانوني المطبق في الإمارة، ويقوم بالتخطيط ورسم الإستراتيجيات والسياسات الخاصة بالتعليم والتدريب التقني والمهني بالتنسيق مع الجهات المعنية في الإمارة ورفعها إلى المجلس التنفيذي لاعتمادها والنهوض بقطاع التعليم والتدريب التقني والمهني، وقد تولى في الوقت الحالي الاشراف على جميع مؤسسات التعليم الفني والتدريب المهني في الدولة.

كما يهدف المركز إلى إعداد الطاقات البشرية المدربة من الفنيين المتخصصين وتأهيل المتدربين فنياً ومهنياً في قطاع التعليم والتدريب التقني والمهني وفقاً لمتطلبات سوق العمل وإجراء وتطبيق البحوث التطبيقية وإنشاء قاعدة بيانات خاصة للتعليم والتدريب التقني والمهني، وتقديم الاستشارات وخدمات التعليم والتدريب للهيئات والمؤسسات العامة والخاصة، ويوجد لدى المركز فريق عمل متكامل لدراسة احتياجات سوق العمل من التخصصات الفنية والتي على أساسها تبنى مناهج مؤسسات التعليم الفني والتدريب.

أولاً: معهد التكنولوجيا التطبيقية

يسعى معهد التكنولوجيا التطبيقية - باعتباره صرحًا رياديًا في مجال التعليم التكنولوجي بالدولة - إلى تنمية المهارات التقنية والمهنية لدى القوى العاملة؛ لتكون أكثر مرونة واستجابة لاحتياجات سوق العمل، باعتبارها الركيزة الأسا سية للتقدم الاقتصادي والتطور الاجتماعي، والنهوض بالاقتصاد الوطني في خضم المنافسة العالمية في مجال الاقتصاد المعرفي.

الجدول (36) أعداد الطلبة والهيئة التعليمية في معهد التكنولوجيا التطبيقية

م	العام الدراسي	عدد الطلبة		الهيئة التعليمية
		ذكور	إناث	
1	2011-2010	3510	510	381
2	2012-2011	3642	1048	479
3	2013-2012	3461	1280	463

المصدر : إدارة المدارس التخصصية – وزارة التربية والتعليم

1. بوليتكنك أبو ظبي

الرؤية الخاصة ببوليتكنك أبو ظبي هي إعداد تقنيين ومهندسين قادرين على العمل بمستوى عالمي للمساهمة في بناء الإقتصاد المعرفي في دولة الإمارات العربية المتحدة. لقد تم تأسيس بوليتكنك أبو ظبي من قبل معهد التكنولوجيا التطبيقية في عام 2010م لتوفير نظام تدريب عالي المستوى لتخريج تقنيين ومهندسين لخدمة العمالة الإماراتية المطلوبة لتحقيق رؤية إمارة أبو ظبي 2030م.

الجدول (37) عدد الطلبة والهيئة التعليمية في معهد البوليتكنك

م	العام الدراسي	عدد الطلبة		الهيئة التعليمية
		ذكور	إناث	
1	2010	90	25	28
2	2011	121	45	27
3	2012	126	39	48

المصدر : إدارة المدارس التخصصية – وزارة التربية والتعليم

2. ثانويات التكنولوجيا التطبيقية

يبدأ البرنامج الدراسي في ثانويات التكنولوجيا التطبيقية من الصف التاسع وينتهي عند الصف الثاني عشر، إذ يحصل الطالب بعدها على شهادة الثانوية للتكنولوجيا التطبيقية المعتمدة من وزارة التربية والتعليم.

توفر ثانوية التكنولوجيا التطبيقية للطلبة المتفوقين من خلال برنامج العلوم المتقدمة فرصة للالتحاق السريع بالدراسات الجامعية ويحصل الطالب في هذا البرنامج على شهادة الSAT في الرياضيات والفيزياء والكيمياء والأحياء بالإضافة إلى شهادة التكنولوجيا التطبيقية.

ثانيا : معهد أبوظبي للتعليم والتدريب المهني

تأسس معهد أبوظبي للتعليم والتدريب المهني في العام 2007م، ويضم شبكة من المعاهد وهي: معهد الجزيرة للعلوم والتكنولوجيا في أبوظبي، ومعهد الجاهلي للعلوم والتكنولوجيا في العين، ومعهد بينونة للعلوم والتكنولوجيا في الغربية، ومعهد الريف للإمداد والتكنولوجيا التطبيقية في الشهامة، ومعهد الشارقة للعلوم والتكنولوجيا في الشارقة، والمدرسة الثانوية الفنية ومركز التعليم والتطوير المهني.

1. معهد بينونة للعلوم والتكنولوجيا

تأسس معهد بينونة للعلوم والتكنولوجيا المهني في المنطقة الغربية لتزويد الطلبة الإماراتيين بالكفاءة اللازمة ليصبحوا عناصر فاعلة في سوق العمل في دولة الإمارات العربية المتحدة. يتم إخضاع الطلاب لتدريب خاص في السنة الأولى وتزويدهم بالتوجيهات المهنية المناسبة خلال السنوات الدراسية الثلاثة. يؤدي الاختيار السليم للتخصص الدراسي لجميع الطلبة إلى الانتقال السلس والسليم إلى مرحلة التدريب الفني المطلوب، واختيار المجال المهني المناسب.

2. معهد الجزيرة للعلوم والتكنولوجيا

تأسس معهد الجزيرة في مطلع العام 2007م بقرار صادر من حكومة إمارة أبوظبي بهدف توفير التعليم والتدريب المهني للمواطنين الإماراتيين لتأهيلهم للمساهمة في تطوير الاقتصاد المحلي.
يطرح معهد الجزيرة دورات بدوام كامل على مستوى الدبلوم. لقد تم تصميم وتطوير البرامج الدراسية للوفاء بمتطلبات أصحاب العمل، ويحصل الطلاب الذين يدرسون في برامج الدبلوم على تدريب عملي لمدة ثمانية أسابيع، ويتميز معهد الجزيرة بأن لديه مجموعة من المحاضرين المؤهلين وذوي الخبرة الواسعة إضافة إلى موظفي الدعم الذين يتواجدون في جميع الأوقات لتقديم الدعم اللازم للمحاضرين والطلاب.

3. معهد الجاهلي للعلوم والتكنولوجيا

تأسس معهد الجاهلي للعلوم والتكنولوجيا في العام 2008م بقرار من حكومة إمارة أبوظبي لتقديم تعليم وتدريب مهني عالي الجودة للمواطنين الإماراتيين لتأهيلهم للالتحاق بسوق العمل في دولة الإمارات العربية المتحدة. تركز برامج التعليم والتدريب على متطلبات أصحاب العمل وذلك لتزويد الطلاب بالمهارات العملية والمهنية اللازمة لضمان الحصول على مؤهلات علمية ذات جودة عالية.

4. معهد الريف للإمداد والتكنولوجيا التطبيقية

معهد الريف للإمداد والتكنولوجيا أسسه معهد أبوظبي للتعليم والتدريب المهني بالمشاركة مع القيادة العامة للقوات المسلحة لدولة الإمارات العربية المتحدة لتوفير الاحتياجات التدريبية للطلاب العسكريين والمدنيين على حد سواء في مجالات الإمداد والإدارة، وقد تم افتتاح المعهد لاستقبال الطلاب في شهر أكتوبر 2009م.

يتم تزويد الطلاب بأحدث المعارف والإستراتيجيات والتقنيات اللازمة في مجال الإمداد الذي أصبح في تطور وتنامٍ مستمرين في السنوات الأخيرة من خلال منحهم مؤهلات وتزويدهم بالمهارات والكفاءة اللازمة. تم وضع المناهج وتطويرها لتتوافق مع متطلبات المعهد الرسمي للإمداد والنقل (المملكة المتحدة).

الجدول (38) أعداد الطلبة وأعضاء الهيئة التدريسية للمعاهد المذكورة أعلاه

م	العام الدراسي	عدد الطلبة		الهيئة التعليمية
		ذكور	إناث	
1	2010 -2009	1134	1951	86
2	2011 -2010	708	1830	145
3	2012 -2011	508	1387	114

المصدر : إدارة المدارس التخصصية – وزارة التربية والتعليم

5. المدارس الثانوية الفنية

تأسست لتوفير التعليم الدراسي الثانوي للشباب الإماراتيين مع التركيز على التعليم التقني والتكنولوجي.

تقبل المدرسة الثانوية الفنية الطلاب الناجحين في الصف التاسع في مقرر وزارة التربية والتعليم وإلحاقهم بالصف العاشر على أن يكمل دراسته في الصف الحادي عشر والثاني عشر في هذه المدارس الفنية.

وتعد المدرسة الثانوية الفنية واحدة من الفرص الكبيرة المتاحة أمام الشباب المواطنين من الجنسين لاستكمال تعليمهم والحصول على التعليم والتدريب المهني الذي يؤهلهم ليصبحوا فاعلين في تطوير الخطط والبرامج المهنية والتكنولوجية للمؤسسات التي تركز على المشاريع الفنية والتكنولوجية والمهنية. إنها فرصة للطلاب للحصول على وظيفة مناسبة بعد التخرج أو إكمال دراساتهم العليا

الجدول (39) أعداد الطلبة في المدارس الثانوية الفنية

م	العام الدراسي	عدد الطلبة		الهيئة التعليمية
		ذكور	إناث	
1	2010 -2011م	38	-	14
2	2011 -2012م	459	-	43
3	2012 -2013م	1150	550	137

المصدر : إدارة المدارس التخصصية – وزارة التربية والتعليم

ويعود سبب الزيادة في أعداد الطلبة الذكور في عام 2011 -2012م إلى زيادة عدد المدارس الثانوية الفنية التي وصلت إلى (6) مدارس وأصبحت (12) مدرسة في العام الدراسي 2013 – 2014م.

6. معهد الشارقة للتكنولوجيا :

تم إنشاء المعهد تنفيذا لتوجيهات صاحب السمو الشيخ الدكتور سلطان بن محمد القاسمي حاكم الشارقة في 27 / 9 / 2003م بناء على المرسوم الأميري رقم (12) لسنة 2003 م

ويهدف المعهد إلى :

- تأهيل و تدريب الكوادر المواطنة والمقيمة في المجالات التكنولوجية التي تتوافق ومتطلبات سوق العمل.
- النهوض بمستوى التعليم الفني والتقني اعتمادا على الأنظمة الدولية التي تواكب مجالات التقدم التكنولوجي.
- المساهمة في دفع عجلة التنمية بتزويد القطاعين الحكومي والخاص بالكوادر المؤهلة نوعياً والمدربة على أحدث الوسائل.
- توثيق الروابط التعليمية والثقافية مع المؤسسات والمعاهد محلياً وإقليمياً ودوليا.

ويمنح المعهد شهادة دبلوم الدراسة الثانوية الصناعية أو التجارية وهي معادلة لشهادة الثانوية العامة

الجدول (40) أعداد الطلبة بمعهد الشارقة للتكنولوجيا

م	العام الدراسي	عدد الطلبة (ذكور)	عدد الطلبة إناث	المجموع
1	2004 - 2003	216	0	216
2	2006 / 2005	677	0	677
3	2012 / 2011	385	34	419
4	2013 - 2012	246	34	280

7. معهد الشارقة للعلوم والتكنولوجيا

تم افتتاح معهد الشارقة للتكنولوجيا في شهر سبتمبر 2003م تحت رعاية صاحب السمو الشيخ الدكتور سلطان بن محمد القاسمي، عضو المجلس الأعلى حاكم الشارقة ويطرح المعهد شهادات مهنية على أساس المنهج البريطاني.

ولقد كان معهد الشارقة للتكنولوجيا تحت رعاية هيئة كهرباء ومياه الشارقة منذ شهر سبتمبر 2003م حتى شهر أبريل 2009م، ثم أصبح يمارس نشاطه تحت مظلة غرفة تجارة وصناعة الشارقة، التي التزمت ومعهد الشارقة للتكنولوجيا بتطوير الكفاءات البشرية التي تدعم التطور المستدام في الشارقة بخاصة، ودولة الإمارات العربية المتحدة عامة. تم تصميم البرامج التي يطرحها معهد الشارقة للتكنولوجيا لتزويد الطلاب بالمعرفة والمهارات العملية المطلوبة للوفاء باحتياجات سوق العمل في دولة الإمارات العربية المتحدة وفي العام الدراسي 2012 / 2013م تم تحويله إلى مركز أبوظبي للتعليم والتدريب التقني والمهني لإدارته وتشغيله وهو الآن ضمن مؤسسات التعليم الفني والتقني والمهني التي يشرف عليها مركز أبوظبي.

8. المعهد الوطني للتعليم المهني

تأسس المعهد الوطني للتعليم المهني (NIVE) في عام 2006م بناءً على توجيهات صاحب السمو الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم؛ نائب رئيس الدولة، رئيس مجلس الوزراء، حاكم دبي – رعاه الله - ، وذلك لمنح الطلبة فرصة الحصول على مؤهلات مهنية محددة تُعزِّز فرص حصولهم على الوظائف المناسبة. ويعد المعهد الوطني للتعليم المهني مؤسسةٌ لها إدارتها المستقلة، وهي تابعة لهيئة المعرفة والتنمية البشرية في إمارة دبي

الجدول (41) توزيع مؤسسات التعليم الفني والتدريب المهني في دولة الإمارات

حسب البرامج لعام 2012 - 2013م

ثانويات التكنولوجيا التطبيقية			المدارس الثانوية الفنية			مركز التعليم والتطوير المهني			المجموع الكلي
ذكور	إناث	المجموع	ذكور	إناث	المجموع	ذكور	إناث	المجموع	
6	3	9	6	3	9	1	0	1	19

المصدر : إدارة المدارس التخصصية – وزارة التربية والتعليم

9. مركز التعليم والتطوير المهني

يساعد التعليم والتدريب المهني الطلاب على اكتساب المعرفة اللازمة للوظائف التي تتطلب الحصول على مهارات أو تدريب عملي قبل الالتحاق بتلك المهنة. حتى يتمكن الطالب من تطوير خبرته التطبيقية في المهنة المعنية بشكل مباشر.

يشمل التعليم المهني عدة مهن تشمل البيع بالتجزئة وتقنية المعلومات والأعمال التجارية والسفر والسياحة وإدارة الفنادق والضيافة والتمويل والمنشآت الطبية والمهن القانونية المساعدة والبيئة والصحة والسلامة والتصميم. ويتم تطوير مهارات الطلاب المهنية والفنية والمهارات الأساسية، لتمكينهم من الإبداع في مجالات عملهم.

3 – 3 – 4 التعليم الجامعي في دولة الإمارات:

حققت دولة الإمارات العربية المتحدة إنجازات قياسية في قطاع التعليم العالي حيث لم يكن يوجد في البلاد حتى العام 1977م سوى جامعة الإمارات في مدينة العين وأصبحت تنتشر فيها اليوم أكثر من (80) جامعة وكلية ومعهد عالٍ تستوعب ما يزيد على (110) آلاف طالب وطالبة وتدرّس (780) برنامجا أكاديميا وبحثيا.

وقد أصبحت الدولة مركزا عالميا في التعليم العالي حيث تمكنت من استقطاب أرقى الجامعات العالمية في الولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا لفتح فروع معتمدة لها في الدولة مما حوّلها إلى مركز جذب أكاديمي لآلاف الطلبة في المنطقة والعالم ويعد معدل استيعاب المواطنين في التعليم العالي واحدا من أعلى المعدلات عالميا.

وتحظى الجامعات والكليات في الدولة بسمعة عالمية جيدة فجامعة الإمارات جاءت في المرتبة (374) ضمن أفضل (500) جامعة في العالم وحصلت جامعة زايد على الاعتماد الأكاديمي العالمي من المنظمة الأمريكية المختصة.

بينما تتمتع البرامج في الكليات التقنية العليا بالاعتماد العالمي، وتعد هذه الكليات الآن نموذجا رائدا للتعليم الفني والتقني في المنطقة والعالم.

وقد احتفلت كليات التقنية العليا في 27 مارس 2013م بمرور ربع قرن على إنشائها في العام 1988م وأصبحت تضم اليوم (17) كلية منتشرة في مختلف مناطق الدولة، حيث ينتظم في مقاعد الدراسة فيها نحو (20) ألفا من الطلبة، وتخرج منها حتى الآن (60) ألف خريج وخريجة يشغلون مناصب ووظائف عليا وحيوية في مؤسسات الدولة والقطاع الخاص.

وتسعى وزارة التعليم العالي والبحث العلمي إلى تحقيق التميز والريادة وتخريج كوادر مؤهلة منافسة عالميا من خلال بيئة تعليمية متميزة بجانب الإسهام في بناء مجتمع المعرفة العالمية وتعزز دورها في التنسيق بين مؤسسات التعليم العالي الحكومية وتركز جهودها على توفير فرص للطلبة المواطنين للالتحاق بأفضل الجامعات العالمية من خلال برنامج البعثات الخارجية ودعم البحث العلمي وتشجيع الابتكار والتطوير المستمر في نظام معادلة الشهادات وفقاً للمستجدات الأكاديمية العالمية بجانب رفع مستوى الأداء وتأكيد كفاءة وفاعلية مؤسسات التعليم العالي الخاصة وتطوير الخدمات الإدارية المركزية وفق معايير الجودة والكفاءة والشفافية.

الجدول (42) أعداد الطلبة في التعليم العالي وتوزيعهم حسب الجنس

	2001/2000					2006 –2005					2012– 2011				
	ذكور		إناث		مجموع	ذكور		إناث		مجموع	ذكور		إناث		مجموع
	عدد	%	عدد	%		عدد	%	عدد	%		عدد	%	عدد	%	
جامعة الإمارات	3746	23	12581	77	16327	3190	21	11794	79	14894	3277	25	9822	75	13099
التقنية العليا	4218	37	7259	63	11477	64411	39	9897	61	16338	7335	37	12377	63	19712
جامعة زايد	0	0	1866	100	1866	0	0	2925	100	2925	987	14	6249	86	7236
جامعات خاصة	5289	30	12341	70	17630	18730	47	20800	53	39530	34829	49.8	35066	50.2	69895

المصدر : وزارة التعليم العالي

5.3.3 التدريب والتنمية

أولت دولة الإمارات فئة الشباب أولوية في خططها التنموية فكانت التنمية هدفا ساميا تسعى له الدولة بمؤسساتها المختلفة برعايتهم وتدريبهم وتأهيلهم ليدخلوا معترك الحياة بكفاءة واقتدار وليسهموا في دفع عجلة التنمية قدما نحو آفاق التطور والتقدم، ومن أهم المؤسسات في الدولة التي تقدم برامج الرعاية والتنمية للشباب هي:

1. الهيئة العامة لرعاية الشباب والرياضة : -

الهيئة هي السلطة الحكومية العليا المختصة برعاية قطاع الشباب والرياضة في الدولة وفقاً للمرسوم بقانون رقم (7) لسنة 2008م في شأن الهيئة العامة لرعاية الشباب والرياضة والجهات العاملة.

تلعب الهيئة دوراً ريادياً في توفير بيئة إيجابية جاذبة تمكن من رعاية الشباب (بما في ذلك الموهوبين والمتفوقين) وتطوير قدراتهم البدنية والذهنية واستثمار أوقاتهم الحرة وتنمية مهاراتهم الإبداعية وتعميق مبادئ الهوية الوطنية في وجدانهم وغرس روح الولاء والانتماء ومفاهيم العمل التطوعي في نفوسهم. كما وتعمل الهيئة على الاهتمام بالرياضة وتطويرها وتوفير بيئة صحية نظيفة (خالية من المنشطات) لممارستها وتفعيلها من مختلف الجوانب التنافسية والترويحية والتراثية والارتقاء بنتائجها على مختلف المستويات الوطنية والدولية.

وتسعى الهيئة لتحقيق ذلك من خلال عدد من البرامج والمشاريع التي تنفذها الإدارات التابعة لها وخاصة إدارة الأنشطة الشبابية والثقافية وإدارة الشئون الرياضية،

الجداول التالية توضح عدد المراكز التابعة للهيئة وأعداد المنتسبين لها :-

أ - مسرح الشباب للفنون:

الجدول (43) عدد المنتسبين لمسرح الشباب

السنة	عدد الأفرع	عدد المنتسبين		المجموع
		ذكور	إناث	
2011م	1	122	-	122
2012م	1	140	-	140

ب – جمعية كشافة الإمارات:

الجدول (44) عدد المنتسبين لجمعية كشافة الإمارات

السنة	عدد الأفرع	عدد المنتسبين		المجموع
		ذكور	إناث	
2011م	6	5242	-	5242
2012م	6	5444	-	5444

ج – جمعية مرشدات الإمارات:

الجدول (45) عدد المنتسبات لجمعية مرشدات الإمارات

السنة	عدد الأفرع	عدد المنتسبين		المجموع
		ذكور	إناث	
2011م	4		4920	4920
2012م	4		5050	5050

د – جمعية الإمارات للغوص:

الجدول (46) عدد المنتسبين لجمعية الإمارات للغوص

السنة	عدد الأفرع	عدد المنتسبين		المجموع
		ذكور	إناث	
2011م	1	1060	490	1550
2012م	1	1209	521	1730

هـ – جمعية الإمارات لبيوت الشباب:

الجدول (47) عدد المنتسبين لجمعية الإمارات لبيوت الشباب

السنة	عدد الأفرع	عدد المنتسبين		المجموع
		ذكور	إناث	
2011م	3	516	160	676
2012م	3	703	191	894

و- الأندية والرياضة للجميع :

الجدول (48) عدد المنتسبين للأندية الرياضية بالدولة

السنة	عدد الأندية الرياضية
2000م	59
2001م	59
2005م	64
2006م	67
2011م	72
2012م	74

ي - المراكز والأندية الخاصة:

الجدول (49) عدد المنتسبين لمراكز الأندية الخاصة

السنة	عدد الأندية الخاصة
2011م	498
2012م	1801

ز - قسم مراكز الشباب وأندية العلوم:

الجدول (50) عدد المنتسبين لمراكز الشباب وأندية العلوم

السنة	عدد المراكز		عدد المنتسبين		المجموع
	ذكور	إناث	ذكور	إناث	
2011م	4	1	1386	1102	2488
2012م	4	4	1512	1560	3072

2. مؤسسة الإمارات لتنمية الشباب :

أطلقت مؤسسة الإمارات للنفع الاجتماعي في 12 ابريل 2005م بمبادرة من الفريق أول سمو الشيخ محمد بن زايد آل نهيان ولي عهد أبوظبي، نائب القائد الأعلى للقوات المسلحة، ويتولى رئاسة مجلس إدارتها سمو الشيخ عبد الله بن زايد آل نهيان، وزير الخارجية.

وتعد مؤسسة الإمارات إحدى أهم مؤسسات النفع العام في دولة الإمارات العربية المتحدة ،وتقوم بتحقيق ذلك من خلال ثلاثة محاور رئيسة وهي : تنمية ورعاية الشباب، تطوير بيئة معرفية، دعم الثقافة والمجتمع.

وفي عام 2012م، أعيد اطلاق المؤسسة تحت مسمى (مؤسسة الإمارات لتنمية الشباب) لتصبح مبادرة وطنية متكاملة للاستثمار في طاقات الشباب في الإمارات، معتمدة في إستراتيجية عملها على ثلاثة محاور عمل أساسية هي : القيادة والتمكين، الدمج الاجتماعي، الشراكة المجتمعية.

ويأتي هذا التقرير الموجز ليسلط الضوء على طبيعة مؤسسة الإمارات وإنجازاتها قبل عملية التحول من تاريخ تأسيسها عام 2005م، وعلى إنجازات وبرامج المؤسسة في مرحلة ما بعد عملية التحول، أي من عام 2012م

ومن أهم البرامج التي تقدمها لفئة الشباب من أجل إكسابهم مهارات التعليم مدى الحياة وتأهيلهم لسوق العمل والنجاح في الحياة هي البرامج الآتية :

برنامج توطين :

برنامج (توطين) هو إحدى مبادرات المؤسسة، ويقوم على الشراكة مع مؤسسات القطاع الخاص ويهدف إلى اطلاق قدرات الشباب الإماراتي، ومساعدتهم على تحديد مساراتهم الوظيفية في القطاع الخاص، تأسس برنامج (توطين) في فبراير 2007م برعاية كريمة من الفريق أول سمو الشيخ محمد بن زايد آل نهيان، ولى عهد أبوظبي، نائب القائد الأعلى للقوات المسلحة.

المهمـــة :

تزويد المواطنين بالمهارات وأنماط التفكير المناسبة للعمل المستقبلي في القطاع الخاص في دولة الإمارات العربية المتحدة، وفي السوق الاقتصادي العالمي، وذلك من خلال الحصول على دعم القطاع الخاص، والاستفادة من أفضل النماذج العملية المعروفة على الصعيد العالمي عبر المشاريع التالية :

- مخيمات القيادة لتطوير المهارات القيادية لدى الشباب الإماراتي، من خلال تزويدهم بمهارات التواصل وحل المشكلات، وغيرها من المهارات التي تسهم في تطوير مهاراتهم القيادية، وتعزز من قدراتهم التنافسية في سوق العمل.

برنامج التوجيه والإرشاد الوظيفي.

الجدول (51) عدد الساعات التدريبية للعاملين في الميدان التربوي

عدد ساعات التدريب والتطوير					
السنة	2007	2008	2009	2010	2011
عدد الساعات	3,696	14,288.84	24,018.38	47,658	572

برنامج كياني :

هو برنامج تأهيلي يتمثل في دعم الشباب من ذوي الإعاقة تمهيدا لجعلهم أعضاء منتجين ومساهمين في المجتمع، يتضمن هذا البرنامج مشروع المعلم المساعد الذي يقوم على تدريب الشابات اللواتي لم يكملن تعليمهن الجامعي وتأهيلهن للعمل بوظيفة (معلم مساعد) في الصفوف الدراسية التي تعنى بذوي الإعاقة أو صعوبات التعلم، ويقدم هذا البرنامج للإناث والذكور في الفئة العمرية بين (18- 25 عاماً) من خلال : " ورش عمل، دورات تدريبية متخصصة في معهد متخصص"، للتعامل مع الطلبة المعاقين.

كفاءات (توطين سابقا):

هو برنامج يهدف إلى إطلاق العنان للطاقات الإماراتية ، ومساعدة الشباب على تحديد مساراتهم المهنية للعمل مستقبلا في القطاع الخاص بالدولة ، وقد قام البرنامج بإنشاء نموذج ناجح لعملية وضع البرامج المشتركة مع العديد من الشركاء في مختلف القطاعات الاجتماعية في الدولة ، وذلك لتقديم حلول طويلة الأمد تعود بالفائدة على الأطراف جميعها، ويقدم هذا البرنامج للشباب الخريجين للفئة العمرية (15- 35 عاماً).

الجدول (52) مؤشرات أداء برنامج كفاءات (عدد المشاركين)

مؤشرات الأداء الرئيسة لبرنامج كفاءات	2012م	2013م
عدد الشباب المشاركين في مشاريع تطوير المهارات القيادية	2,874	847
عدد المتدربين	- -	30
عدد الشباب المشاركين في مشاريع الإرشاد	- -	520

3. لجنة أبوظبي لتطوير التكنولوجيا :

تشكلت لجنة أبوظبي لتطوير التكنولوجيا عام 2009م بغرض تشجيع ودعم وتنمية العلوم والتكنولوجيا والابتكار في إمارة أبوظبي ، وتقوم اللجنة بالتنسيق بين الأطراف المعنية من جهات حكومية وشركات خاصة ومؤسسات تعليمية وأكاديمية سعيا إلى تجسيد رؤية أبوظبي للعلوم والتكنولوجيا والابتكار الرامية إلى بناء اقتصاد معرفي مستدام ومتنوع يواكب النظام العالمي الحديث، فقد أطلقت اللجنة مجموعة من المبادرات المختلفة وهي :

- برنامج تكامل : هو برنامج وطني يدعم المخترعين من الافراد الإماراتيين ومؤسسات أكاديمية وشركات مقرها في الدولة ويسعى إلى الدمج بين مراحل الاختراع المختلفة بدءا من عملية توليد الأفكار وانتهاء بالتطبيق العملي لها لتصبح منتجات وخدمات مبتكرة ذات قيمة تجارية ، ويتحقق ذلك من خلال :تنظيم ورش عمل للقطاعات والمؤسسات الأكاديمية وتقديم الدعم القانوني والمالي لتسجيل براءات الاختراع ، ويدعم البرنامج الابتكارات في عدة مجالات منها الصحية والطبية وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات والتكنولوجيا النظيفة وأشباه الموصّلات ، وخدمات النفط والغاز والطاقة وصناعة المواد المتقدمة التي تدخل في تكوين البنية التحتية والحياة العامة.

4. القيادة العامة لشرطة دبي :

حرصت القيادة العامة لشرطة دبي على المساهمة في صقل مهارات أبنائنا الطلبة وتنميتها، من خلال عدد من البرامج والمبادرات والأنشطة وكان من أهمها برنامج التربية الأمنية وهو برنامج توعوي يسعى إلى توحيد الجهود الوطنية في سبيل التنشئة الأمنية والأخلاقية المناسبة لجيل الطلاب.

كما يهدف إلى تقليل نسب التسرب الدراسي. وتقليل معدلات الانحراف السلوكي. ورفع معدلات التفوق الدراسي، وخلق جيل من النشء يشارك الشرطة في منع الجريمة. وتعزيز روح الانضباط السلوكي. ورفع الحس الأمني لدى الشباب.

والجدول التالي يوضح بيانات وأرقام المشروع :-

الجدول (53) إحصائيات برنامج التربية الأمنية

العام الدراسي	المدارس	الطلبة	المحاضرين	المدربين
2004 – 2005م	7	953	15	4
2005 – 2006م	27	2663	31	45
2006 – 2007م	30	2689	39	45
2007 – 2008م	33	2525	63	64
2008 – 2009م	78	28543	158	52
2009 – 2010م	83	32156	194	51
2010 – 2011م	78	33233	207	52
2011 – 2012م	93	36310	234	64
2012 – 2013م	102	41980	305	60

المصدر : القيادة العامة لشرطة دبي

5. وزارة الثقافة والشباب وتنمية المجتمع :

تم إنشاء الوزارة بمسمى وزارة الإعلام والثقافة بموجب الدستور المؤقت للإمارات العربية المتحدة في المادة (58)، حيث تم إصدار المرسوم الاتحادي رقم (1) لسنة 1972م بشأن اختصاصات الوزارات وصلاحيات الوزراء. وفي عام 2006م تم إصدار المرسوم رقم (1) لسنة 2006م بتعديل بعض أحكام القانون الاتحادي رقم (1) لسنة 1972م. بناء عليه تم إلغاء وزارة الإعلام والثقافة واستحداث وزارة الثقافة والشباب وتنمية المجتمع والتي تعمل على تحقيق الأهداف الإستراتيجية الآتية :

- الهدف الأول : رفع مستوى الوعي الثقافي لدى أفراد المجتمع.
- الهدف الثاني : المحافظة على الهوية الوطنية وتعزيز مقوماتها.
- الهدف الثالث : تعزيز قدرات الموهوبين والاستثمار الأمثل لطاقات الشباب الإماراتي.
- الهدف الرابع : حماية ونشر التراث الإماراتي غير المادي.
- الهدف الخامس : ضمان تقديم كافة الخدمات الإدارية وفق معايير الجودة والكفاءة والشفافية

الجداول التالية تبين أعداد المستفيدين من خدمات وزارة الثقافة التدريبية والتنموية في الفئة العمرية من 15 سنة إلى 24 سنة.

الجدول (54) إجمالي عدد الشباب من عمر 15- 24 سنة المستفيدين
من مبادرات وزارة الثقافة والشباب وتنمية المجتمع.

السنة	إجمالي عدد المستفيدين
2007م	1354
2008م	34502
2009م	26654
2010م	40976
2011م	154782
2012م	29580
2013م	30835
المجموع	318683

المصدر : وزارة الثقافة والشباب وتنمية المجتمع

جدول رقم (55) إجمالي عدد الشباب من عمر 15- 24سنة المستفيدين
من مبادرات مراكز الوزارة المجتمعية والثقافية

السنة	أعداد المستفيدين	أعداد أعضاء الهيئة التدريبية	أعداد أعضاء الهيئة الإدارية
2000م	306	8	10
2001م	677	11	10
2002م	631	12	18
2003م	10774	10	1
2004م	31302	12	1
2005م	37496	14	1
2006م	39801	15	1
2007م	44857	31	6
2008م	92446	1441	276
2009م	86888	1612	350
2010م	42367	1598	267
2011م	118652	2821	453
2012م	90057	1522	381
2013م	75918	2064	440
المجموع	672172	11171	2215

المصدر : وزارة الثقافة والشباب وتنمية المجتمع

6. وزارة الدفـــاع :

حرصت وزارة الدفاع على المساهمة في تنمية الشباب وتطوير مهاراتهم وقدراتهم وصقل مواهبهم من خلال برامج موجهة لطلبة التعليم الثانوي في المدارس الحكومية على مستوى الدولة، والجدأول التالية تبين عدد المدارس وعدد الطلبة والمدربين والإداريين ممن شملتهم البرامج :-

الجدول (56) أعداد المدارس والمعاهد التي تم فيها تنفيذ برامج تدريبية من قبل وزارة الدفاع

الأعوام	أعداد المدارس والمعاهد التي تم فيها تنفيذ برامج تدريبية للطلبة من قبل وزارة الدفاع لطلبة المرحلة الثانوية	أعداد الطلبـــة		
		ذكور	إناث	المجموع
2000م	35	5820	- -	5820
2001م	35	6236	- -	6236
2002م	37	5809	- -	5809
2003م	39	7082	- -	7082
2004م	38	7462	- -	7462
2005م	42	8068	- -	8068
2006م	45	9005	-	9005
2007م	47	9909	-	9909
2008م	48	10406	-	10406
2009م	68	9902	1903	11805
2010م	79	10625	8149	18774
2011م	94	14361	9171	23532
2012م	106	15371	11929	27300
2013م	168	26000	14000	40000
المجموع	881	146056	45152	191208

المصدر : وزارة الدفاع

7. دائرة الموارد البشرية بالشارقة : -

- تقدم الدائرة عدد من الخدمات لطلبة المدارس :

الشكل (12) ما تم في مجال الإرشاد الوظيفي اعتبارا من العام 2011م إلى 2013م والمتوقع لعام 2014

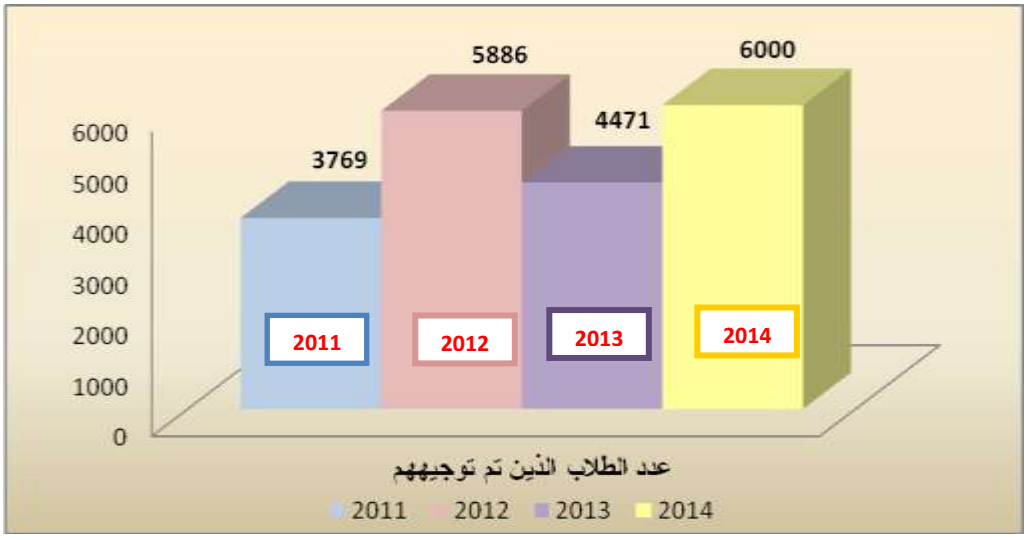

الجدول (57) عدد البرامج التأهيلية وعدد المنتسبين من عام 2003م ولغاية عام 2013م

السنة	عدد البرامج التأهيلية	عدد المنتسبين
2003م	7	114
2004م	19	285
2005م	26	271
2006م	40	538
2007م	37	507
2008م	16	225

السنة	عدد البرامج التأهيلية	عدد المنتسبين
2009م	21	344
2010م	50	918
2011م	20	559
2012م	16	527
2013م	56	1156
الإجمالي	308	5444

المصدر : إدارة الموارد البشرية

4 - 3 تخفيض معدل محو الأمية وتعليم الكبار نسبة 50% في العام 2015(لا سيما لصالح النساء)

معدل الأمية بين المواطنين

أولت دولة الإمارات العربية المتحدة اهتماماً خاصاً بتعليم الكبار انطلاقاً من قناعتها بأن تنمية القوى البشرية تشكل مفتاحا لإحداث التنمية الاقتصادية والاجتماعية، ومن هذا الفهم المتقدم فقد اهتمت دولة الإمارات منذ سبعينيات القرن الماضي وتنمية القوى البشرية لا سيما الكبار الذين لم تسعفهم بعض الظروف من الالتحاق بمؤسسات التعليم أو إكمال دراستهم، وقد تم تضمين ذلك في دستور الدولة والتشريعات والقوانين، حيث نص الدستور على أن " التعليم حق من حقوق المواطنين دون تمييز لعمر أو مكان إقامة أو فئة اجتماعية دون أخرى ".

ولقد ترجمت وزارة التربية والتعليم (والشباب سابقاً) هذه التوجهات العليا والسياسات من خلال إنشاء إدارة متخصصة للدارسين من سن (15) عاماً وما فوق باسم " إدارة تعليم الكبار" حيث عمدت إلى إنشاء المراكز في إطار لوائح تعليم الكبار والتي شملت شروط القيد والقبول والتقويم والامتحانات وتنظيم العمل بالمراكز، ولم تقتصر اللائحة على قبول المواطنين فحسب، بل شملت أبناء المقيمين في الدولة والوافدين العرب، كما اهتمت الوزارة ببناء المناهج التي تتناسب واحتياجات وقدرات هذه الفئة لإكسابهم المعارف، والمهارات، والكفايات الضرورية لتمكينهم من المساهمة في الإنتاج وتحقيق التنمية، والتفاعل بإيجابية بهدف دعم مسيرة النهضة التي تشهدها دولة الإمارات العربية المتحدة، وتفعيلاً لذلك فقد صدرت القرارات الوزارية بهذا الشأن وهي:

- القرار الوزاري رقم 2/5111 لسنة 1999م بشأن تعديل بعض مواد القرار رقم 2/3192 لسنة 1998م بشأن لائحة التقويم والامتحانات بمراكز تعليم الكبار.
- القرار رقم 5112:2 لسنة 1999م بشأن تعديل بعض مواد القرار الوزاري رقم 2/2843 لسنة 1996م بشأن الإجازات والامتحانات للعام 2001/2000م.

وفي هذا السياق، فقد أطلق على اليوم العربي اسم اليوم الوطني لمحو الأمية سنويا في 9/8 من كل عام، وتتخذ من هذه الاحتفالية مناسبة للتخطيط والتقييم من حيث تقييم الجهود والإنجازات التي تحققت على أرض الواقع، والتخطيط بشكل واع ومنظم لتحقيق الرؤى والتطلعات.

وفي عام 2002م وفي إطار رؤيتها 2020 فقد سعت دولة الإمارات العربية المتحدة لتجاوز التطور الكمي إلى إحداث نقلة نوعية في مجال التطور النوعي حيث صاغت هدفاً إستراتيجياً لتجفيف منابع الأمية قبل 2020 وتأسيساً على ذلك فقد تم الشروع في تنفيذ مشروع مركزي بشأن محو الأمية وتعليم الكبار يتشكل من بعدين هما : البعد التقويمي، والبعد التطويري بحيث تقود النتائج المنبثقة عن هذا المشروع إلى تشكيل قاعدة علمية منهجية تستخدم في تنفيذ البعد التطويري الرامي إلى تحديث كل عناصر البرنامج الوطني لمحو الأمية من لوائح ونظم، ومناهج تعليمية، وقوى بشرية، ومرافق وتجهيزات وخدمات وبناء بيئة تعليمية تعلمية جاذبة، الأمر الذي ساهم بشكل فعال في سياسات التحسين والتطوير الذي اضطلعت به وزارة التربية والتعليم.

وفي إطار رؤيتها المعدلة 2020- 2021م تواصلت جهود الوزارة لتطوير الأداء وتحسينه في مجال تعليم الكبار والتعليم المستمر بحيث يتم لمستوى مخرجات هذا النمط من التعليم وتلبية حاجات سوق العمل، وقد ارتبط هذا المشروع بالمحاور الإستراتيجية الآتية:

1. التعليم كمحفز للتنمية الوطنية.
2. المشاركة والدعم المجتمعي.
3. التعليم محور للثقافة والمعرفة.
4. سن قانون التعليم الإلزامي حتى نهاية الحلقة الثانية.

واستهدف تحقيق الأهداف الإستراتيجية الآتية:

1. إقامة مجتمع دائم التعلّم وربط التعليم الرسمي وغير الرسمي.
2. القضاء التام على الأمية وتضييق فجوة الأمية بين المتسربين من الدراسة والاحتفاظ بمهارات التعليم الأساسي.
3. تحقيق التنمية البشرية المستدامة.

1.4.3 المؤشـــرات

أولاً : معدل محو الأميـــة

الجدول (58) معدل محو الأميـة

2001 / 2000م	2006 / 2005م	2012 / 2011م
٪12.6	9.5%	5.5%

المصدر : تقرير التنمية البشرية 2013

الشكل (13) معدل محو الأمية

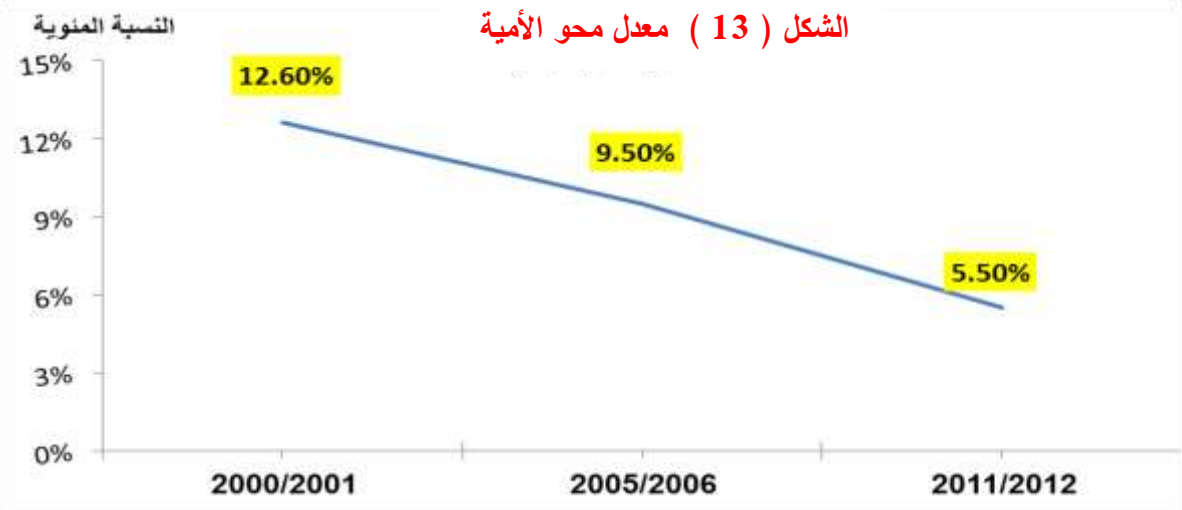

يلاحظ أن معدلات محو الأمية تتراجع بصورة مضطردة، وأن دولة الإمارات العربية المتحدة قد حققت انخفاضا يصل إلى 50٪ من محو الأمية، ويشير تقرير معهد اليونسكو للإحصاء الخاص بالقرائية عند الشباب والكبار الصادر عام 2013م أن دولة الإمارات العربية المتحدة من بين سبع دول عربية سوف تحقق الوصول إلى الهدف قبل 2015م.

ثانياً : معدلات القرائية لدى الكبار (15 سنة فما فوق)

تحليل مؤشرات محو الامية وتعليم الكبار

جدول رقم (59) معدلات القرائية لدى الكبار (15 سنة وما فوق) بحسب النوع الاجتماعي

معدل القرائية لدي الأفراد 15+	2001/2000	2006/2005	2012/2011
أناث	85.6	89.5	95.1
ذكور	90.1	91.5	93.9
المتوسط	87.4	90.5	94.5

المصدر: تقرير التنمية البشرية 2013

الشكل (14) معدل القرائية لدى الأفراد 15+

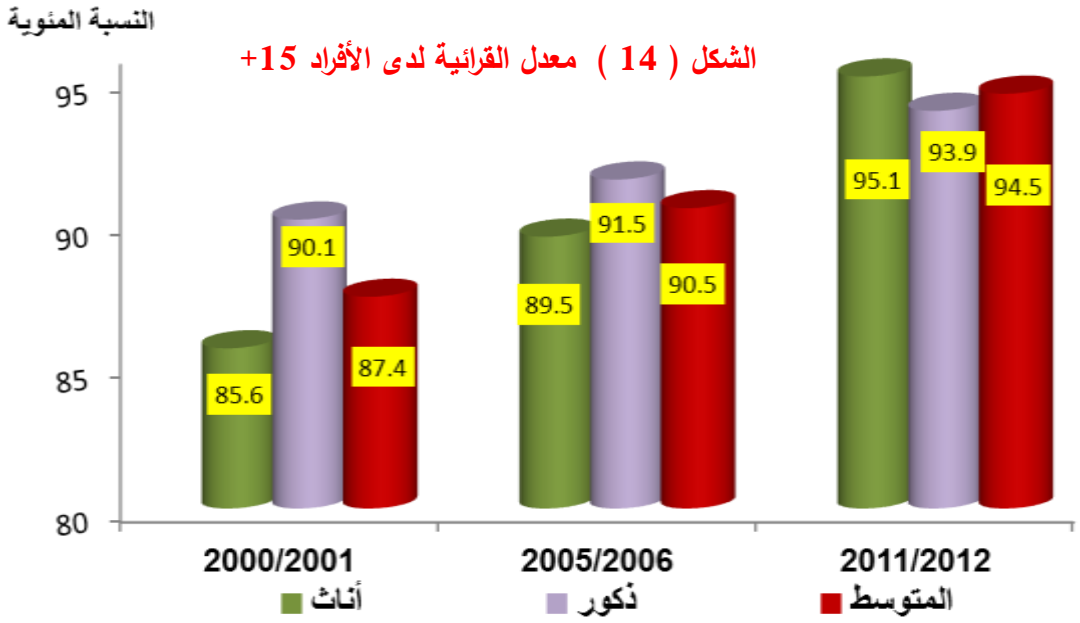

بالنسبة للشباب 15 فما فوق فهناك زيادة في معدل الالتحاق بالنسبة للذكور والإناث.

أولا: تبلغ نسبة زيادة القرائية عند الذكور في الأعوام 2000- 2001م و2005- 2006م حوالي (3,9) نقطة مئوية، بينما في الأعوام 2005- 2006م و2011- 2012م فإن معدل الزيادة في القرائية بلغ (4,6)نقطة مئوية، أي بزيادة إجمالية ما بين الأعوام 2000- 2001م و2011- 2012م تصل إلى (8,5) نقطة مئوية.

ثانياً: تبلغ نسبة زيادة القرائية لدى الإناث في الأعوام 2000- 2001م و2005- 2006م (1,4) نقطة مئوية، بينما في الأعوام 2005- 2006م و2011- 2012م حوالي (2.4) نقطة مئوية، أي إجمالي الزيادة في القرائية ما بين 2000- 2001م و2011- 2012م يصل إلى إجمالي (3.8) نقطة مئوية.

1. يدل ذلك على أن اقبال الذكور من الكبار على التعليم أعلى من معدل الإناث في هذه الفترة، ويعزى ذلك إلى وجود عدد من الوافدات من غير الجنسية العربية من الآسيويات اللائي لا يرغبن في التعليم النظامي، بل يكتفين بمدارس القرآن، هذا فضلا على أن لدى الذكور رغبة في تعديل أوضاعهم الوظيفية.
2. ولعل الزيادة في معدلات التحاق وزيادة القرائية في الشباب فوق 15 عاما يعود إلى عمليات التطوير في تعليم الكبار والمتمثلة في تنفيذ المشروع المركزي ومشروع المراكز المفتوحة وصدور القرار الوزاري رقم 1403 / 1 لسنة 1977 بشأن صرف مكافآت للعاملين في تعليم الكبار وغيرها من القرارات الوزارية التي تعكس الجهود المبذولة لتطوير تعليم الكبار التي سوف يرد ذكرها لاحقا.

ثالثاً : عدد ونسبة التوزيع المئوية لبرامج التعليم الأساسي المتواصل لدى الكبار بحسب نوع البرامج

جدول (60) عدد ونسبة التوزيع المئوية لبرامج التعليم الأساسي المتواصل لدى الكبار بحسب نوع البرامج

نوع البرنامج	2001/2000		2005/2006		2011/2012	
	العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة
عدد مراكز الذكور	39	35.5	38	39.6	34	48.6
عدد مراكز الإناث	71	64.5	58	60.4	36	51.4
المجمـــوع	110	100	96	100	70	100

المصدر: وزارة التربية والتعليم – إدارة المدارس التخصصية

الشكل (15) عدد مراكز التعليم الأساسي المتواصل لدى الكبار

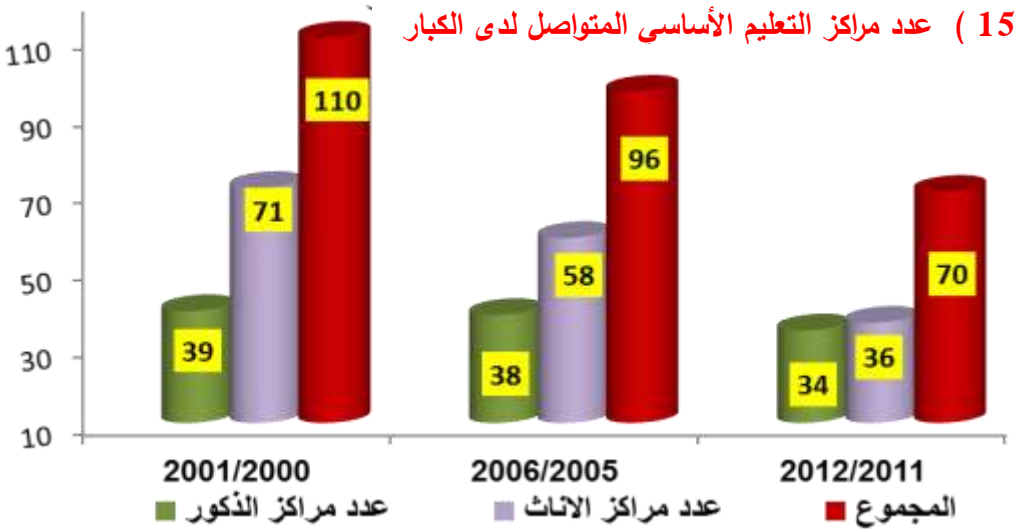

- يلاحظ أن مراكز الذكور أصبحت تشكل انخفاضاً ملحوظاً، ففي الأعوام 2000- 2001م و2005 - 2006م انخفض عدد مراكز الذكور من (39) مركزاً إلى (38) مركزاً، ثم واصلت انخفاضها حيث وصلت في الأعوام 2009 – 2010م و2011 - 2012م إلى عدد (34) مركزاً.

ولعل هذا الانخفاض المستمر في مراكز تعليم الكبار يعكس الزيادة في معدل القرائية التي وصلت إلى (95,1) من الذكور حسب إحصائيات العام 2011 - 2012م.

- أما بالنسبة لمراكز الإناث فقد انخفض عدد مراكز الإناث في الأعوام 2000 - 2001م و2005 - 2006م من (71) مركزاً إلى (58) مركزاً (أي بمعدل 13 مركزاً)، ويعزي ذلك لارتفاع معدل القرائية عند الإناث ليبلغ (93.9٪) في العام 2011 - 2012م نسبة انخفاض في إجمالي عدد المراكز ما بين عامي 2000-2001م و2011 - 2012م وصل إلى (36) مركزا، علماً بأن عدد المراكز في العام 96/95م كان يبلغ (138) مركزاً على مستوى الدولة، ومما لا شك فيه فإن الانخفاض في عدد المراكز يعكس بجلاء زيادة معدل القرائية وانحسار معدل الأمية بالدولة.

رابعاً : عدد ونسبة التوزيع المئوية للمعلمين المشاركين في برامج القرائية والتعليم الأساسي المتواصل لدى الكبار بحسب نوع البرامج :

الجدول رقم (61) أعداد المعلمين العاملين في مراكز تعليم الكبار حسب نوع البرنامج

نوع البرنامج	2001/2000		2005/2006		2011/2012	
	العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة
عدد المعلمين الذكور	896	40.5	920	43.1	481	38.0
عدد المعلمين الإناث	1319	59.5	1215	56.9	786	62.0
المجموع	2215	100	2135	100	1267	100

المصدر: وزارة التربية والتعليم – إدارة المدارس التخصصية

الشكل (16) عدد المعلمين بمراكز التعليم الأساسي المتواصل لدى الكبار

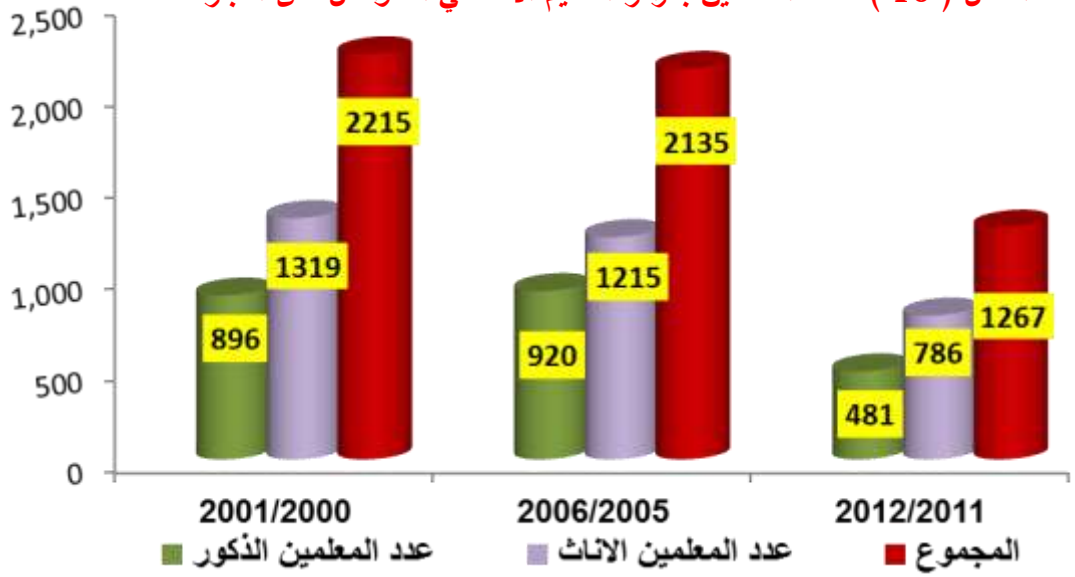

لقد كان عدد المعلمين في مراكز الذكور في عام 2000- 2001م، 896 معلماً، وشهد في عـــام 2005 - 2006م زيادة طفيفة حيث بلغ (920) معلماً، إلا أنه في الأعوام 2009- 2010م قد انخفض من (920) إلى (600) معلماً ليصل إلى (481) معلماً في عام 2011- 2012م، ويمكن تفسير هذه الزيادة على أساس أنها استكمال لحاجة سابقة للمعلمين من العام الماضي، أما فيما عدا ذلك فإنه يمكن القول بأن الانخفاض في أعداد المعلمين في مراكز الذكور ظل منطقيا ومتسقا مع انخفاض عدد الدارسين وانخفاض عدد المراكز.

أما بالنسبة للإناث فقد ظل عدد المعلمات في انخفاض ملحوظ من (1319) معلمة في عام 2000- 2001م إلى (786) معلمة في العام 2011- 2010م. وبمقارنة الانخفاض في أعداد المعلمين في مراكز الذكور بما هو في مراكز الإناث، نجد أن عدد المعلمات في مراكز الإناث لا يزال عاليا نسبيا، حيث لا يزال هناك (36) مركزاً تعمل بكامل طاقتها بمعدل (22) معلمة. بينما نسبة عدد المعلمين في كل مركز من المراكز البالغ عددها 34 حوالي (14) معلما تقريبا. ويعود هذا التفاوت في أعداد المعلمين والمعلمات بالمراكز إلى أن الشُعب في مراكز الإناث يفوق ما هو في مراكز الذكور، هذا فضلا عن أن العبء التدريسي للمعلمين الذكور أكبر من العبء التدريسي للإناث.

خامساً : عدد ونسبة التوزيع المئوية للمتعلمين المشاركين في برامج التعليم الأساسي

الجدول (62) عدد ونسبة التوزيع المئوية للمتعلمين المشاركين في برامج التعليم الأساسي

نوع البرنامج	2001/2000		2006/2005		2011/2012	
	العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة
تعليم تأسيسي	2961	15%	2406	14%	1752	٪12
تعليم تكميلي	7504	38%	6602	38%	1627	11%
حلقة ثانية ومرحلة ثانوية	9390	47%	8262	48%	11565	77%
المجموع	19855	٪100	17270	٪100	14944	٪100

الشكل (17) عدد المتعلمين المشاركين في برامج التعليم الأساسي

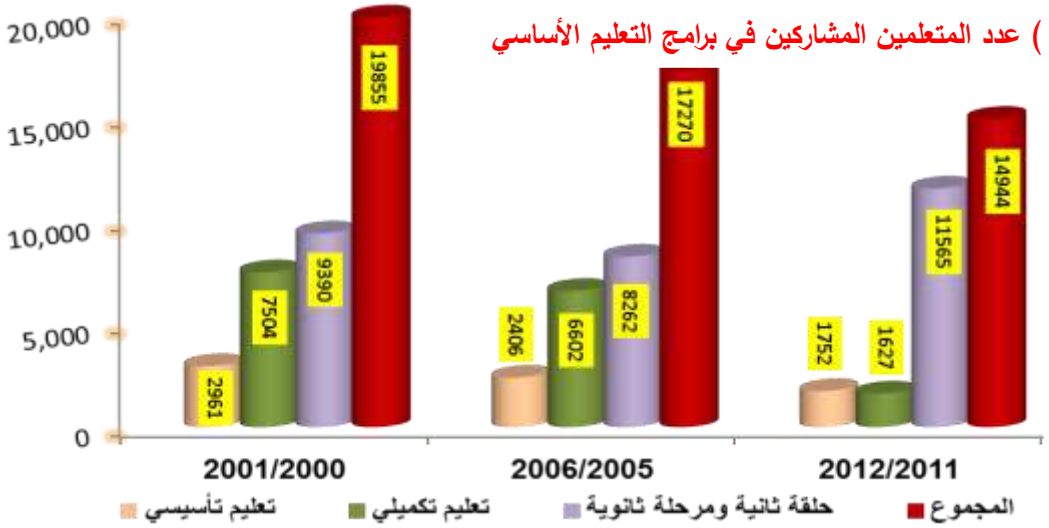

الذكور والإناث في التعليم الأساسي

بلغ عدد الدارسين في التعليم الأساسي للصفوف من (1- 2) حوالي (2961) في عام الأساس 2000-2001م، وفي عام 2005- 2006م انخفض عدد الدارسين إلى (2406) بانخفاض قدره (555) دارساً ودارسة، وفي عام 2009 - 2010م بلغ عدد الدارسين (2298) بانخفاض قدره (108) دارساً ودارسة وفي العام 2011 - 2012م انخفض عدد الدارسين إلى (1752) بانخفاض قدره (546) دارساً ودارسة، وهذا الانخفاض يأتي متسقا مع السياسات الرامية إلى القضاء على الأمية وزيادة معدل القرائية.

وينطبق هذا الواقع على الدارسين في الصفوف من (1- 2) من التعليم التكميلي، الذي شهد انخفاضا مضطردا من عام الأساس 2000- 2001م حيث بلغ آنذاك (750,4) ليصل إلى (1627) دارساً ودارسة في العام 2011- 2012م وبنسبة مئوية منخفضة تصل إلى حوالي 79٪ من عدد الدارسين.

الذكور والإناث) التعليم التكميلي

بلغ عدد الدارسين في التعليم التكميلي للصفوف 1- 2 في عام الأساس 2000- 2001م حوالي (7504) وفي العام 2005- 2006م انخفض عدد الدارسين إلى (6602) بما يعادل (902) دارساً وخلال العام 2009 - 2010م وصل العدد إلى (1956) بانخفاض قدره (4646) دارسا، أما في العام 2011-2012م فقد بلغ عدد الدارسين (1627) بانخفاض بلغ (229) دارساً.

أما بشأن الحلقة الثانية والثانوي، فإن عدد الدارسين في عام الأساس 2000- 2001م بلغ (9390)، بينما زاد عدد الدارسين في العام 2011- 2012م ليصل إلى (11,565) وذلك بسبب طلاب المنازل، هذا فضلا على صدور قرارات بأن تكون شهادة الصف (12) هي الحد الأدنى للتوظيف بالدولة إلى جانب توجه الدولة نحو إلزامية التعليم حتى الصف (12) نهاية المرحلة الثانوية.

سادساً : عدد ونسبة التوزيع المئوية لمسهلي برامج القرائية والتعليم الأساسي المتواصل لدى الكبار بحسب نوع البرامج

الجدول رقم (63) عدد ونسبة التوزيع المئوية لمسهلي برامج القرائية والتعليم الأساسي المتواصل لدى الكبار بحسب نوع البرامج

نوع البرنامج	2001/2000م		2005/2005م		2011/2012م	
	العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة
الإداريين						
عدد الذكور	134	37.7	143	38.8	162	41.9
عدد الإناث	221	62.3	226	61.2	225	58.1
المجموع	355	100	369	100	387	100

المصدر: وزارة التربية والتعليم ومجلس ابوظبي للتعليم

الشكل (18) عدد الاداريين بمراكز التعليم الأساسي المتواصل لدى الكبار

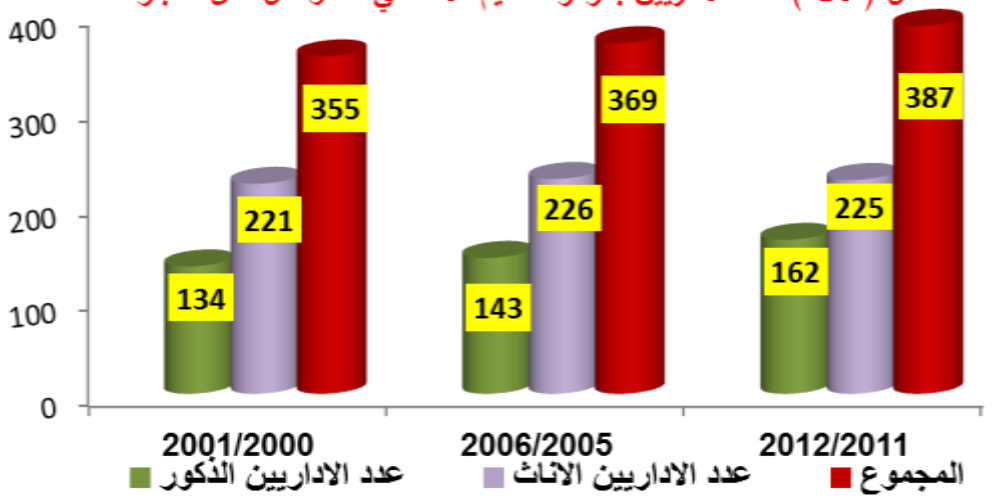

يلاحظ في مراكز الذكور ازدياد المسهلين بأعداد ونسب متفاوتة، حيث كان عدد المسهلين في عام الأساس 2000- 2001م يبلغ (134) إدارياً وموظفاً وفي العام 2005 – 2006م وصل عددهم إلى (143) موظفاً، ومن ثم ازداد العدد إلى عام 2011- 2012م ليصل إلى (162) من الإداريين والموظفين، وذلك بمعدل 5 أشخاص في كل مركز.

أمّا في مراكز الإناث فإنه يلاحظ أيضا أن هناك معدلات زيادة متفاوتة وبنسب ضئيلة، حيث كان عدد الإداريات والموظفات في عام الأساس 2000- 2001م ليبلغ 221 موظفة وإدارية ثم ازداد عام 2005- 2006 ليصل إلى 226 ولينخفض مرة اخرى في عام 2011- 2012م ليصل إلى (225) إدارية وموظفة، وبالتالي فإن معدل هذه الفئة في مراكز الإناث يبلغ (6) إداريات في كل مركز.

ولعل هذه النسبة لأعداد المسهلين والمسهلات بمراكز تعليم الكبار (ذكوراً وإناثاً) تأتي متماشية ومتسقة مع اهتمام الدولة بتوفير الكوادر المؤهلة والقادرة على التعامل مع فئة الكبار والذين يتطلب تعلمهم أسلوباً خاصاً ومتميزاً.

2.4.3 المشروعات التطويرية والمستقبلية :

يمكن القول بأن المشروعات التطويرية قد بدأت منذ سبعينيات القرن الماضي، وقد استمرت جهود التطوير في مجال تعليم الكبار، إلا أن المحطات الرئيسة التي يمكن إيرادها في هذا الصدد تتمثل في الآتي:

- صدور القرار الوزاري رقم (1/1403) لسنة 1977م بشأن موافقة مجلس الوزراء الموقر بتاريخ 1977/10/24 على صرف مكافآت للعاملين في تعليم الكبار.

- صدور قرار مجلس الوزراء رقم (19) لسنة 1999م بشأن تشكيل إدارة مستقلة للمعاقين الخاصة بوزارة التربية والتعليم، والتي أعقبها فتح فصول خاصة لهذه الفئة في مجال تعليم الكبار.
- حيث تم فتح سبعة (7) فصول للمعاقين في إطار المشروع المركزي الذي تبنته الوزارة في العامين 2002 - 2003م وقد استهدف المشروع المركزي الآتي:

أ- تحسين نوعية النظام التعليمي، وذلك لضمان حسن مشاركة الدارسين من دولة الإمارات العربية المتحدة في المنافسات والاختبارات الدولية.

ب- تحقيق مبدأ التعليم للجميع.

ت- إعداد المناهج واستخدام الإستراتيجيات التدريسية التي تراعى الفروق الفردية، والتي تلبي الاحتياجات الفردية بغرض خلق جيل من الفائقين والمبدعين.

ث- تصميم مناهج معجلة وإثرائية للدراسين.

ج- تحقيق معدلات أعلى للتحصيل الدراسي، مقارنة بالمعايير الدولية في اللغات، والرياضيات، والعلوم، وتكنولوجيا المعلومات.

ح- التوسع في فتح مراكز تعليم الكبار، وتكثيف الحملات التوعوية وخلق الحوافز التشجيعية لجذب الكبار للالتحاق بالمراكز، ويلاحظ أنه رغم من تناقص محو الامية في الدولة بصورة منتظمة، إلا أن عدد المراكز يتزايد بصورة مستمرة.

خ- فتح القنوات بين تعليم الكبار وكل من التعليم العام، والتعليم العالي، بحيث يتاح للدارس الذي ينهي المرحلة التكميلية (السادس الاساسي) فرصة الاستمرار في التعليم النظامي حتى نهاية المرحلة الثانوية، ومن بعدها يمكنه الالتحاق بالتعليم الجامعي.

د- تحديث المناهج الدراسية منذ 1999م حيث تم إعداد مناهج مطورة خاصة بالكبار في المرحلتين التأسيسية والتكميلية، من أجل إكساب الدارسين المهارات والكفايات الأساسية للإسهام في خطط التنمية الشاملة.

ذ- السعي نحو استقلال مراكز تعليم الكبار عن مدارس التعليم العام، وتزويدها بما يلزم من مرافق، وخدمات، وأجهزة وتقنيات، وتدريب الإداريين، والمعلمين، والفنيين من خلال برامج تدريبية وتأهيلية تشرف عليها الجامعات بالدولة، كل ذلك وصولا إلى تحسين نوعية المدخلات وجودة المخرجات.

تجدر الإشارة إلى أن جهود التطوير في مجال تعليم الكبار لم تكن قاصرة على جهود وزارة التربية والتعليم فحسب، بل شملت جهود وزارة العمل والشؤون الاجتماعية، ومراكز التنمية الاجتماعية والمؤسسات التي تعمل بتوجيهات صاحبة السمو الشيخة فاطمة بنت مبارك.

- وقد طرح في العام 2003- 2004م مشروع المراكز المفتوحة (في أعقاب مشروع تقويم تعليم الكبار) وتقوم فكرته على تنظيم حصص دراسية للدارسين وفق احتياجاتهم، يلتزمون بحضورها، دون الالتزام بحضور حصص المواد التي ليست لهم حاجة بها، ويهدف هذا المشروع إلى تذليل الصعوبات التي يواجهها الدارس في

التوفيق بين متطلبات الدراسة، وظروف العمل أو الالتزامات الأسرية، هذا فضلا عن التغلب على المشكلات التي تواجه إدارات المراكز بسبب تغيب بعض الدارسين وتسربهم ورسوبهم.

- وقد روعي أن يجمع التعليم في هذه المراكز بين خصائص التعليم التقليدي وخصائص التعليم المفتوح، ليصل في نهاية المطاف إلى المفهوم الحديث للتعليم المفتوح الذي يرتكز على مبادئ الحرية المطلقة للدارس، والتعلم الذاتي المبرمج، والتوظيف الشامل لتكنولوجيا التعليم على اختلاف أنواعها، والتعلم عن بعد، والتعليم المستمر للجميع.

وعليه يمكن القول بأن هذا المشروع هدف إلى تحقيق الآتي:

1. استحداث نظام يحاكي النظم العالمية التي تتسم بالمرونة وتحقيق التوازن بين تلبية حاجات الدارسين وظروف عملهم، وبما يؤدي إلى التزامهم بالحضور اليومي والتفاعل الإيجابي.
2. الارتقاء بالخدمات المقدمة للدارسين.
3. الحد من ظاهرتي الرسوب والتسرب، وتقليص عدد المراكز النظامية تدريجياً تمهيداً للتحول نحو نظام المراكز المفتوحة.

- صدور القرار الوزاري (1015) لسنة 2009م بشأن معادلة شهادات مركز التعليم المهني بإمارة أبوظبي بدبلوم الدارسة الثانوية الفنية في المسارين الأكاديمي والوظيفي، وذلك حسب التخصص ووفقا للمسارات الآتية:

المسار الأول:

مدة الدارسة به خمس سنوات (سنة تأسيسية إضافة إلى أربع سنوات دراسية) شريطة ألا يقل مستوى الطالب عند التحاقه بالمركز بالصف السابع فما فوق لإكمال اثنتي عشرة سنة دراسية، بالإضافة إلى حصوله على شهادة التعليم التطبيقي المهني الجزء الأول والثاني والثالث من جهة فنية معترف بها ومعتمدة، وعندئذ يمنح الطالب دبلوم الدراسة الثانوية الفنية من الناحية الأكاديمية لإكمال دراسته العلمية.

المسار الثاني:

مدة التدريب به ثلاث سنوات (سنة تأسيسية إضافة لسنتين تدريبيتين) مع عدم التقيد بأي مستوى دراسي، بالإضافة لحصول المتدرب على شهادة التعليم التطبيقي المهني الجزء الأول، من جهة فنية معترف بها ومعتمدة، وعندئذ يُمنح المتدرب دبلوم الدراسة الثانوية الفنية من الناحية الوظيفية فقط، وذلك حسب فروع التخصص. كما تحسب للمتدرب في المسار الثاني الراغب في إكمال دراسته الأكاديمية عدد السنوات التي قضاها بالمركز مضافاً إليها مستوى الشهادة الحاصل عليها من التعليم العام عند التحاقه بالمركز على ألا يتعدى مستواها بداية المرحلة الثانوية وحسب عمره حينها.

- وقد أعقب ذلك صدور القرار (52) لسنة 2012م بشأن تعديل مسمى المدارس الثانوية الفنية وتبعيتها، وتعديل سن القبول، حيث تم تعديل المادة الأولى لسن القبول الصادرة بالقرار (52) لسنة 2012م بالقرار الوزاري (484) لسنة 2010م والذي نص على الآتي:

أ- يقبل بالصف العاشر (الأول الثانوي) بالمدارس الثانوية للتعليم الفني المستمر، الطلاب الذين أتموا بنجاح الصف التاسع فما فوق من التعليم العام الذين تجاوزت أعمارهم سن الالتحاق بلائحة تسجيل الطلاب.

ب- لا تطبق المادة الثالثة من المادة الأولى من القرار (52) لسنة 2012م على الدارسين بالمدارس الثانوية للتعليم الفني المستمر.

ت- يتم اعتماد المدارس الثانوية للتعليم الفني المستمر لمعهد أبوظبي للتعليم والتدريب المهني التابع لمركز أبوظبي للتعليم والتدريب التقني والمهني.

ث- تتم معادلة الشهادة الثانوية الفنية التي تمنح لخريجي المدارس الثانوية للتعليم الفني المستمر، ومدة الدراسة بها ثلاث سنوات لشهادة دبلوم الدراسة الثانوية الصناعية أو التجارية أسوة بالشهادة الفنية الصادر بالقرار الوزاري رقم (387) لسنة 2010م وتعديلاته مع تطبيق جميع مواده، وذلك بغرض التوظيف أو الالتحاق بالدراسة الجامعية داخل الدولة أو خارجها.

- وفي إطار جودة تعليم الكبار، فقد صدر القرار الوزاري رقم (772) لسنة 2013م بشأن الإشراف الفني على مراكز تعليم الكبار للتأكد من تحقيق معايير الرقابة الخاصة بمراكز تعليم الكبار في المناطق التعليمية، وحدد القرار الوزاري تلك المعايير في الآتي :

1. القيادة.
2. عمليات التعلم والتعليم (جودة التعليم، الإدارة الصفية والبيئية)
3. التطور الدراسي والشخصي والاجتماعي للدارسين (التحصيل، والسلوك، والنمو الشخصي).
4. اعتماد أسئلة امتحانات نهاية الفصول الدراسية.
5. تحديد أسماء المشرفين الإداريين على مراكز تعليم الكبار والدارسات المنزلية، وتحديد مهامهم المتمثلة في تنسيق العمل والإجراءات والمراسلات بين إداراتي التوجيه والرقابة على المدارس الحكومية والتخصصية من جهة، وإدارة المناطق التعليمية، وتنظيم زيارات الرقابة مع إدارات المراكز والمناطق التعليمية.

- كما أسهم صدور القرار الوزاري رقم (835) لسنة 2013م بشأن صرف رواتب العاملين في تعليم الكبار في تحسين الجودة، والذي عدل لائحة رواتب العاملين في الهيئات الإدارية والتعليمية للعاملين في تعليم الكبار وحدد سقف المكافآت المالية لهذه الفئة وذلك في إطار جذب أفضل المعلمين للعمل في مراكز تعليم الكبار

- وفي إطار الوصول إلى تحقيق الجودة في مخرجات التعليم في مراكز تعليم الكبار والمنازل التي تشكل شريحة ليست بالقليلة في التعليم في الدولة، وللوقوف على مدى جدوى هذا النظام وفاعليته، ومدى قدرته على تلبيته احتياجات سوق العمل فقد قامت إدارة المدارس التخصصية بوزارة التربية والتعليم في عام 2014م بوضع تصور جديد لنظام تعليم الكبار والدراسة المنزلية من أجل اكساب الدارسين المهارات الضرورية للحياة في إطار التعليم المستمر، وادماج برامج تعليم الكبار في مسارات التنمية الاقتصادية والمجتمعية.

وقد استهدف التصور معالجة المشكلات الآتية :

- توفير أكثر من مسار لتعليم الكبار والمنازل عوضاً عن المسار الاجباري الحالي.
- عدم وجود مناهج متخصصة لدارس تعليم الكبار في الحلقة الثانية والثانوي.
- ارتفاع نسبة المتسربين من تعليم الكبار والدراسة المنزلية.
- اختلاف ميول الدارسين في تخصصات الدراسة.
- احتياجات سوق العمل لتخصصات ومهارات جديدة.
- رفع كفاءة الدارسين المهنية والوظيفية.
- تحسين المستوى الاقتصادي للدارسين.
- اختصار سنوات الدارسة.

وقد ارتكز هذا التصور على عدة دراسات سابقة منها توصيات لجنة تقييم تعليم الكبار 2004، وتجربة التعليم الفني بالدولة.

مقارنة بين المسار الحالي والمسار التطويري المقترح

المسار الحالي	المسار التطويري المستقبلي
تعليم الكبار حاليا ينقسم إلى مسارين : مسار تعليم الكبار : تطبق فيها الدراسة النظامية وتشمل المراحل الآتية :	**التعليم الأساسي:** يوازي الصفوف من 1 – 6 وله مساران المسار الأول : شهادة التعليم المستمر (محو الأمية) لتلبية احتياجات ورغبات الدارسين من كبار السن (45سنة فما فوق). المسار الثاني: شهادة التعليم المستمر (تعليم الكبار) عامان تأسيسيان + عامان تكميليان) وفق نظام الوزارة الحالي، وتؤهل الدارس لإكمال دراسته في الصفوف المتقدمة وفق المسارات الاخرى، مفتوحة للدارس (من 10 سنوات فما فوق).
المرحلة التأسيسية مدتها سنتان. . (1- 2) و(3- 4). أ. المرحلة التكميلية مدتها سنتان (5- 6). ب. المرحلة الأساسية الحلقة الثانية ومدتها ثلاث سنوات (7- 9). ج. المرحلة الثانوية ومدتها ثلاث سنوات (10- 12). مسار الدراسة المنزلية : دراسة غير نظامية تستهدف الصفوف (7- 12) ويقبل فيها جميع الجنسيات المقيمة بالدولة، ويعتمد الدارس فيها على الدراسة الذاتية، وفق التوجهات التي يزود بها، ويتقدم للامتحانات الفصلية المحددة خلال كل عام دراسي.	
	التعليم الأساسي والثانوي : يوازي الصفوف من 7- 12 وله ثلاثة مسارات هي : المسار الأول : شهادة الدراسة الثانوية العامة (6 سنوات دراسية وفق نظام الوزارة) لمن يرغب في إكمال دراسته العليا وفق التخصصات العلمية أو الأدبية. المسار الثاني : _شهادة الدراسة الثانوية المتخصصة (تعليم الكبار) وتعادل شهادة الدراسة الثانوية، مدة الدراسة فيها (4سنوات)، وتؤهل لإكمال التعليم العالي، يقبل الطلاب من سن (16) فما فوق والطلاب المعاقين. المسار الثالث : شهادة الدارسة التطبيقية في التدريب المهني وتعادل شهادة الدارسة الثانوية، مدة الدارسة فيها (3سنوات) وتؤهل للوظيفة والعمل الصناعي والمهني، ويقبل فيها الدارس من سن (16- 40) سنة وطلاب الفئات الخاصة.

المصدر : وزارة التربية والتعليم

المواد الدراسية في نظام التعليم المستمر :

- مواد أساسية : مواد علمية وثقافة علمية، تكون إجبارية على الدارس، وتشمل التربية الإسلامية، اللغة العربية، الرياضيات، التربية الوطنية واللغة الإنجليزية.
- المواد الاختيارية : الحاسوب والإنترنت، الإدارة المالية والمحاسبة، مهارات التخطيط والتنظيم، إدارة المرافق والبيئة، إدارة الأعمال، الإدارة الرياضية، الأعمال المكتبية، الدراسات التجارية.
- مواد التدريب المهني: الصيانة الهندسية (كهرباء وميكانيكا السيارات)، تكنولوجيا المعلومات، العلوم الصحية.

ويتلقى الدارسون دراستهم بالمراكز المفتوحة لتعليم الكبار، والمدارس الفنية، ومؤسسات العمل .

- هذا وقد أصدر نائب رئيس مجلس الوزراء الموقر ووزير شؤون الرئاسة توجيهات بشأن إعداد خطة وطنية متكاملة للمسنين في الدولة في سبتمبر 2013 ، وقد وضعت وزارة التربية والتعليم هذه التوجيهات موضع التنفيذ، حيث تم وضع الخطة الإستراتيجية للخطة الوطنية للمسنين وتقدير الاحتياجات المطلوبة لهذه الخطة للأعوام 2014- 2017 وصياغة المؤشرات التشغيلية، ومقاييس أداء النشاطات الرئيسة للخطة للأعوام 2013- 2014.

- وانطلاقا من اهتمام الدولة بالتعاون مع المنظمات الدولية والإقليمية في مجال تعليم الكبار فقد درجت وزارة التربية والتعليم على الاحتفال سنويا باليوم العالمي لمحو الأمية في يوم (8) سبتمبر من كل عام، كما تحتفل الوزارة باليوم العربي لمحو الأمية في (8) يناير من كل عام، وفي هذا السياق فقد اعتبرت الدولة يوم (8) يناير من كل عام يوما وطنيا لمحو الأمية.

عليه يمكن القول بأن التطوير المستقبلي يركز على :

- ❖ إحلال المراكز المفتوحة لنظام مراكز تعليم الكبار.
- ❖ استخدام أساليب التعلم عن بعد.
- ❖ تحسين بيئة التعليم وتطوير المناهج والتعلم باستخدام الحاسوب.
- ❖ البدء في تنفيذ المسارات الأكاديمية والمهنية.

3.4.3 الدروس المستفادة

لعل من أهم الدروس المستفادة التي يمكن الأخذ بها في مجال محو الأمية وتعليم الكبار هي :

1. إحلال المراكز المفتوحة لنظام مراكز تعليم الكبار.

لقد طرح في العام 2003 – 2004م مشروع المراكز المفتوحة (في أعقاب عملية تقويم تعليم الكبار) والذي تقوم فكرته على تنظيم حصص دراسية وفق احتياجات الدارسين) ليلتزموا بحضورها ، دون الالتزام بحضور المواد الأخرى التي لا تلبي حاجاتهم.

ويهدف هذا المشروع إلى تذليل الصعوبات التي يواجهها الدارس في التوفيق بين متطلبات الدراسة وظروف عمله والتزاماته الاجتماعية الأخرى، هذا فضلاً عن أنّ هذا التوجه يساعد في حالات التغيب والتسرب والرسوب، وتوفير الجهد الإداري.

2. العمل بنظام التعليم عن بعد ، ويستهدف هذا المشروع

ويستهدف هذا المشروع استخدام الموقع الإلكتروني للمراكز ووسائل الاتصال التقنية الحديثة مثل : مؤتمرات الفيديو، وغيرها من وسائل التواصل الاجتماعي، في بث بعض البرامج والدروس، مما ييسر على الدارسين إمكانية تلقي هذه الدروس والبرامج وفقاً لظروف كل منهم.

3 - 5 التكافؤ والمساواة بين الجنسين

نجحت دولة الإمارات العربية المتحدة من خلال السياسات التي اتبعتها والتشريعات التي أقرتها، في تحقيق مبدأ المساواة في التعليم بين الجنسين، وذلك وفق ما جاء في دستور الدولة، حيث أكدت المادتان الأولى والثانية منه على تحقيق المساواة بين الرجل والمرأة في الحقوق وتكافؤ الفرص في التعليم لكلا الجنسين.

كما عمل النظام التعليمي – ومنذ قيام الاتحاد – على نشر التعليم في مناطق الدولة كافة، بما فيها المناطق النائية من أجل توفير فرص التعليم للإناث إلى جانب الذكور، وأفسح المجال للمرأة لمواصلة دراستها في الجمعيات النسائية ومراكز التنمية الاجتماعية، كما عملت الوزارة بالتعاون مع منظمة اليونسكو على نشر مراكز محو الأمية وتعليم الكبار، بالإضافة إلى ما قدمته المنظمة العربية للثقافة والعلوم، ومكتب التربية العربي لدول الخليج في هذا المجال.

ونتيجة لهذا فقد نجحت دولة الإمارات العربية المتحدة في خفض نسبة الأمية بصورة ملحوظة بين الأفراد من كلا الجنسين.

كما استطاعت وفقا للموجز التعليمي العالمي الصادر عن منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة (اليونسكو) في عام 2010م تحقيق المساواة بين الجنسين في التعليم الابتدائي والثانوي عام 2008م، وبهذا احتلت دولة الإمارات مركزا متقدما إذ كانت من بين (58) دولة حققت هذا الانجاز من مجموع (157) دولة.

وتشير الإحصائيات الصادرة عن وزارة التربية والتعليم إلى وجود زيادة مضطردة في عدد الإناث الملتحقات بالتعليم، حيث ارتفع عددهن من (15696) طالبة عام 1972- 1973م إلى (274090) طالبة عام 2004- 2005م، و (416823) طالبة في عام 2011 – 2012م.

وفي مجال الوظائف التعليمية عمل النظام التعليمي على تحقيق المساواة والتكافؤ في الوظائف الإدارية والتدريسية في المدارس الحكومية، إذ فاق عدد المعلمات أعداد المعلمين، وبخاصة بعد صدور قرار تأنيث الهيئات الإدارية والتدريسية في مدارس الذكور التي تحوي الصفوف من (1- 5).

كما كان لتنويع الفرص التعليمية للذكور والإناث سواء أكان ذلك عن طرق الابتعاث أم العمل دور كبير في تحقيق هذه المساواة إتاحة فرص التعليم المستمر، والاهتمام بمهارات التعليم بما يتناسب وسوق العمل وذلك من خلال ما تضمنته إستراتيجية التعليم 2010 – 2020م.

1.5.3 المؤشرات

أولا: نسبة الطالبات الإناث في كل مرحلة من مراحل التعليم للأعوام 2001/2000م- 2006/2005م - 2012/2011م

الجدول رقم (64) نسبة الطالبات الإناث في كل مرحلة من مراحل التعليم

المرحلة الدراسية	2000/2001م	2005/2006م	2011/2012م
	نسبة الإناث	نسبة الإناث	نسبة الإناث
التعليم ما قبل الابتدائي	48%	48%	48%
الحلقة الأولى	48%	49%	49%
الحلقة الثانية	49%	48%	49%
المرحلة الثانوية	53%	51%	50%
المتوسط	49%	49%	49%

المصدر وزارة التربية والتعليم

الشكل (19) نسبة الطالبات الاناث في كل مرحلة من مراحل التعليم

تظهر البيانات الواردة في الجدول أعلاه ما يلي :

- أَنّ التزايد في أعداد الملتحقين من الذكور في مرحلة التعليم ما قبل الابتدائي في الفترات الزمنية الواردة في الجدول يرافقها تزايد متكافئ تقريبا في أعداد الملتحقات من الإناث في المرحلة التعليمية ذاتها في الفترات الزمنية نفسها، لذا بقيت نسبة الإناث في هذه المرحلة ثابتة (48٪) وهي قريبة من التكافؤ.
- أما في الحلقة الأولى فبدأت نسبة الإناث بالتزايد إلى أن بلغت 49 ٪، حيث باتت أقرب إلى التكافؤ مقارنة بمرحلة التعليم ما قبل الابتدائي، كما نلاحظ بقاء النسبة ثابتة في الحلقة الثانية بواقع 49 ٪ أيضا مما يدعم التكافؤ بين الجنسين ،
- وفي المرحلة الثانوية نلاحظ ارتفاع نسبة الإناث في الفترتين الزمنيتين 2000\2001م و2005\2006م مقارنة بالذكور، وذلك بسبب ميل الذكور إلى الالتحاق بسوق العمل وخاصة القوات المسلحة والشرطة قبل إنهاء المرحلة الثانوية، ثم عادت النسبة عند الذكور لتصل إلى 50٪ في الفترة الزمنية 2011\2012م بسبب قيام الدولة بوضع شرط الحصول على شهادة الثانوية العامة كحد أدنى للالتحاق بالقوات المسلحة، ونجد هنا أن التكافؤ بين الجنسين قد تحقق وبنسبة 50 ٪ لكل منهما.

ثانيا : تكافؤ الفرص التعليمية

الجدول (65) تكافؤ الفرص التعليمية حسب المراحل التعليمية

المؤشـــر	2001م	2006م	2011م
مؤشر التكافؤ بين الجنسين لصافي معدل الالتحاق بالمدارس. ما قبل الابتدائي.	1.0	1.0	1.0
مؤشر التكافؤ بين الجنسين لصافي معدل الالتحاق بالمدارس. حلقة أولى.	...	1.0	0.95
مؤشر التكافؤ بين الجنسين لمعدل انتقال فعّال 1 إلى 2 في البرامج العامة في الحلقة الأولى إلى الحلقة الثانية.	1.0	1.0	1.0
مؤشر التكافؤ بين الجنسين لمعدل الانتقال في برامج الثانوية العامة.	1.0	1.0	1.0

المصدر : معهد اليونسكو للإحصاء

وفقا للجدول السابق، تظهر المؤشرات التربوية ولمختلف المراحل التعليمية بوجود تكافؤ للفرص التعليمية بين الذكور والإناث وذلك منذ عام 2001م وحتى عام 2011م، ففي مرحلة ما قبل الابتدائي (مرحلة رياض الأطفال)، مما يدل على مدى اهتمام الدولة بتعليم الإناث وتوفير السبل كافة التي تمكنها من الالتحاق بالمدرسة، حيث استقر مؤشر تكافؤ الفرص بنسبة 1:1 على مدى عدة سنوات لمختلف المراحل، وكما هو مبين بمعدل

انتقال من الحلقة الأولى إلى الثانية، وأيضا لمعدل الانتقال إلى برامج الثانوية العامة وهذا يؤكد تساوي الفرص التعليمية بين الذكور والإناث بدولة الإمارات العربية المتحدة في مراحل التعليم كافة ، وفي الحلقة الأولى من العام 2011م انخفض مؤشر تكافؤ الفرص بنسبة بسيطة ووصلت إلى 0.95 مقابل كل (100) من الذكور يقابله (95) من الإناث في هذه الحلقة، وقد يعزى السبب نتيجة للإقبال الكبير للوافدين والمستثمرين وعائلاتهم الذي شهدتها دولة الإمارات نتيجة للطفرة الاقتصادية والتحاق أبناء تلك العائلات في التعليم بنسبة ترجح كفة الذكور على الإناث بواقع 0.05 وهي نسبة مقبولة.

ثالثا: نسبة المعلمات في كل مرحلة من مراحل التعليم للأعوام 2001/2000م، و2006/2005م، و2012/2011م.

الجدول (66) نسبة المعلمات في كل مرحلة من مراحل التعليم

المرحلة الدراسية	2000/2001م	2005/2006م	2011/2012م
	نسبة المعلمات	نسبة المعلمات	نسبة المعلمات
التعليم ما قبل الابتدائي	100%	100%	99%
الحلقة الأولى	74%	84%	92%
الحلقة الثانية	55%	56%	65%
المرحلة الثانوية	57%	54%	56%
المتوسط	68%	71%	77%

المصدر: إدارة نظم المعلومات التعليمية - وزارة التربية والتعليم

الشكل (20) نسبة المعلمات في كل مرحلة من مراحل التعليم العام

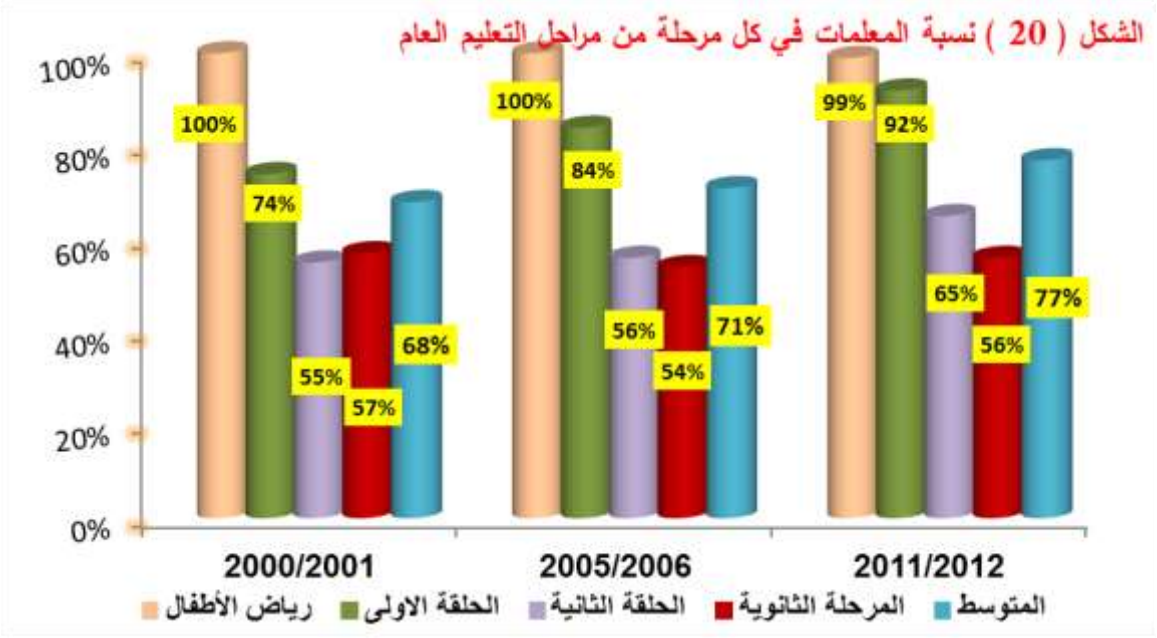

تظهر البيانات الواردة في الجدول أعلاه ما يلي :

- في مرحلة التعليم ما قبل الابتدائي وهي غالبا مرحلة رياض الأطفال نجد أن نسبة المعلمات تتراوح ما بين 99- 100٪، وهذا منطقي ويتفق مع طبيعة هذه المرحلة، حيث إن الهيئات التعليمية فيها هي من الإناث بشكل رئيس وبالتالي هي مؤنثة بالكامل تقريبا.

- وفي الحلقة الأولى نلاحظ الارتفاع التدريجي في نسبة المعلمات وهذا يعزى إلى الأسباب الآتية : تأنيث الهيئة التعليمية في الحلقة الأولى ماعدا بعض مدارس المناطق النائية والمدارس المشتركة التي تضم جميع المراحل الدراسية ،و بالتالي فان عدد المعلمات يفوق عدد المعلمين في جميع الفترات الزمنية الواردة في الجدول أعلاه، وهذا يفسر عدم التكافؤ بين الذكور والإناث في هذه المرحلة.

- وفي الحلقة الثانية نجد أن نسبة المعلمات أكثر من المعلمين لأن التزايد في أعداد الطالبات أكثر منه مقارنة مع الطلاب كما يظهر في الجدول السابق، ومن الأسباب التي أدت إلى زيادة عدد المعلمات أيضا تدريس مادة المهارات الحياتية في هذه المرحلة للإناث مما أدى إلى ارتفاع عدد المعلمات.

- وفي المرحلة الثانوية نجد أن نسبة المعلمات أكثر من المعلمين لأن التزايد في أعداد الطالبات أكثر منه مقارنة مع الطلاب وذلك بسبب التحاق الطلاب بسوق العمل كما ذكرنا سابقا، كما أن عدد مدارس الإناث أكثر من عدد مدارس الذكور في هذه المرحلة مما يتطلب وجود عدد أكبر من المعلمات، ومن الأسباب التي أدت إلى زيادة عدد المعلمات أيضا تدريس مادة المهارات الحياتية في هذه المرحلة للإناث، مما أدى إلى ارتفاع عدد المعلمات لذا فان ارتفاع نسبة المعلمات في جميع المراحل لها ما يبررها كما ورد أعلاه.

رابعا : نسبة المديرات في كل مرحلة من مراحل التعليم العام.

الجدول (67) نسبة المديرات في كل مرحلة من مراحل التعليم

المرحلة الدراسية	2000/2001م	2005/2006م	2011/2012م
	نسبة المديرات	نسبة المديرات	نسبة المديرات
التعليم ما قبل الابتدائي	100%	100%	100%
الحلقة الأولى	66%	86%	89%
الحلقة الثانية	51%	52%	58%
المرحلة الثانوية	52%	51%	53%
المتوسط	64%	68%	73%

المصدر وزارة التربية والتعليم

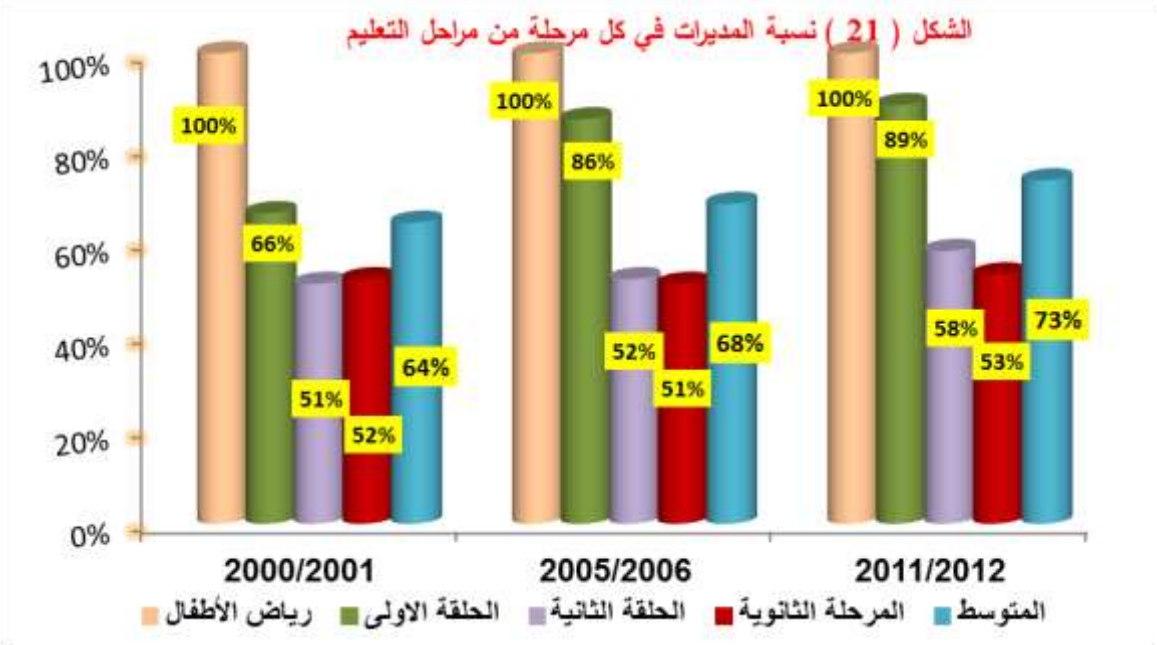

تظهر البيانات الواردة في الجدول أعلاه ما يلي :

- جميع مديري مرحلة التعليم ما قبل الابتدائي من الإناث وهذا منطقي ومبرر لأن هذه المرحلة خاصة برياض الأطفال وبالتالي فإن نسبة المديرات فيها 100٪.
- وفي الحلقة الأولى نلاحظ الارتفاع التدريجي في نسبة المديرات، وهذا يعزى إلى الأسباب التالية : تأنيث الهيئة الإدارية والتعليمية في مدارس الحلقة الأولى، ما عدا مدارس المناطق النائية والمدارس المشتركة التي تضم جميع المراحل الدراسية، وبالتالي فإن عدد المديرات يفوق عدد المديرين في جميع الفترات الزمنية الواردة في الجدول أعلاه وهذا يفسر عدم التكافؤ بين الذكور والإناث، اما الزيادة المضطردة لصالح الإناث فيعزى إلى زيادة عدد مدارس الإناث مقارنة بمدارس الذكور

- أما في الحلقة الثانية فنجد النسب أصبحت متقاربة بين الذكور والإناث في الهيئة الإدارية لتقارب أعداد مدارس الذكور ومدارس الإناث في هذه الحلقة
- وفي المرحلة الثانوية نجد أن نسبة المديرات أكثر من المديرين لأن التزايد في أعداد الطالبات أكثر منه مقارنة مع الطلاب بسبب التحاق الطلاب بسوق العمل كما ذكرنا سابقا، مما جعل عدد مدارس الإناث أكثر من عدد مدارس الذكور في هذه المرحلة مما يتطلب وجود عدد أكبر من المديرات، لذا فان ارتفاع نسبة المديرات في جميع المراحل لها ما يبررها كما ورد أعلاه

يظهر مؤشر التكافؤ بين الجنسين تساوياً حيث يقترب من (1:1) في نسبة الطالبات الإناث في كل مرحلة من مراحل التعليم، ويعزى ذلك إلى سياسات الدولة القائمة على المساواة بين الجنسين، ويعكس ذلك الالتزام الذي تم في إطار هذه السياسات أو التشريعات، مما حقق تقدما عريضاً واسعاً في تحقيق المؤشر وصولاً إلى المساواة بين الجنسين، كما أن منطلقات وأهداف السياسة التعليمية في دولة الإمارات تدعم إتاحة الفرص التعليمية المتكافئة لكل المواطنين.

ويشكل السلم التعليمي في دولة الإمارات العربية المتحدة الإطار الرئيس لتدفق النشء خلال مراحل التعليم الدراسي، إذ يبدأ السلم بمرحلة رياض الأطفال مرورا بالحلقة الأولى ومدتها (5) سنوات ثم الحلقة الثانية ومدتها (4) سنوات وانتهاءً بالمرحلة الثانوية ومدتها (3) سنوات. وهذا يشكل أساس التكافؤ بين الجنسين في التعليم، ويظهر من الفرص المتكافئة لالتحاق الجنسين في مرحلة رياض الأطفال التي تشكل المنطلق الأساسي للتدفق إلى المراحل الأخرى، وبالتالي تحقيق التكافؤ بأشكاله المختلفة انطلاقاً من هذه المرحلة،

أما في الكادر التعليمي (الهيئة الإدارية والتعليمية)فنجد ظهور الانحياز إلى الإناث، ولأسباب تتعلق بسياسة التأنيث والتي جاءت لتدعم سياسات التوطين، وتزايد الخريجات من الجامعات في المهن التعليمية، إلا أنه يصبح أقل حدة في المرحلة الثانوية لكنه بقي في المتوسط منحازا لصالح الإناث وبنسبة تصل إلى 77 ٪ في المعلمات و73٪ في المديرات.

6 -3 جودة التعليم (تحسين نوعية التعليم)

تسعى الأهداف الإستراتيجية للتربية في دولة الإمارات العربية المتحدة إلى الارتقاء بمستوى مخرجات التعليم في المستويات جميعها ، و تمكين الخريجين من امتلاك المهارات اللازمة لتلبية احتياجات سوق العمل.

وجاء بناء رؤية التعليم 2020 و التي شكلت أول نقلة نوعية من خلال إعداد خطة إستراتيجية متكاملة تضمنت المحاور والأهداف الإستراتيجية والمشروعات والبرامج التمهيدية لتطوير التعليم بالدولة في إطار رؤية واضحة الملامح أكدت التوجه نحو جودة التعليم والتطوير المستمر وقياس مخرجات التعليم.

وقد تبعتها خطط العمل التنفيذية التي ترجمت هذه المبادئ إلى مبادرات ومشروعات استهدفت جودة التعليم و تحسين مخرجات نظام التعليم في الدولة ، من خلال الجهود الآتية:

1. الاهتمام بتحسين البيئة المدرسية و توفير الأبنية المدرسية المزودة بالوسائل كافة التي من شأنها توفير مناخ تعليمي راق من حيث توفر المكيفات والمرافق الصحية والمختبرات والمعامل والملاعب وغيرها من المرافق الأساسية ، وحرصاً من الوزارة على تكافؤ الفرص لكل طلبة الدولة فقد اعتمدت نماذج تم تنفيذها وبناؤها في المناطق الحضرية المتمثلة بالمدن ومثليتها المناطق الريفية.

2. صدور القرارات الوزارية التي تستهدف تطوير المناهج لتواكب رؤية 2020 في الدولة وتحقيق التميز.
3. الاهتمام بالتنمية المهنية وتحسين مستوى أداء الهيئة التعليمية، والعمل على تدريبهم بما يتناسب مع تطور المناهج وطرق التدريس.
4. مقارنة أداء الطلبة على المستوى الوطني والدولي من خلال تطبيق الاختبارات الوطنية والدولية المتمثلة في PISA , TIMMS, PIRLS وغيرها لقياس مخرجات التعليم.
5. تطوير نظام الرقابة المدرسية والاعتماد الأكاديمي لمؤسسات التعليم العام.

وقد حققت دولة الإمارات قفزات نوعية في تحقيق أهداف التعليم للجميع ومن أهمها قانون إلزامية التعليم بدءا من الصف الأول الابتدائي إلى نهاية الصف التاسع، إضافة إلى المساواة وتكافؤ الفرص في التعليم بين الذكور والإناث إذ هو حق أساسي من حقوق المواطنين دون تمييز، والتركيز على تحسين نوعية التعليم شاملاً المناهج والأجهزة والتقنيات التربوية الحديثة، وبيئات التعليم الملائمة لاحتياجات المتعلمين وفق مستوياتهم وفروقهم الفردية، وتطوير أنظمة التقويم وتطبيقاته، وتعزيز الهوية الوطنية، وزيادة معدلات الإنفاق العام على التعليم بحيث بلغت نسبة الإنفاق على التعليم 19.5% من الإنفاق الحكومي عام 2013م، والإفادة من تقانة المعلومات والاتصالات، إذ عملت الوزارة على ربط جميع مدارس الدولة بشبكة الإنترنت، وطورت البوابة الإلكترونية للوزارة؛ لإتاحة فرص التواصل الإلكتروني مع الطلبة، وأولياء أمورهم، والمعلمين، والمجتمع المحلي، وجعلت الحصول على رخصة ICDL معياراً رئيساً للتعيين والترقية.

كما ركزت الوزارة وشركاؤها الاستراتيجيين على التحفيز بالجوائز، التي ساهمت في رفع كفايات النظام التعليمي، وإحداث تغير ملموس في العملية التربوية في الدولة، كما يبرز التعاون الدولي والإقليمي من خلال انضمام الدولة إلى اليونسكو، والأليسكو، والأيسيسكو إضافة إلى عضويتها في مكتب التربية العربي لدول الخليج، ساعية بذلك النهوض بمستوى التعليم وزيادة التكافل بين الشعوب والتعاون في وضع الإستراتيجيات التي من شأنها تطوير التربية والثقافة.

1.6.3 المؤشرات

هناك العديد من المؤشرات التربوية التي تدل على ارتفاع معدلات الجودة في نظام التعليم بدولة الإمارات العربية المتحدة:

أولا : العدد والتوزيع المئوي للمدرّسين بحسب المؤهلات الأكاديمية، والمستوى التعليمي (ما قبل الابتدائي، الابتدائي، والتعليم الثانوي الأدنى والأعلى) والنوع الاجتماعي.

الجدول (68) العدد والنسبة المئوية للمدرسين حسب المؤهلات الأكاديمية

السنة	المرحلة	ثانوية وما يعادلها	دبلوم	جامعي	دراسات عليا
2001/2000م	رياض الأطفال	15.02%	33.19%	50.05%	1.73%
	الحلقة الأولى	2.70%	35.34%	57.80%	4.17%
	الحلقة الثانية	0.42%	4.08%	86.88%	8.62%
	المرحلة الثانوية	0.05%	1.28%	85.97%	12.70%
2006/2005م	رياض الأطفال	11.96%	24.41%	61.26%	2.37%
	الحلقة الأولى	2.27%	21.39%	71.36%	4.98%
	الحلقة الثانية	0.36%	7.20%	84.76%	7.69%
	المرحلة الثانوية	0.15%	1.15%	83.88%	14.81%
2012/2011م	رياض الأطفال	6.08%	14.24%	72.77%	6.91%
	الحلقة الأولى	1.75%	13.88%	75.08%	9.29%
	الحلقة الثانية	1.15%	6.90%	72.53%	19.42%
	المرحلة الثانوية	1.10%	4.53%	80.45%	13.92%

المصدر: إدارة نظم المعلومات التعليمية- وزارة التربية والتعليم

يلاحظ من الجدول السابق بأن السياسات والتشريعات التي تعمل من خلالها وزارة التربية والتعليم اهتمت بجودة المعلم المؤهل للعمل في وزارة التربية والتعليم حيث تظهر الإحصائيات والبيانات ارتفاعا مطرداً في أعداد المعلمين الحاصلين على مؤهل جامعي بدرجة البكالوريوس في جميع المراحل الدراسية حيث كانت نسبتهم في عام 2001/2000م في مرحلة رياض الأطفال (51.78 ٪)، وارتفعت في عام 2011 / 2012م إلى (79.68٪)، وبالنسبة للحلقة الأولى فقد كانت في عام 2001/2000م (61.97 ٪)، وارتفعت إلى (84.37٪)، في عام 2011 / 2012م ، ولعل هذا التزايد في أعداد المعلمين الذي يحملون الدرجات الجامعية يدل على الجهود التي تبذلها وزارة التربية والتعليم في دولة الإمارات العربية المتحدة في تأهيل المعلمين من خلال خططها الإستراتيجية ومشاريعها، حيث إن رؤية التعليم 2020 التي أقرت عام 2000م وضعت العديد من البرامج في أجندتها من أهمها: تطوير كفاءة المعلمين وجعلت أول أهدافها الإستراتيجية أن يكون جميع المعلمين في جميع المراحل التعليمية من حملة المؤهلات الجامعية التربوية، وبناء عليه فقد أصدرت التشريعات الخاصة بتعيين المعلمين في الوزارة والتي كان أول شروطها امتلاك المعلم لمؤهل جامعي متخصص في المادة التي يدرسها، وقد جاءت استراتيجية الوزارة في

عام 2008 – 2010م لتؤكد في أهدافها على أهمية الارتقاء بأنظمة وبرامج التطوير المهني لجميع العاملين في النظام التعليمي.

وأكدت الخطة الإستراتيجية لوزارة التربية والتعليم 2010 - 2020م في هدفها الإستراتيجي الثاني على تحسين مستوى أداء الهيئات التعليمية وتنمية قدرات متخصصة في مجال التعليم لضمان تلقي جميع الطلبة نوعية تعليم عالي الجودة، وتحت هذا الهدف الإستراتيجي أقرت الوزارة العديد من المبادرات المرتبطة بتأهيل المعلم وجودته، منها تطوير نظام اختيار الهيئة التعليمية، وتصميم نظام المسار الوظيفي والفني للمعلم وتطوير أدوات تقييم أداء الهيئة التعليمية وربطه بخطة تدريبية لكل معلم، وكل هذه الجهود التي تبذلها الوزارة في مجال جودة المعلم تتماشى مع الإستراتيجية التاسعة للتعليم للجميع والتي تحرص على تحسين أوضاع المعلمين ورفع معنوياتهم وتعزيز قدراتهم المهنية.

ثانيا : معدل التلاميذ إلى الصف (PCR) بحسب المستوى التعليمي (ما قبل الابتدائي، الابتدائي، والتعليم الثانوي الأدنى والأعلى).

الجدول (69) معدل التلاميذ إلى الصف (PCR)

المرحلة الدراسية	2000 -2001م	2005 -2006م	2011 -2012م
رياض الأطفال	21	19	20
الحلقة الأولى	24	21	22
الحلقة الثانية	28	25	24
المرحلة الثانوية	25	24	22

المصدر: إدارة نظم المعلومات التعليمية - وزارة التربية والتعليم

الشكل (22) معدل التلاميذ إلى الصف بحسب المستوى التعليمي

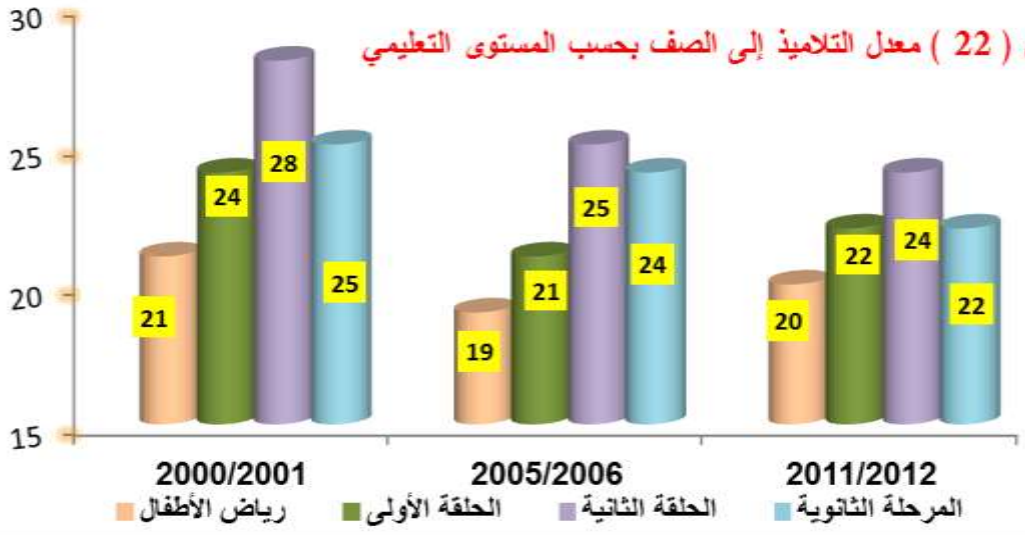

من أجل توفير بيئة تربوية وتعليمية سليمة سعت وزارة التربية والتعليم في دولة الإمارات إلى التوسع الكمي في أعداد المدارس والفصول وهذا أثر على انخفاض معدل الطلبة في كل في فصل حيث بلغ هذا المعدل في رياض الأطفال (20) طفلاً لكل فصل وفي الحلقة الأولى انخفض من (24) عام 2000 – 2001م إلى (22) طفلاً،

وكذلك في المراحل التالية من التعليم انخفض ليصل في الحلقة الثانية إلى (24) طالباً، وفي المرحلة الثانوية إلى (22) طالباً ويعود هذا الانخفاض إلى الجهود التي بذلتها وزارة التربية والتعليم في التوسع الكمي في أعداد المدارس وأعداد الفصول، ولجهود الوزارة في وضع الخطط والإستراتيجيات لتحسين البيئة التعليمية للطلبة، مما ينعكس إيجابا على أدائهم داخل الصف.

وقد تبنت الوزارة في خطتها الإستراتيجية 2010 – 2020م في الهدف الرابع تهيئة بيئة تعليمية تربوية محفزة تتلاءم مع احتياجات المتعلم، ومن خلال هذا الهدف نفذت العديد من المبادرات التي توفر هذه البيئة مثل تطوير المرافق التعليمية وتزويدها بالأجهزة والتقنيات اللازمة.

ثالثا : عدد التلاميذ إلى المعلمين (PTR)

الجدول (70) عدد التلاميذ إلى المعلمين (PTR)

عدد التلاميذ إلى المعلمين (PTR)			
المرحلة الدراسية	2001م	2006م	2011م
مرحلة ما قبل الابتدائي	18.4	18.3	17.8
مرحلة الحلقة الأولى	15.9	15.5	17.0
مرحلة الحلقة الثانية	14.5	13.9	15.6
مرحلة الثانوية	13.0	12.3	12.0

المصدر معهد اليونسكو للإحصاء

الشكل (23) عدد التلاميذ إلى المعلمين (PTR)

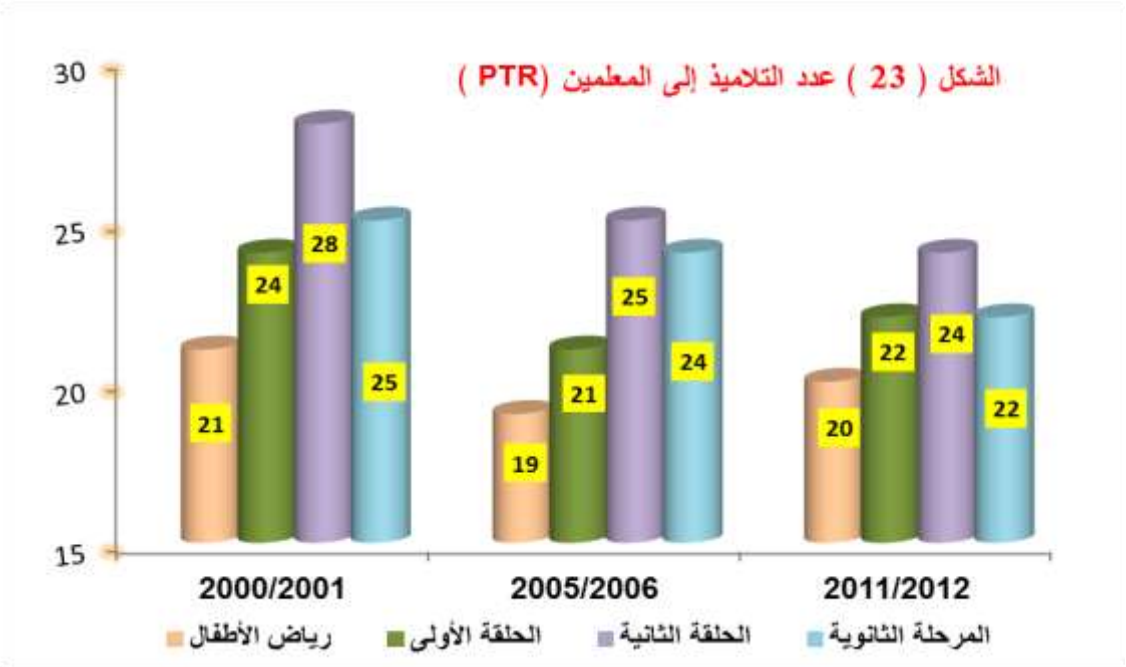

يوضح الجدول السابق عدد التلاميذ إلى المعلمين (PTR) في المراحل الدراسية المختلفة. وهي أعداد إيجابية وضمن أرقام قياسية عالمية. ولم تتجاوز هذه الأعداد في المرحلة ما قبل الابتدائي في سنوات القياس (18.4) تلميذاً لكل معلم. وفي المرحلة الابتدائية ارتفع العدد من (15.9) تلميذاً لكل معلم من 2001م إلى (17) تلميذاً لكل

معلم ويعزى هذا الإرتفاع إلى الإقبال على التعليم من قبل العائلات الوافدة التي استقرت في دولة الإمارات العربية المتحدة لما تجده من أمن وفرص عيش جيدة. وكذلك في مرحلة الحلقة الثانية حيث لم يتجاوز عدد التلاميذ إلى المعلم (14.5) تلميذاً في عام 2001م وليصبح العدد (15.6) تلميذاً لكل معلم في عام 2011م. وفي المرحلة الثانوية تراوح العدد (13) طالباً لكل معلم في عام 2001م وانخفض إلى (12) طالباً لكل معلم في عام 2011م.

رابعا: نسبة الكتب إلى التلاميذ (TPR)

الجدول (71) نسبة الكتب إلى التلاميذ (PTR)

الموضوع	التعليم ما قبل الابتدائي	الحلقة الأولى	الحلقة الثانية	التعليم الثانوي
جميع المواد الدراسية	1:1	1:1	1:1	1:1

بلغ هذا المعدل (1 : 1) لجميع مراحل التعليم في وزارة التربية والتعليم، فقد سعت وزارة التربية والتعليم في دولة الإمارات منذ إنشائها على ضمان توفير جميع المستلزمات التعليمية مجانا لجميع الطلبة في التعليم الحكومي وتوزيع الكتب المدرسية على جميع المدارس الحكومية والمؤسسات التعليمة الأخرى قبل بداية العام الدراسي، وتسعى وزارة التربية والتعليم حاليا إلى توفير الكتب والتطوير الدائم لمحتواها، بحيث تحقق الهدف الاستراتيجي الذي تسعى لتحقيقه في عام 2021م، وهو تهيئة الطالب لمجتمع المعرفة من خلال تطوير المناهج وتحقيقها لجودة عالية، وفي الوقت الحالي وسعياً لتحقيق التحول الإلكتروني للتعليم في دولة الإمارات، جاءت الوزارة بالتطبيق الأول من نوعه محلياً وعالمياً، وهو يعمل على أجهزة الـ «آي باد» كمرحلة أولى، ليوفر للطلبة المناهج الدراسية لجميع صفوف المدارس الحكومية، ومقررات الوزارة للمدارس الخاصة مجاناً.

2.6.3 التحسين النوعي لجودة التعليم

أولا : البيئة المدرسية :

1. تحسين المرافق المدرسية

الجدول (72) النسبة المئوية للمدارس التي تحتوي مصادر مياه محسنة بحسب المستوى التعليمي

المرحلـــــــــــة	نسبة المدارس
مرحلة ما قبل الابتدائي	100 ٪
مرحلة الحلقة الأولى	100 ٪
مرحلة الحلقة الثانية	100 ٪
مرحلة الثانوية	100 ٪

أولى النظام التعليمي في دولة الإمارات منذ نشأته اهتمامًا كبيرًا بالأبنية المدرسية، وحرص على تطويرها بوصفها عنصرًا أساسيًّا من البيئة المدرسية الحافزة، حيث وضعت رؤية وزارة التربية والتعليم في خططها

الإستراتيجية أن تكون الأبنية المدرسية جميعها محدثة ومجهزة بحلول عام 2020م وفقًا لأفضل المعايير ومواصفات الأمن والصحة والناحية الجمالية.

كما تضمنت الخطة أهدافًا إستراتيجية لتطوير وتحديث المباني والمرافق المدرسية وتطبيقها، وتزويدها بالوسائل التي تتلاءم مع المعايير التعليمية، بما يمكن من تنفيذ المناهج والخطط المطورة، كما كان تطوير التصاميم وإنشاؤها مسؤولية مشتركة بين وزارتي التربية والتعليم ووزارة الأشغال العامة، وقد كان لتطوير المبنى المدرسي في دولة الإمارات تاريخًا ممتدًا، يبدأ بنموذج الكويت في عام 1963م، ومن ثم تطويره بما يتلاءم مع روح العصر خلال العقود الماضية، وقد قامت وزارة التربية خلال عام 2010م بإعداد تصاميم ونماذج جديدة لمدارس الحلقة الأولى والثانوية بما يضمن خلق مناخ حيوي ومريح للطلبة ضمن المساحات الداخلية والخارجية للمدرسة والتي اعتمدت على المرونة وقابلية التكيف للتغيرات والتوسعات المستقبلية والتطورات في النظام التعليمي، ومنذ البدء في إنشاء المدارس حرصت وزارة التربية والتعليم على أن تتوافر في هذه المدارس جميع المرافق الصحية والتي تتناسب مع المرحلة العمرية للطالب.

2. التعلم الذكي

يعدُّ التعليم أحد أبرز القطاعات المؤثرة والمتأثرة بالمد التكنولوجي مما يستدعي التركيز على أهمية توظيف تقنية المعلومات في عملية التعليم والتعلم، بوصفها أساساً من أسس بناء بيئة تعلمية تفاعلية محفِّزة تواكب التطور المعرفي والتقني الذي يشهده العالم، والتحولات المستجدة في التعليم الحديث، مما يحقق للمتعلمين الحاليين والأجيال الجديدة بيئة تعليمية تفاعلية جاذبة وفق أرقى معايير الجودة.

وقد حققت الوزارة العديد من الإنجازات والمبادرات الطموحة، التي تتطلع لمسايرة الثورة التكنولوجية والتقنية التي تحيط بنا، ومن أهم هذه المبادرات برنامج محمد بن راشد للتعلم الذكي الذي أسهم في تطوير البنية التحتية للمعلومات في المدارس، وقد أطلق البرنامج عام 2012م بالتعاون مع مكتب رئاسة مجلس الوزراء وهيئة تنظيم الاتصالات، ويهدف إلى بناء بيئة مدرسية جديدة للطلاب في المدارس الحكومية جميعها ويستمر لمدة خمس سنوات، ويركز البرنامج في مرحلته التمهيدية على أربع مواد أساسية هي اللغة العربية، اللغة الإنجليزية، العلوم، الرياضيات.

كما تم تشكيل فرق فنية متخصصة للاطلاع على أفضل الممارسات العالمية في مجال التعلم الذكي للإفادة منها، وبناء خطة إستراتيجية تدعم التعلم الذكي في الدولة بما يتلاءم مع البيئة المحلية، وتعد دولة الإمارات العربية المتحدة الأولى على نطاق منطقة الشرق الأوسط في تطبيق برنامج يستهدف توظيف تقنية المعلومات في تطوير المناهج والبنية التحتية الإلكترونية لجميع المدارس الحكومية على مستوى الدولة.

أهداف برنامج التعلم الذكي الأساسية وهي:

- تحسين مستوى التعلم الحكومي في الدولة.
- إعداد قادة للمستقبل من خلال تزويدهم بمهارات جديدة تساعدهم على دخول سوق العمل ومواجهة مختلف التحديات ومساعدة الطلاب على أن يكونوا فاعلين ومتفاعلين في تلقي علومهم.
- تحسين الفرص أمام جميع الطلاب في الدولة لتلقي مستوى عالٍ من التعليم بما يتوافق مع الرؤية العامة للدولة 2021م.
- مساعدة المعنيين بالعملية التربوية على متابعةٍ شخصية أكثر دقة لأداء كل طالب، بما يساعد على تنمية مواهبه وتطوير أدائه بالتناسب مع قدراته، إضافة إلى تحقيق انسيابية في التعليم وتحويل المدرسة إلى ركن مكمّل ومتفاعل مع الطالب، مما يشجع الطلاب ويحفزهم على التحصيل العلمي، ويخفف من نسبة التسرب المدرسي، ويشجع على الابتكار والاجتهاد والمبادرة.
- ردم الهوّة التقنية بين المدرسة والمنزل، والمساعدة على إدخال عدد أكبر من أولياء أمور الطلبة إلى عالم التقنية الحديثة والمناهج العلمية الجديدة مما سينعكس على منفعة المجتمع بأطرافه جميعها.
- تعزيز علاقة الطلاب مع التقنيات الجديدة.

ولقد انطلقت المرحلة التطبيقية الأولى للبرنامج عام 2014/2013م مستهدفة الصف السابع، التي ستمتد إلى أربع سنوات لتشمل باقي المدارس الحكومية البالغ عددها 423 مدرسة، وما يقارب (150) ألف طالب، وحوالي (16) ألف معلم، إلى جانب ذلك فقد تم تزويد المدارس المستهدفة من المشروع بأحدث التقنيات العالمية وإمدادها بشبكات إلكترونية فائقة السرعة، لإتاحة الاتصال الداخلي والخارجي، فضلاً عن توفير السبورات الذكية في الفصول الدراسية، التي تتيح للمعلم شرح الدرس من خلال عرض المحتوى الإلكتروني الذي تم تطويره ليتوافق مع أهداف برنامج التعلم الذكي، وبناء على ذلك فقد بلغت نسبة تطوير المحتوى التعليمي للمواد

الأساسية الأربع 40 ٪، ولقد أضيفت في هذه المرحلة مادة التربية الوطنية، وفي الوقت نفسه لم يكن الكتاب الإلكتروني بديلاً عن الحقيبة المدرسية العادية، وإنما داعماً لها ومعززاً للتفاعل القائم بين المعلم والطالب.

وركز البرنامج على تدريب المعلمين حيث تم تدريب (83) معلماً ومعلمة من التخصصات الدراسية المقررة، إضافة إلى توفير الدعم والمشورة في استخدام التكنولوجيا من خلال تشكيل فريق لمتابعة المعلمين من الخبراء التربويين والموجهين، وتوفير مجموعة من المتخصصين لتقديم الدعم الفني، كما خضعت الإدارات المدرسية أيضاً إلى التدريب حيث نُفِّذ (20) برنامجًا تدريبيًّا يستهدف فئة الإدارات المدرسية.

3. بوابة التعلم الإلكتروني:

تعد بوابة التعلم الإلكتروني شبكة تواصل بين الطالب وولي الأمر والمعلم وإدارة المدرسة، وقد طبقت بوابة التعلم الإلكتروني عام 2012م في (51) مدرسة من المدارس التي تتوافر فيها مختبرات مجهزة، فهي تمكن الطالب من التواصل مع زملائه في المدارس الأخرى، وتبادل المعرفة بينهم إلكترونيًّا، وتعيين ولي الأمر في متابعة مستوى تحصيل الطالب (إبنه) إلكترونيًّا، ويوظفها المعلم لتحميل الدروس، والتفاعل مع الطالب وولي الأمر إلكترونيًّا، وتعد منصة جيدة لتوثيق علاقة المدرسة مع البيت، وإطلاع ولي الأمر والمعلمين والطلبة على آخر المستجدات والقرارات المنظمة للعملية التعليمية.

ثانيا: تطوير المناهج

تتضمن الخطة الإستراتيجية لوزارة التربية والتعليم 2010- 2020م أهدافًا إستراتيجية يتقدمها هدف تطوير المناهج وتحقيقها جودة عالية لتهيئة المتعلمين لمجتمع المعرفة، ويرتكز تطوير المناهج على استحداث صيغ جديدة للتعليم تواكب التطورات الحديثة في هذا المجال، والارتقاء بمستواه من حيث كفاءته وفاعليته؛ بما يحقق مزيداً من الاستجابة لاحتياجات المجتمع المتجددة، ولقد حرص تطوير المنهج التعليمي على أن يتواءم مع متطلبات مؤسسات التعليم العالي وسوق العمل ومن أهمها إصدار الوثائق الوطنية المطورة في كل من المواد الأساسية من التربية الإسلامية واللغة والعربية والعلوم والرياضيات واللغة الإنجليزية وكذلك في المواد الأخرى من المهارات الحياتية والتربية الوطنية والدراسات الاجتماعية والتربية الرياضية وتقنية المعلومات المطورة من عام 2008م وحتى عام 2011م، وأما في المرحلة الحالية فإن الإدارة تعكف على بناء إطار عام لمعايير المناهج الدراسية والتقويم للمراحل الدراسية جميعها، ولكل صف دراسي لثماني مواد دراسية تتضمن التركيز على المتعلم ليكون محوراً للعملية التعليمية التعلمية، ومواكبة متطلبات القرن الحادي والعشرين، وقدرة النظام التعليمي الإماراتي على التنافسية وتطبيق قيم العدالة والمحاسبية والشفافية والمشاركة المجتمعية وتطوير عمليات تصميم المناهج الدراسية وإستراتيجيات التعليم والتعلم والتقويم، والإنماء المهني.

ويعد التركيز على تجسير الفجوة بين التعليم العام والتعليم العالي من خلال تضمين مفردات التعليم العالي مناهج المواد في التعليم الثانوي، من أهم تطلعات الوزارة، مما يمكن المتعلم من تجاوز المرحلة التأسيسية الجامعية الأولى في الجامعة، مختصراً بذلك سنوات دراسته.

وشكلت إدارة المناهج لجاناً متخصصة لمواد الرياضيات والعلوم واللغة الإنجليزية، لدراسة عدد من السلاسل العالمية للوقوف على أكثرها انسجاماً مع الأهداف التربوية، وقد تم اختيار سلسلة (سكوت فورسمان) لمادة الرياضيات، وسلسلة (هاركورت) لمادة العلوم، وسلسة UAE PARADE لمادة اللغة الإنجليزية للحلقة الأولى من التعليم الأساسي ثم سلسلة UAESIKLLS IN ENGLISH للحلقة الثانية والمرحلة الثانوية، حيث بدأت عملية تطبيقها بدءاً من العام الدراسي 2001/2000 للغة الإنجليزية، وفي العام الدراسي 2004/2003 لمادتي العلوم والرياضيات.

كما تأتي فكرة تحميل المقررات الدراسية على موقع (أبل ستور) لتمكين الطلبة والمعلمين من تصفحها والإفادة منها في أي مكان وزمان تلبية لمتطلبات العصر، وتحرص إدارة المناهج على التواصل عبر وسائل التواصل الاجتماعي من خلال تويتر وموقع وزارة التربية والتعليم لاستقبال الملاحظات والرد عليها.

ثالثا : التنمية المهنية

توضح الإحصاءات العامة للمعلمين المشتغلين في المدارس الحكومية أن نسبة المعلمين المتدربين بلغت 100٪ في المراحل الدراسية جميعها، ولقد سعت وزارة التربية والتعليم إلى تطوير نوعية التدريب الذي يمكن أن يسهم في تحسن مخرجات التعليم، فاستحدثت عام 2007م إدارة التدريب والتطوير المهني تماشيًا مع هدفها الإستراتيجي السادس ضمن الخطة الإستراتيجية لعام 2007م الذي ينص على الارتقاء بالأنظمة وبرامج التطوير المهني للعاملين في النظام التعليمي كافة، وقد عملت هذه الإدارة منذ نشأتها على تركيز الجهود في مجال التنمية المهنية لتحسين التعليم، ورفع جودته بما يتوافق مع أفضل المعايير والممارسات التربوية الحديثة، وخلال السنوات الماضية تم تدريب أغلب العاملين في الميدان التربوي من الفئات التخصصية التي تشمل المعلمين والموجهين والفئات الفنية وأمناء المختبرات ومصادر التعلم، والاختصاصيين الاجتماعيين والنفسيين.

الجدول (73) أعداد المتدربين ونسبتهم من المجموع العام للهيئات التعليمية

العـــــام	عدد المتدربين	نسبة المتدربين من المجموع العام للهيئات التعليمية
2010م	9260	٪61
2011م	12541	٪81
2012م	10604	٪70

المصدر: وزارة التربية والتعليم

وقد تضمنت الخطط الإستراتيجية لإدارة التدريب والتطوير المهني مجموعة من المبادرات والمشاريع والبرامج التدريبية التي استهدفت بالتطوير مديري ومديرات المدارس والمعلمين والتوجيه التربوي فكان أهمها:

1. برنامج القيادات المدرسية

يهدف البرنامج إلى رفع مستوى كفايات القيادات المدرسية ليوازي المستويات المتعارف عليها دولياً، ولتعزيز جودة التعليم، كما يهدف إلى تأهيل الصف الثاني من القيادات المدرسية، ويستهدف البرنامج مديري ومديرات المدارس ومساعدي ومساعدات المديرين والموجهين ونخبة من المعلمين المتميزين. وفي المرحلتين الأولى والثانية (2007- 2008م) تم التركيز على مهارات الحاسب الآلي والحصول على الرخصة الدولية لقيادة الحاسب الآلي ومهارات اللغة الإنجليزية الأساسية، أما في المرحلة الثالثة فقد ركزت على منح شهادة القادة التربوية بهدف تدريب القيادات المدرسية على الاستخدام الفعال للبيانات في تطوير عمل المدرسة وبناء مجتمع مدرسي دائم التعلم والمشاركة المجتمعية الفعالة وتطوير الممارسات الفاعلة لمدير المدرسة، ليصبح مؤهلاً للحصول على الرخصة المهنية.

2. برامج تأهيل وتدريب المعلمين

يهدف هذا البرنامج إلى تهيئة المعلمين الجدد من المواطنين وغير المواطنين للعمل في التدريس وكذلك لرفع مستوى أداء المعلمين الموجودين في الخدمة والوصول بكفايتهم التدريسية إلى مستوى الاتقان، ويتم ذلك من خلال تطوير كفايات المعلمين في عدة مجالات من أهمها طرائق التدريس وإستراتيجيات التعليم والتعلم، وخصائص نمو التلاميذ واستخدام الوسائط والتقنيات التعليمية والقياس والتقويم التربوي وتحسين بيئة التعلم والإدارة الصفية إضافة إلى إعداد البحوث والدراسات العلمية والتربوية.

ويتم تصنيف المتدربين حسب احتياجاتهم التدريبية ومن ثم بناء خطة تدريبية متكاملة في ضوء التصنيف والاحتياجات مع مراعاة الحداثة للمادة العلمية والتربوية، وتهتم مرحلة التدريب بالجانب التطبيقي للمادة واستخدام التقنيات بفاعلية وتوظيف الأساليب الحديثة للتعليم والتدريب، ويتم التقييم المباشر للبرنامج لكل من المدرب والمتدرب خلال التدريب، أما بعد انتهاء التدريب فيتم تقويم المتدربين في ضوء نتائج انتقال أثر التدريب من خلال متابعة أثر التدريب في الميدان التربوي.

3. برامج تأهيل وتدريب الموجهين

هو برنامج متقدم يهدف إلى تأهيل المرشحين لوظيفة موجه فني أو موجه إدارة مدرسية من المعلمين ومديري المدارس للقيام بمهام التوجيه التربوي وفق كفايات تلبي حاجاتهم الفعلية، وذلك لسد حاجة الميدان التربوي من الموجهين، والاستفادة من العناصر المتميزة من المواطنين والوافدين وحفزهم للعمل.

ويتم تنفيذ البرنامج بواقع شهرين سنويًا من خلال أربع مراحل وهي:

- اختيار المرشحين ممن تنطبق عليهم معايير الاختيار المعتمدة.
- إجراء اختبار تحريري، ثم مقابلات شخصية للمرشحين.
- تنفيذ دورة تدريبية بمعدل 40 ساعة تدريبية.
- تدريب ميداني عملي للمرشحين وقياس أثر التدريب

يتضمن البرنامج التدريب على الكفايات الأساسية لعمل الموجه التربوي وموجه الإدارة المدرسية وتعريف المستهدفين بالأساليب الإشرافية الفردية والجمعية وتوظيفها توظيفًا فعالًا في الميدان التربوي، وتعريفهم بالأدوار الجديدة للموجه في ظل الاتجاهات التربوية الحديثة، وتنمية اتجاهاتهم الإيجابية نح والمهنة، وتدريبهم على مهارات البحث والدراسة وتوظيفها لخدمة عملية الإشراف التربوي.

رابعا : تطوير الأداء المدرسي

ولقد شهدت مدارس الدولة عملية تطوير وتحديث شاملة، لتصبح الحاجة ملحة لأهمية تغيير النمط السائد لمهام وأدوار الموجهين في الرقابة المدرسية، حيث يرتكز عملهم على تعزيز جهود تنمية مهارات المعلمين وقدرات الإدارات المدرسية، ومنه إلى الارتقاء بجودة الخدمة التعليمية، ورفع مستوى تحصيل الطلبة، بما يساير المعايير العالمية.

1. مشروع الاعتماد المدرسي

تبنت الوزارة تنفيذ مشروع (الاعتماد المدرسي) الذي يستند إلى مجموعة من المعايير لتقييم أداء المدرسة من منظور شمولي ويشمل المشروع المدارس الحكومية والخاصة، ووفقا لعمليات وآليات التقييم، حيث يتم تقييم جميع عناصر المنظومة التعليمية في المدرسة للوقوف على مستواها الحقيقي، ومن ثم اعتمادها أكاديميا، أو توجيه مجموعة من الخطط والبرامج التحسينية للارتقاء بأدائها الذي يحتاج للدعم والتحسين.

ويقوم بعملية التقييم فريق من المُقَيمين الذين تم إعدادهم وفق معايير عالمية ليكونوا مُقَيمين معتمدين دولياً وهم من الموجهين ومديري المدارس وعددهم أكثر من (100) مقيم، وقد شمل الاعتماد المدرسي تقييم(420) مدرسة حكومة و(156) مدرسة خاصة.

هذا وقد حقق الاعتماد المدرسي نقلة نوعية في أداء المدارس التي شملتها عملية التقييم، من خلال ترتيب أوضاع المدارس وإعادة تنظيمها وتمكين العمليات التربوية المرتبطة بها، بحيث ترتكز عملية الترتيب والتنظيم والتطوير على أسس منهجية علمية وتربوية، لتكوين شخصيات طلابية متكاملة، واثقة بقدراتها الشخصية، مؤهلة للخوض والتعايش في عالم متجدد المعرفة.

واستكملت الوزارة تعميم مشروع الاعتماد المدرسي على المدارس الحكومية جميعها مع نهاية 2013م، وقد تم تقديم نتائج التقييم إلى المناطق التعليمية وإلى الإدارات المختلفة بوزارة التربية والتعليم إضافة إلى المدارس وأولياء الأمور والطلاب، والتقرير السنوي وما يحتويه من توصيات يتم تنفيذها من قبل وزارة التربية والتعليم ومديري المدارس والمعلمين والطلاب وأولياء الأمور.

أهم نتائج الاعتماد المدرسي لعام 2011- 2012م

أظهرت النتائج العامة لأداء المدارس الحكومية في دولة الإمارات أن نسبة المدارس المصنفة في فئة فعال للغاية في مجال القيادة المدرسية 35٪، وفي مجال المدرسة كمجتمع 71٪، وفي مجال التطور الشخصي والاجتماعي للطلاب 66٪، بينما لم تتجاوز 25٪ في مجال جودة البيئة الصفية، 35٪ في مجال نتائج التحصيل الطلابي

وتقدمهم وهما أهم مجالين يقيسان مدخلات ومخرجات التعلم للطلبة ويعول عليهما في رفع جودة التعليم، وكذلك أظهرت النتائج نسب صغيرة تراوحت بين 1٪ إلى 6٪ للأداء غير الفعال في المدارس.

الشكل (24) تقييم أداء المدارس الحكومية وفق مجال التركيز 2009 - 2013

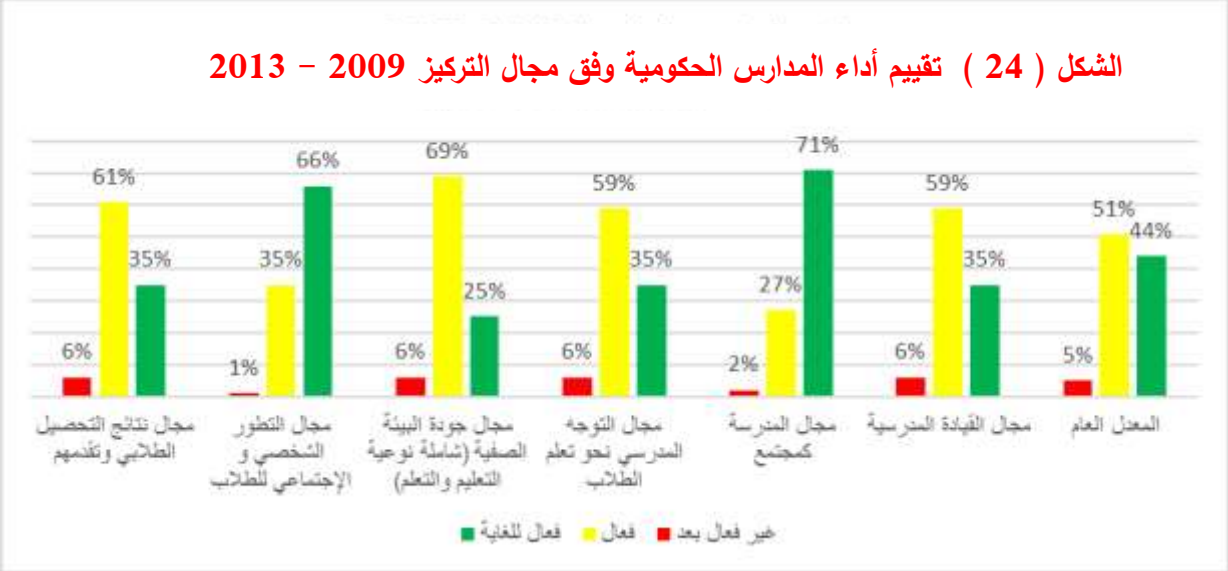

المصدر: وزارة التربية والتعليم

وبالمقارنة بين أداء مدارس البنين ومدارس البنات يظهر التفاوت في الأداء حيث أظهرت النتائج أن مدارس البنات تفوقت على مدارس البنين في جميع مجالات التركيز وخاصة في مجالي التحصيل الطلابي والبيئة الصفية، حيث أحرزت مدارس البنات 49٪ تقدير فعال للغاية في التحصيل الطلابي، بينما في مدارس البنين لم تتجاوز نسبة 12٪، وفي مجال البيئة الصفية أحرزت مدارس البنات نسبة 35٪ بينما لم تتجاوز مدارس البنين نسبة 12٪.

الشكل (25) تقييم أداء المدارس الحكومية (بنين) وفق مجال التركيز 2009 - 2013

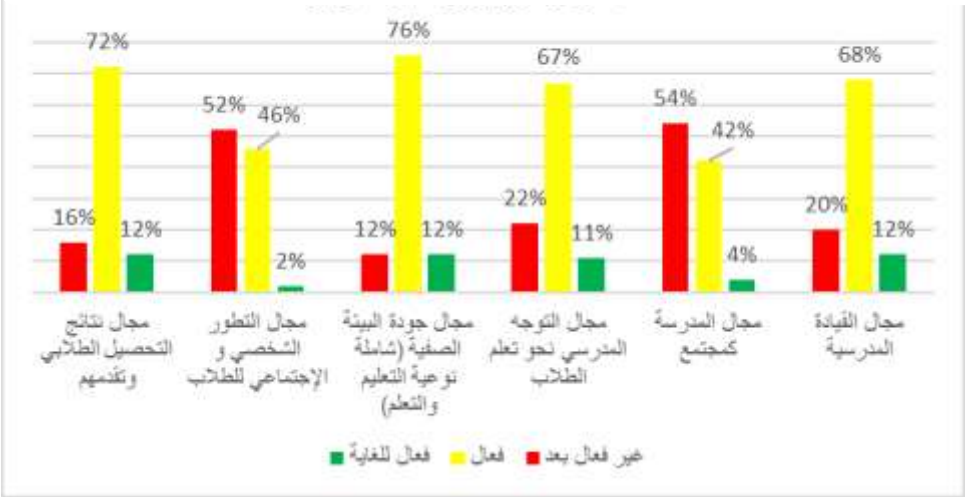

المصدر: وزارة التربية والتعليم

الشكل (26) تقييم أداء المدارس الحكومية (بنات) وفق مجال التركيز 2009 - 2013

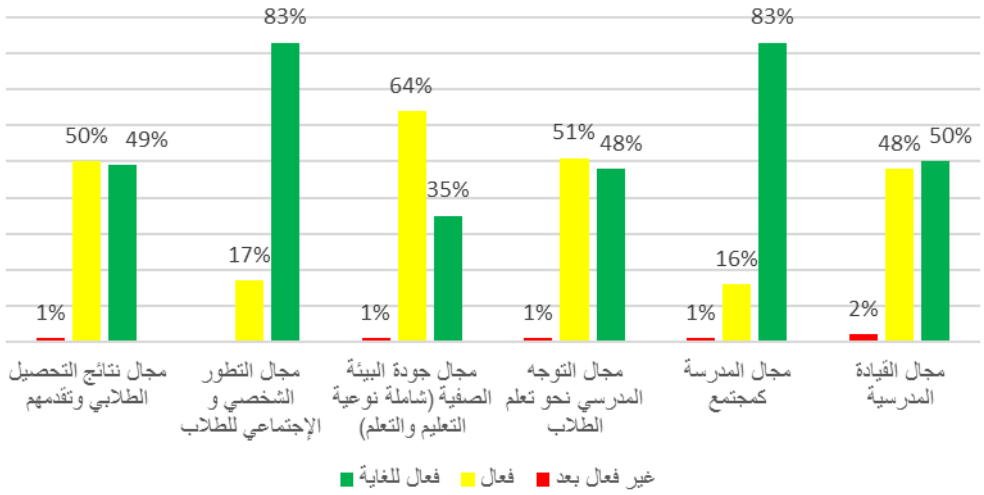

المصدر: وزارة التربية والتعليم

2. التوجيه والرقابة المدرسية

جاءت عملية الرقابة على المدارس الحكومية منسجمة ومنبثقة عن إستراتيجية وزارة التربية والتعليم 2010-2020م وتحديداً هدفها الإستراتيجي:(ضمان جودة الأداء التعليمي والتربوي في المدرسة)، فقد قامت إدارة التوجيه والرقابة على المدارس الحكومية في وزارة التربية ببناء نظام لعملية الرقابة يهدف إلى ترسيخ جودة الأداء التعليمي في المدارس الحكومية ورياض الأطفال ومراكز تعليم الكبار، وذلك من خلال :

- دعم وتعزيز عناصر القوة في أداء المدرسة.
- معالجة نقاط الضعف أ وتلك التي تحتاج إلى تحسين.
- إزالة الممارسات السلبية في الأداء.
- إضافة ممارسات مؤثرة في تحسين الأداء.
- عملية تشخيص أداء النظام التعليمي في المدارس الحكومية.

ج

وتهدف عملية الرقابة على المدارس الحكومية إلى تحقيق الأهداف الآتية :

- تحقيق جودة الأداء العام للمدارس الحكومية ورياض الأطفال.
- التحسين والتطوير المستمر للأداء المؤسسي للمدرسة.
- الارتقاء بالمستوى التحصيلي والتطور الشخصي للطلاب لتجويد مخرجات النظام التعليمي في الدولة.
- ترسيخ أنماط جديدة من العلاقات المهنية بين عناصر النظام التعليمي (موجه – معلم – مدير) قائمة على التشاركية في التخطيط والتنفيذ والمتابعة والتقويم.

- تحقيق التكاملية في الأدوار بين إدارة التوجيه والرقابة على المدارس الحكومية وشركائها الإستراتيجيين وأهمهم إدارة الاعتماد المدرسي.
- مواكبة التوجهات العالمية في تقييم أداء المدرسة باعتبارها مؤسسة تربوية من خلال مقيمين متخصصين ومستقلين.
- تطبيق مبدأي التحفيز والمساءلة في ضوء نتائج عمليات الرقابة الدورية.

وتأتي الرقابة المدرسية لتتكامل مع مشروع الاعتماد المدرسي، التي تسعى للتركيز على تقييم تفاصيل أخرى في العملية التعليمية نفسها، وتوجيه الخطط العلاجية اللازمة لرفع مستوى الأداء. وقد أعلنت الوزارة تطبيق برنامج عملية الرقابة المدرسية بجميع المدارس الحكومية في العام 2012- 2013م بما يكفل جودتها.

وقبل التنفيذ الفعلي لعملية الرقابة تم التدريب والإعداد المهني(الفني) للموجهين في ضوء المهام الجديدة للتوجيه التربوي، بحيث يتم بناء قدرات الموجهين في التقييم المؤسسي المتكامل وتمكينهم من توظيف أدوات الرقابة على المدارس الحكومية بفاعلية، إضافة إلى تهيئة الميدان التربوي وتوعيته بعملية الرقابة.

وقد تم تجريب عملية الرقابة بتطبيقه فعلياً في بعض المدارس المختارة التي تتبع عدداً من المناطق التعليمية. وقد ركزت إدارة التوجيه والرقابة على المدارس الحكومية وبالتعاون مع إدارت المناطق التعليمية على تقديم الدعم والتحسين للمدارس المستهدفة في عملية الرقابة والبالغ عددها (193) مدرسة وروضة من مجموع المدارس البالغ (419) مدرسة بنسبة 46% من مجموع عدد المدارس، ومن الجدير بالذكر أن(62) مدرسة وبنسبة32٪ قد حققت معايير الرقابة الكاملة. وأن معظم المدارس استمرت خلال الفصل الدراسي الأول من عام 2013-2014م في تنفيذ خطط الدعم والتحسين في المدارس التي لم تنهها بعد والتي بلغت (132) مدرسة والتي تشكل 68% من مجموع عدد المدارس التي خضعت لعملية الرقابة في العام الدراسي 2012/2013م.

ويعتبر جهاز الرقابة في هيئة المعرفة والتنمية البشرية الذي يعنى بالرقابة على المدارس الخاصة في دبي أول جهاز رقابي للمدارس في دولة الإمارات وقد تم تنفيذ زيارات الرقابة من عام 2008- 2009م لعدد (109) مدرسة وليصل إلى (143) مدرسة، وقد كان لمعيار الجودة الذي وضعه جهاز الرقابة المدرسية الأثر الإيجابي في رفع مستويات جودة المدارس الخاصة حيث تظهر البيانات الصادرة عن هيئة المعرفة والتنمية البشرية في دبي أن (51) مدرسة خاصة في دبي تقدم تعليماً بمستوى جيد بعد أن كان عددها (32) مدرسة في العام 2008- 2009م وانخفض عدد المدارس ذات الأداء الضعيف من (17) مدرسة خاصة في العام الدراسي 2008- 2009م إلى (13) مدرسة في العام 2012- 2013م، كما انخفض عدد الطلبة الذين يتلقون تعليمهم في مدارس خاصة ضعيفة الأداء من (15757) طالبًا وطالبة بنسبة (14٪) عام 2008- 2009م إلى (14049) 6٪ في العام الدراسي 2012- 2013م، وزاد عدد الطلبة الذين يتلقون تعليمهم في مدارس خاصة ذات أداء متميز (3098) أقل من 3٪ في العام الدراسي 2008- 2009م إلى (20435) طالباً 9٪ في العام الدراسي 2012- 2013م.

خامسا : مخرجات التعليم

تركز رؤية وزارة التربية والتعليم على رفع كفايات التعليم الأساسي المحددة وطنياً ولاسيما القرائية وتعلم الحساب والمهارات الحياتية وفق المراحل التعليمية المختلفة، لذلك تتوجه الوزارة إلى تطبيق اختبارات وطنية ودولية يتم فيها قياس أداء طلبة الصفوف المستهدفة في مدارس الدولة جميعها من خلال معايير جودة موحدة وطنيًّا تضمن الحصول على بيانات دقيقة عن أداء الطلبة في دولة الإمارات مما يطور منظومة التعليم في المستقبل، كما تسهم هذه البيانات في التخطيط لتطوير الأداء المستقبلي والعمل على تطوير المهارات الأساسية في القراءة والكتابة والعلوم والرياضيات ومهارات التفكير وتقديم تغذية راجعة لكل من يعمل في الميدان التربوي، وتعمد الوزارة إلى تحسين مخرجات المنهج الدراسي وتطوير إستراتيجيات التعليم والتعلم والتقويم الموجهة للطالب بما يتوافق مع معايير الجودة العالمية بناءً على نتائج التحليل والمعلومات والبيانات والإحصاءات المدرجة في تقارير الاختبارات الوطنية والدولية، إضافة إلى تأهيل المعلم والارتقاء بمستوى مهاراته وإمكاناته وخبراته؛ ليكون متمكنًا من مادته، ومطورًا لها، وموظفًا إستراتيجيات التعليم التي تلبي احتياجات الطالب وترتقي بأدائه، وبذلك يعد الاختبار الوطني مرآة حقيقية لجودة المنهاج وأساليب تعليمه وتعلمه وتقويمه وتقييمه، حيث استفادت الدولة من نتائج عام 2011م ليتم إضافة اختبار الإملاء الاستماعي للغتين العربية والإنجليزية، مما أسهم في تحسين نتائج الطلبة في هذا الفرع.

1. الاختبارات الوطنية

طبقت وزارة التربية والتعليم برنامج الاختبارات الوطنية عام 2002 على طلبة دولة الإمارات في الصفوف الثالث والخامس والسابع والتاسع في مدارس الدولة جميعها، حيث تم التعاون مع المجلس الأسترالي للبحوث التربوية بهدف تطوير الاختبارات الوطنية وتشكيل لجان من المختصين في المناهج والتقويم لدراسة بنائية الاختبارات الوطنية من حيث المعايير والمحتويات والأسئلة، وتقيس الاختبارات مستويات إتقان الطالب للمهارات الأساسية في القراءة والكتابة والعلوم والرياضيات ومهارات التفكير، والتي تتدرج في صعوبتها من الاسترجاع والتذكر إلى التحليل والتقويم. مع مراعاة درجة الصعوبة بحيث يتم توزيع الأسئلة تدريجيًّا من الأسهل فالأصعب، متضمنة عددًا من الفقرات الاختبارية، منها، الموضوعي الذي تعتمد إجابته على الاختيار المتعدد، ومنها، غير الموضوعي الذي يعتمد على الإجابات القصيرة أو الطويلة المفتوحة، وفي الأسئلة الموضوعية يتم قياس المهارات التي يتمكن منها الطالب، أما الأسئلة غير الموضوعية فتقيس مستوى ودرجة إتقان ومعرفة وفهم الطالب لمهارة معينة، متمثلة في اختبارات الكتابة والإملاء في اللغتين العربية والإنجليزية، وقد شملت عينة الاختبار لعام 2012م - بتوجيهات من معالي وزير التربية والتعليم- طلبة وطالبات المدارس الخاصة المطبقة لمنهاج وزارة التربية والتعليم للمراحل نفسها وهي صفوف الثالث والخامس والسابع والتاسع إضافة إلى طلبة وطالبات المدارس الحكومية.

نتائج الاختبارات الوطنية.

يتم تحليل نتائج الطلبة في الاختبارات الوطنية اعتماداً على المتوسط الحسابي لعلامات الطالب في كل مادة دراسية من المواد الأربع الرئيسة، استناداً إلى المتوسط الحسابي الدولي (500) درجة، حيث يتم في كل عام مقارنة نتائج العام الحالي مع نتائج العام السابق بهدف قياس نسبة التحسن في أدائهم، ولقد وصل عدد الطلبة

المشمولين في الاختبارات الوطنية عام 2012م إلى (60000) طالب في دبي والإمارات الشمالية، ينتسب (40000) طالب إلى مدارس حكومية، وينتسب (20000) طالب إلى المدارس الخاصة المطبقة لمنهاج وزارة التربية والتعليم.

مستوى أداء الطلبة في المواد المستهدفة

اللغة العربية (قراءة)

الشكل (27) نتائج الاختبارات الوطنية في اللغة العربية – قراءة 2010 – 2013

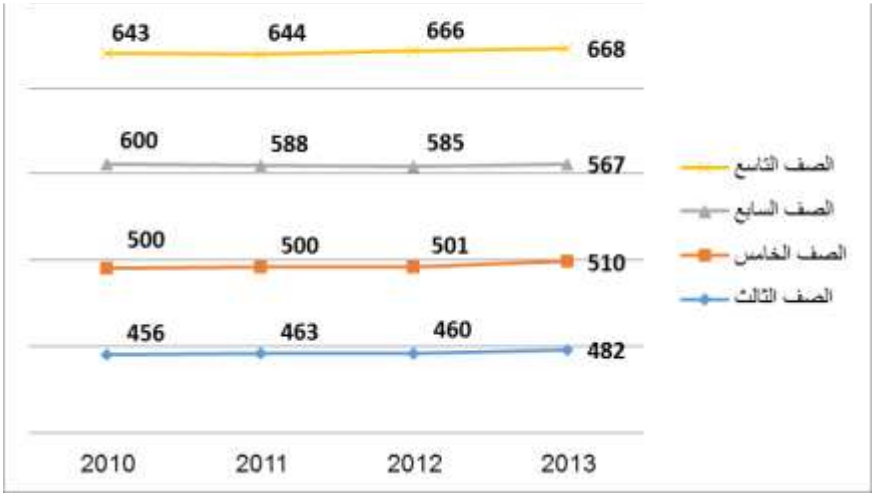

المصدر : وزارة التربية والتعليم

يقدم الشكل السابق ملخصا عن مستوى أداء الطلبة في مهارة القراءة في اللغة العربية بحسب المرحلة الدراسية منذ عام 2010م وحتى عام 2013م، حيث يوضح الشكل مدى تطور أداء الطلبة في الصف الثالث حيث إنه في عام 2013م ارتفع المستوى بمعدل (26) درجة عن مستوى أداء الطلبة في المرحلة نفسها في عام 2010م، أما طلبة الصف الخامس فقد أظهروا تطورا طفيفًا بمعدل (10) درجات من عام 2010م حتى عام 2013م، وبالعكس فقد لوحظ تدني مستوى أداء طلبة الصف السابع تدريجيًّا، ويتم حاليًّا دراسة ذلك التغير في المستوى ومحاولة الارتقاء بالمناهج التعليمية والاستفادة من المعطيات من الاختبارات الوطنية، أما طلبة الصف التاسع فقد أبدوا تطورًا ملحوظًا منذ عام 2010م بمعدل (643) حيث بلغ عام 2012م معدل (666) درجة وقد أثبت استمرار محافظة طلبة الصف التاسع على هذا المستوى في عام 2013م حيث حصلوا على (668) درجة.

أشارت نتائج الاختبارات لعام 2013 إلى وجود تحسن في مستوى أداء الطلبة في المراحل الدراسية كافة ، ولكن لوحظ وجود اختلاف في مستوى أداء الطلبة في الاختبارات الوطنية في بعض المراحل الدراسية، ففي عام 2012م لوحظ أن نسبة (22.1٪) من طلبة الصف الثالث حصلوا على أعلى من المتوقع ومساويًا لمستوى الأداء المتوقع لطلبة الصف التاسع، بينما كان مستوى أداء (0.3٪) من طلبة الصف التاسع أدنى من المستوى المتوقع

ليتساوى بذلك مع مستوى الصف الثالث، ومن الجدير بالذكر أنه في عام 2013م ارتفع أداء طلبة الصف التاسع بنسبة (92.6٪) ليندرج ضمن المستوى المطلوب للمرحلة، في حين ارتفعت نسبة طلاب الصف الثالث المدرجين لتصبح (24.5٪) أعلى من المستوى المطلوب، وكذلك يلاحظ ارتفاع نسبة طلبة الصف الخامس والسابع المشمولين ضمن المستوى المطلوب ليصل(91.1٪) من طلبة الصف السابع ضمن نطاق المستوى المطلوب، في حين كان (85.1٪) منهم فقط ضمن النطاق في عام 2012م، ويعزى هذا الارتفاع إلى زيادة وعي المجتمع والمدرسة حيث تقوم معظم المدارس بتدريب الطلبة على نمط الاختبارات الوطنية خصوصًا في المرحلة التأسيسية وبذلك يعتاد الطالب على نوعية الأسئلة ويسهل عليه حلها.

الرياضيات

الشكل (28) نتائج الاختبارات الوطنية في الرياضيات للأعوام 2010 - 2013

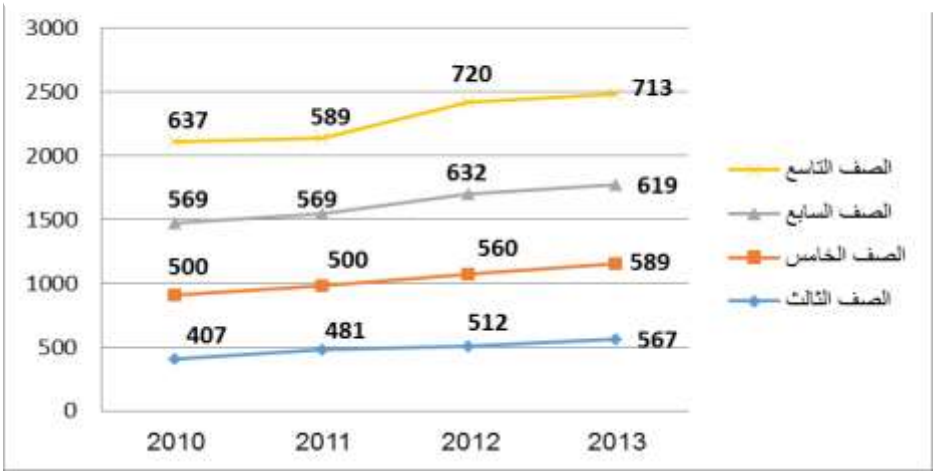

المصدر : وزارة التربية والتعليم

استناداً إلى معايير مادة الرياضيات فقد أثبتت النتائج تقدمًا إيجابيًّا في أداء الطلبة في عام 2012م عن أدائهم في العام 2011م، حيث لوحظ ارتفاع أداء طلبة الصف الثالث بمعدل (160) درجه في عام 2013م عنه في عام 2010م، وارتفع أداء طلبة الصف الخامس بمعدل (89) درجة عن مستوى أدائهم في 2010م والذي كان (500) درجة، أما طلبة الصف السابع فقد ارتفع أداؤهم ليبلغ (632) في عام 2012م، ويعد الارتفاع ملحوظًا لطلبة الصف التاسع حيث بلغت درجاتهم (720) في عام 2012م بعدما تدنت في عام 2011، وذلك يعود إلى ثبات الاختبار حيث تم الاعتماد على منهجية تقويم دقيقة بتكرار عدد من الأسئلة لقياس مدى تمكن الطلبة منها، كما أنه اتسم بالاتساع وهو ما أثبتته نتائج طلبة الصف التاسع وتفوقهم في مهارات التفكير العليا مقارنة ببقية المراحل الدراسية، وجاء الفرق بسيطًا بين أداء الإناث والذكور في اختبار الرياضيات.

في حين أظهر تحليل نتائج الاختبارات في عام 2013م أن (45٪) من طلبة الصف الثالث أدرجوا ضمن المستوى المطلوب، كما حقق (53.1٪) تقريبًا من طلبة الصف الثالث أداء فوق المستوى المطلوب، والذي كان في عام 2012م ما يقارب (40.4٪) فقط وهو ما يفوق القيمة المتوقعة، والتي تبلغ (16٪)، وفي الصف الخامس تعد نسبة من حققوا أعلى من المستوى المطلوب (29.9٪) وهي نسبة مرتفعة بشكل بسيط جدًا عن نسبة الطلبة في نفس الفئة لعام 2012م وهي (28.2٪)، وهي أيضا تفوق القيمة المتوقعة التي تبلغ (16٪). في حين أن النتائج التي تحققت في الصفين السابع والتاسع في هذه الفئة قريبة من القيم المتوقعة.

كما أن هناك جانباً إيجابياً تمت ملاحظته في جميع الصفوف الدراسية يتمثل في أن نسبة الطلبة الذين يحققون أدنى مستوى من الأداء أقل من القيمة المتوقعة بنسبة(16٪) تقريباً، وتقل هذه النسبة لدرجة لاتكاد تذكر في كلا الصفين الثالث والخامس.

اللغة الإنجليزية (قراءة)

الشكل (29) نتائج الاختبارات الوطنية في اللغة الإنجليزية- قراءة للأعوام 2010 - 2013

المصدر : وزارة التربية والتعليم

يقدم الشكل السابق ملخصا عن مستوى أداء الطلبة في مهارة القراءة في اللغة الإنجليزية ولقد تحسنت نتائج أداء الطلبة في اختبار مهارة القراءة في اللغة الإنجليزية عام 2012م عنه في عام 2011، وأوضحت النتائج تفاوتاً وتذبذباً في مستوى أداء الطلبة ومتدرجة من الضعيف إلى الممتاز بناءً على نتائجهم في اختبار القراءة، حيث حقق أداء الطلبة مستويات أوسع انتشاراً وفق تقديراتهم، وكان تنوع هذا الانتشار على كافة المستويات من الأدنى إلى الأعلى متجليًا أكثر عند الذكور منه عند الإناث، ومن الجدير بالذكر أن أداءهم في فرعي المفردات واسترجاع المعلومات وتذكرها حقق مستوى أفضل من مستوى أدائهم في فرعي التفكر والتفسير.

2. الاختبارات الدولية

تسعى وزارة التربية والتعليم من خلال مشاركة الطلبة في الاختبارات الدولية إلى دراسة فعالية المناهج المطبقة وطرق تدريسها، وذلك لتطوير المنظومة التعليمية استنادا إلى مستوى أداء الطلبة وإظهار نقاط القوة ونقاط الضعف في عملية التعليم، إضافة إلى تقييم أنظمة التعليم الخاص والحصول على بيانات شاملة ومقارنات دولية للمفاهيم والمفردات التي تعلمها الطلبة.

- اختبـــار PISA

الأهداف الرئيسة للبرنامج الدولي لتقييم الطلبة PISA :

يعنى اختبار PISA بعدة نواحي أهمها الطالب والمعلم ومدير المدرسة وليس فقط مقياس تعلم الطلبة، وذلك لقياس مدى التعلم والبيئة المحيطة به، بحيث ينهي الطلبة تقييمًا يقيس مستوى معرفتهم ومهاراتهم في ثلاثة مجالات محددة: القراءة والرياضيات والعلوم، كما يقيس هذا التقييم مهارة حل المشكلات في تلك المواد دون التركيز على محتوى المناهج الدراسية، ولكنها تركز على المعرفة والمهارات الأساسية التي يحتاجها الطالب في حياتهم وواقعهم العملي.

الشكل (30) نتائج طلبة الإمارات في اختبار PISA 2009

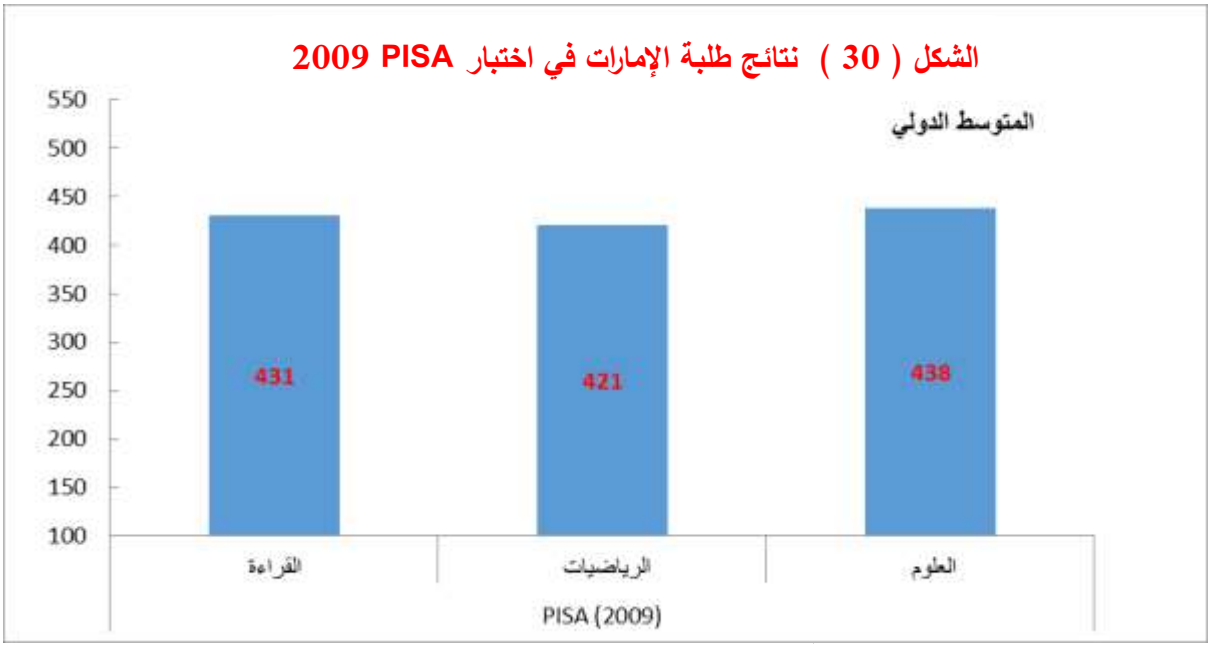

– أداء طلبة الإمارات في القراءة من منظور دولي PISA

حقق طلبة دولة الإمارات متوسط درجات من (431) درجة في معيار معرفة القراءة الشامل، وبذلك تكون دولة الإمارات الأولى إقليميًّا على مستوى الدول العربية.

– أداء معرفة الرياضيات من منظور دولي

حقق طلبة الإمارات متوسط (421 درجة) في معيار الرياضيات الشامل، وهي الأولى بين الدول العربية.

- أداء معرفة العلوم من منظور دولي

حقق طلبة الإمارات متوسط بلغ (438) نقطة على مقياس معرفة العلوم، وهي تعتبر الأولى على مستوى الدول العربية المشاركة في الاختبار.

- اختبار TIMSS

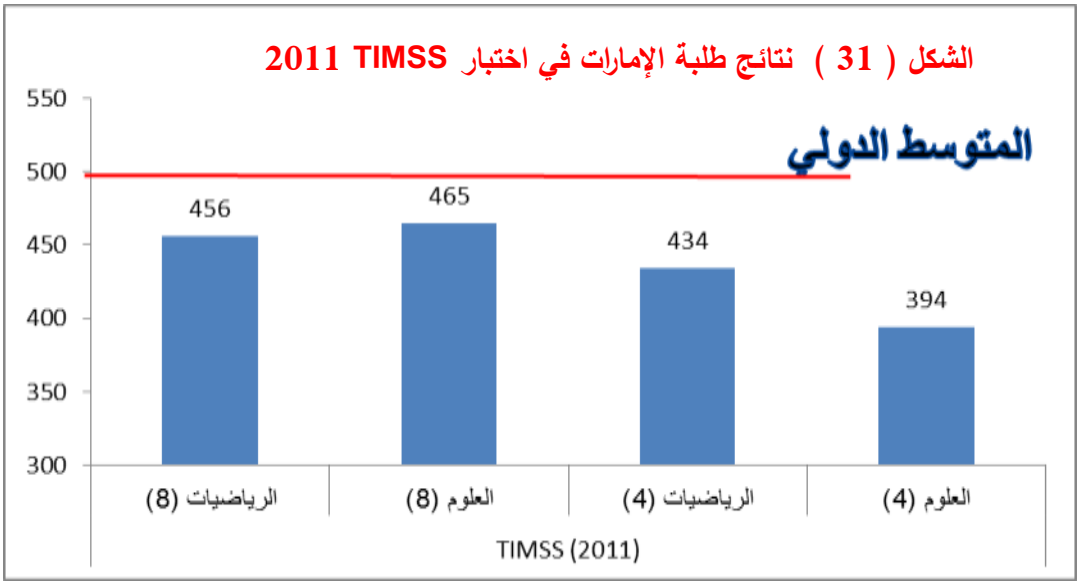

المصدر : وزارة التربية والتعليم

كما يظهر الشكل السابق، فقد حقق طلبة الصف الرابع في دولة الإمارات العربية المتحدة وأقرانهم في البحرين النتائج الأعلى بين الدول العربية المشاركة في اختبار 2011م TIMSS، فقد بلغ معدل الطلبة في الرياضيات 434. ومن المثير للاهتمام أن أداء الطلبة في الرياضيات أقرب إلى المعدل الدولي (500) لكن لم يكن تحصيل الطلبة في العلوم على المستوى نفسه وهو(394) نقطة فقط.

أما في الصف الثامن فقد حقق طلبة الإمارات العربية المتحدة في مجالي العلوم والرياضيات نتائج أعلى من أقرانهم في الدول العربية المشاركة جميعها، حيث بلغ معدل طلبة الإمارات (465) في العلوم وفي الرياضيات بلغ المعدل (456) نقطة.

- اختبار PIRLS

يقيس اختبار PIRLS نوعين من عمليات الفهم يشملان القراءة في جميع المجالات وهما عمليتي القراءة المباشرة والقراءة التفسيرية، وتنطوي عملية القراءة المباشرة على استخراج المعلومات من النصوص بهدف الاستدلال المباشر، أما عملية القراءة التفسيرية والتي تعدّ أصعب بالنسبة إلى معظم الطلبة، فتتطلب دمج عدة أفكار مع الحفاظ على نظرة نقدية للغة ولأسلوب النص.

تميز طلبة الصف الرابع في نتائج القراءة في أول مشاركة لدولة الإمارات في اختبار دولي، فنالوا قيماً أعلى من أقرانهم في البلدان العربية المشاركة حيث حصلت الدولة على مجموع نقاط (439).

الشكل (32) نتائج طلبة الإمارات في أهداف القراءة – اختبار PIRLS 2011

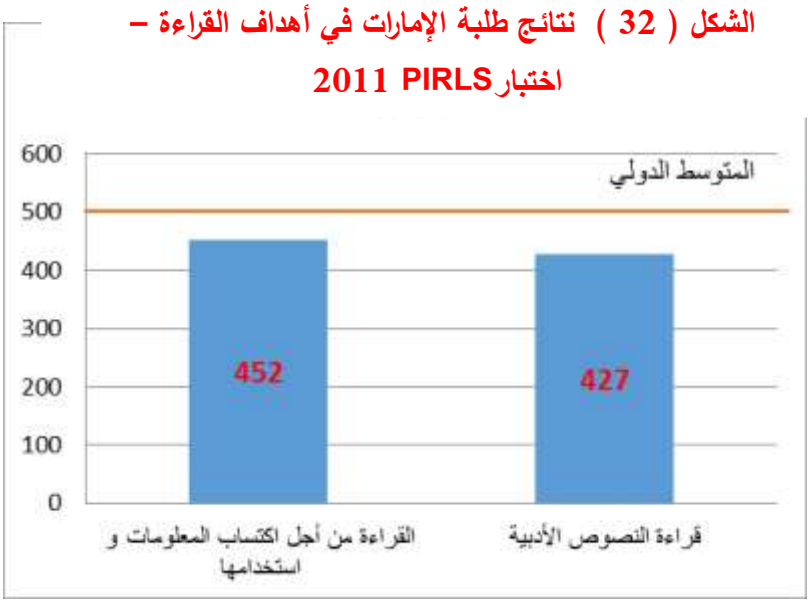

المصدر : وزارة التربية والتعليم

أما فيما يتعلق بمعدل مستويات عملية الفهم في دولة الإمارات فإنه لوحظ عدم ظهور فروقات كبيرة بين مقدرة الطلبة على الاستدلال المباشر، وقدرتهم على دمج الأفكار والمعلومات وبلغت نتائج الطلبة، ولا يَخْلُ الأمر من وجود بعض التباين في النتائج ضمن الدولة الواحدة التي لم تتجاوز 438- 439 تباعاً.

الشكل (33) نتائج طلبة الإمارات في مجال الفهم PIRLS 2011

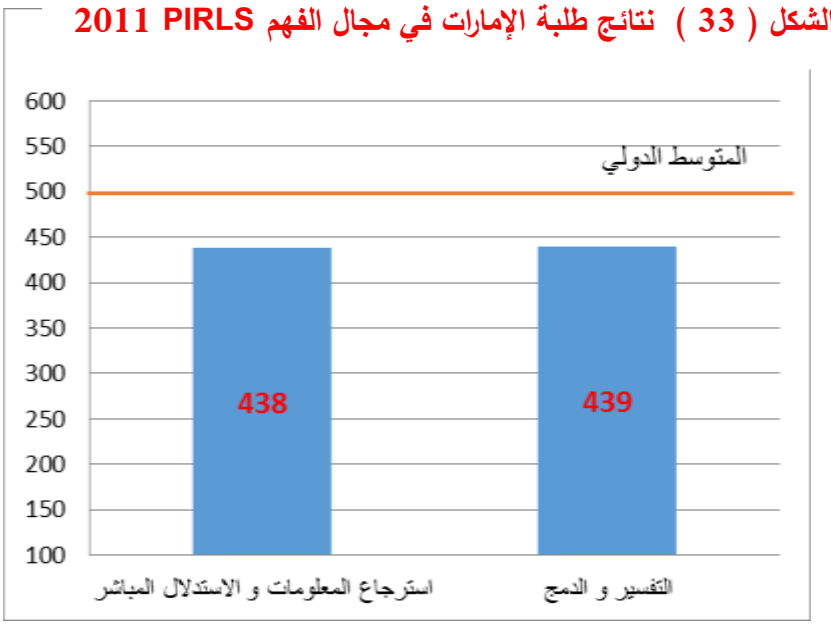

المصدر: وزارة التربية التعليم

3.6.3 الدروس المستفادة:

1. من أهم مخرجات هذه المرحلة هو توجه دولة الإمارات لقياس مخرجات التعليم وربطها بمعايير عالمية حيث شاركت في الاختبارات الدولية، وكذلك أنشأت نظام الاختبارات الوطنية للصف الخامس والسابع والتاسع. وهذا القياس له أهمية خاصة للوقوف على مواطن الضعف عند الطالب، ووضع الخطط الإستراتيجية والعملية لتحسين هذه المخرجات.

2. ربط أساليب التعلم والمناهج بالتعلم الذكي وتحويل المناهج إلى مواد إلكترونيه جاذبة تواكب العصر وميول الطلبة نحو كل ما هو حديث وخاصة أدوات التواصل الاجتماعي.

القسم الرابع

تطبيق استراتيجيات التعليم للجميع

تقرير التقييم الوطني 2000
للتعليم للجميع لعام 2015
دولة الإمارات العربية المتحدة

1 -4	تعبئة الالتزام السياسي الوطني والدولي القوي لصالح التعليم للجميع، ووضع خطط عمل وطنية وزيادة الاستثمار بصورة ملموسة في التعليم الأساسي.

وفي مجال التشريعات صدر مرسوم من رئيس الدولة يتضمن الآتي:

- قانون للتعليم العام والذي عالج القضايا المبينة أدناه:

أ. مجانية التعليم للمواطنين على المستويين العام والعالي.

ب. السياسات الاجرائية التي ترجمت الزامية التعليم على أرض الواقع، لنشر التعليم والتوسع في بناء المدارس.

- زيادة الإنفاق على التعليم والتمويل والاستثمار في التعليم.
- رفع معدلات الانتقال بين التعليم العام والجامعي.
- ترجمة التعليم في خطط الدولة، ليشكل محوراً هاماً في التنمية البشرية.

ولقد تبنت الوزارة منذ إنشائها العديد من الخطط والإستراتيجيات المحققة لأهداف التعليم للجميع، إلا أن رؤية 2020م قد هدفت إلى تحقيق نقلة نوعية طموحة في الميدان التعليمي، فقد عنيت بتنمية الموارد البشرية، وذلك في رؤى وتوجيهات القيادة الرشيدة، وقد واكب بناء رؤية 2020م نتائج ومقررات مؤتمر داكار 2000م، إلى جانب أنها استندت إلى وثيقة السياسة التعليمية التي أقرها مجلس الوزراء الموقر في عام 1995م، تلك الوثيقة التي نبعت من مشاركة جميع شرائح المجتمع بتراثه وتقاليده وقيمه.

رؤية دولة الإمارات العربية المتحدة 2021م

جاءت رؤية الدولة في ظل اتحاد قوي، لتُمَكِن أبناءها من أن يخطو وبثقة وطموح - متسلحين بالمعرفة والإبداع - لبناء اقتصاد تنافسي منيع في إطار مجتمع متلاحم متمسك بهويته، وينعم بأفضل مستويات العيش في بيئة معطاءه مستدامة.

وقد تبلورت محاور رؤية الدولة حول الآتي:

1. شعب طموح واثق متمسك بتراثه.
2. اتحاد قوي يجمعه المصير المشترك.
3. اقتصاد تنافسي بقيادة إماراتيين مزودين بالمعرفة والإبداع.
4. جودة حياة عالية في إطار بيئة معطاة مستدامة.

- حياة صحية مديدة.
- نظام تعليمي من الطراز الأول.
- أسلوب حياة متكامل.
- حماية البيئة.

لقد ترجمت وزارة التربية والتعليم رؤية الدولة بشأن التعليم في رؤية استراتيجية استهدفت الريادة في إعداد الطالب في نظام التعليم لحياة منتجة في عالم دائم التغير، ورسالة تنادي بضرورة العمل معاً من أجل الارتقاء بمستوى الأداء التربوي والتعليمي في التعليم ما قبل الجامعي، واستثمار الطاقات البشرية لبناء مجتمع المعرفة، وتعميق قيم التنمية المستدامة لمجتمع الإمارات.

أهداف الخطة الإستراتيجية 2010 – 2020م.

لقد تمت صياغة خمسة أهداف إستراتيجية في إطار هذه الخطة وهي:

1. التحصيل العلمي للطالب : ويعنى بتحسين مستويات تعلم الطلاب وإتقانهم لمهارات مجتمع المعرفة، وفق مناهج مطورة عالية الجودة.
2. البيئة المدرسية للطالب: وتستهدف تعميم التعليم للجميع وضمان إكمال جميع الطلاب للتعليم بما في ذلك التعليم ما قبل المدرسي.
3. تكافؤ الفرص التعليمية : ويعنى بتوفير خدمات تعليمية متكافئة وعادلة للجميع، مع ضمان جودة الأداء التعليمي والتربوي في المدارس الحكومية والخاصة.
4. المواطنة : وتهدف إلى تفعيل الشراكة المجتمعية في العملية التربوية والتعليمية، وتعزيز الهوية الوطنية وتنمية حس المواطنة عند الطلاب.
5. الكفاءة والفاعلية الإدارية: الغرض منها ضمان أن كل الخدمات المركزية تتم بجودة عالية وكفاءة وشفافية وفي الوقت المحدد، هذا فضلا على ضمان كل الخدمات الإدارية اللامركزية التي تتم بجودة عالية وكفاءة وشفافية، وفي الوقت المحدد.

2 -4	تعزيز سياسات التعليم للجميع ضمن إطار قطاع تعليمي مستديم ومتكامل حقا، ومرتبط بشكل واضح بالاستراتيجيات الخاصة بالقضاء على الفقر وبالتنمية.

- يشير النظام الأساسي للدولة ودستورها إلى أن التعليم يشكل حجر الزاوية لتقدم المجتمع، ويهدف التعليم إلى رفع المستوى الثقافي العام، وتنمية التفكير العلمي، وإذكاء روح البحث، وتلبية متطلبات الخطط الاقتصادية والاجتماعية. وتنمية الموارد البشرية لرفد سوق العمل بالكوادر المؤهلة والمكتسبة للمعارف والمهارات والكفايات، ويشير النظام الأساسي إلى حرص الدولة على توفير التعليم العام والعمل على مكافحة الأمية، وتشجيع إنشاء المدارس والمعاهد الخاصة، لدعم الجهد الحكومي، ومجانية التعليم للمواطنين، هذا فضلا على تشجيع التعليم المهني والفني لخريجي التعليم العام بمختلف محاوره من أجل رفع مهارات المواطنين، لمواكبة التطور التقني وتحقيق التنافسية ومجتمع المعرفة واكتساب اقتصاديات المعرفة.

- لقد جاءت الرؤى والسياسات والخطط الإستراتيجية لوزارة التربية والتعليم ترجمة لتوجيهات القيادة الرشيدة بالدولة وقد تركزت تلك السياسات والخطط حول الآتي:

أ. إعادة توجيه النظام التربوي.
ب. التعليم للجميع.
ج. حوكمة النظام (التشريعات، المعايير ووثيقة السياسات).
د. كفاءة وكفاية وفعالية النظام.
ه. التطوير المدرسي.
و. رفع مستوى الأداء التعليمي والتعلمي عبر الاهتمام بالتطوير المهني للقيادات المدرسية والمعلمين.
ز. توفير الموارد البشرية.
ح. الاهتمام بالبيئات العلمية.
ط. جودة مخرجات التعليم لإعداد القوى البشرية المؤهلة لتحقيق التنمية الشاملة.

لعل هذه السياسات والخطط هي ضمانة لتعزيز سياسات التعليم للجميع في إطار قطاع تعليمي مستدام ومتكامل يستهدف تحقيق التنمية بمعناها الشامل، وبالتالي القضاء على مظاهر الفقر.

3 -4 تأمين التزام المجتمع المدني ومشاركته في صياغة استراتيجيات تطوير التعليم وفي تنفيذها ومتابعتها؛

- تُعَدُّ مشاركة المجتمع بكل أطيافه في رسم الخريطة المستقبلية للتعليم في دولة الإمارات توجهاً أساسياً للقيادة السياسية في دولة الإمارات، فقد وجه صاحب السمو الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم نائب رئيس الدولة رئيس مجلس الوزراء حاكم دبي– رعاه الله - ، بإدراج إستراتيجية وزارة التربية والتعليم 2021م، على الموقع الإلكتروني لرئيس مجلس الوزراء، ودعا سموه أفراد وشرائح المجتمع للاطلاع عليها، ومناقشتها عبر الإنترنت من خلال الأفكار والآراء البناءة، وقال سموه إنه مستعد للاستماع إلى جل الآراء المطروحة، خاصة من ذوي الخبرة والاختصاص باعتبار أن التعليم يُعد شأناً مجتمعيّاً، وبناء على هذا التوجه فقد تلقت وزارة التربية والتعليم (27 ألف) ملحوظ على الإستراتيجية من مختلف أطراف المجتمع، وكما شارك أيضاً في تقديم الملحوظات متخصصون وأفراد من خارج دولة الإمارات العربية المتحدة وتعد هذه الإستراتيجية الأكثر إشراكية للمجتمع.

- <u>العصف الذهني :</u>

دعا صاحب السمو الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم – رعاه الله - شعب الإمارات وجميع شرائح المجتمع للمشاركة في أكبر جلسة عصف ذهني لتطوير قطاعي الصحة والتعليم بالدولة عبر إرسال أفكارهم واقتراحاتهم وملاحظاتهم لموقع سموه الإلكتروني وعبر وسائل التواصل الاجتماعي، حيث تمت مناقشة أهم الأفكار والحلول المطروحة خلال الخلوة الوزارية التي عقدت لمدة يومين، وشارك فيها أعضاء مجلس الوزراء في دولة الإمارات وممثلين عن المعلمين، والأطباء، والطلاب، وأولياء الأمور في الخلوة الوزارية لنقل رأي الميدان في جميع الأفكار والمبادرات التي سيناقشها المجلس، وقد وصل عدد الاقتراحات والأفكار خلال (3) أيام إلى أكثر من 50 ألف فكرة في قطاعي الصحة والتعليم، كما تمت مناقشة هذه الأفكار والمقترحات، وبنيت على أساسها الأجندة الوطنية للتعليم.

- <u>لجنة شؤون التربية والتعليم والشباب والإعلام والثقافة بالمجلس الوطني :</u>

تختص هذه اللجنة بمناقشة مشروعات القوانين والموضوعات العامة المحالة من المجلس، والمتعلقة بشؤون التربية والتعليم، والتعليم العالي والبحث العلمي، والأنشطة الشبابية، والثقافية، والسياحية، وكل ما يتعلق بوسائل الإعلام المقروءة والمسموعة والمرئية.

- مجالس أولياء الأمور

في سياق سعي وزارة التربية إلى تعزيز علاقتها بشركائها الإستراتيجيين، وتمكينهم من دورهم للمساهمة في عملية تطوير التعليم بالدولة، أصدرت قراراً وزارياً رقم ( ) لسنة بشأن لائحة مجالس أولياء الأمور، تتلخص فكرتها في وضع صيغة رسمية، يتم بمقتضاها تشكيل هذه المجالس، بحيث يكون لها الصفة الاستشارية، بهدف تعزيز مبادئ التعاون والتآزر بين الأسرة والمجتمع المحلى من جهة، والمدرسة من جهة أخرى، بما يُمكن المؤسسة التربوية من أداء دورها على الوجه الأمثل. ووفقاً للنظام الوارد في هذه اللائحة، يكون تشكيل هذه المجالس، في جميع مدارس الدولة، الذكور منها والإناث.

وتهدف اللائحة إلى تحقيق مبدأ الشراكة المجتمعية بين المدرسة والأسرة والمجتمع. والتعاون بين أولياء الأمور والمؤسسة التربوية لإثراء خبرات الطلبة، والمساهمة في تحقيق المساندة المجتمعية، لدعم برامج التعليم وتنفيذ المبادرات والبرامج التربوية والاجتماعية، فضلاً على السعي لإيجاد مناخ تربوي واجتماعي يتيح فرصاً للتفاعل الإيجابي بين أولياء الأمور والتربويين والطلبة. والمساهمة في تأكيد وتأصيل المفاهيم والقيم السلوكية وروح الانتماء والولاء للوطن لدى الطلبة.

وبناء على هذه اللائحة، يتم تشكيل الجمعيات العمومية لأولياء أمور الطلبة وفق مستويين، الأول: مستوى المدرسة، إذ تُشكل الجمعية العمومية من جميع أولياء أمور الطلبة بالمدرسة، ثم يتم اختيار (11) عضواً، بواقع (8) أعضاء من أولياء أمور طلاب المدرسة، ومدير المدرسة، وعضوين من الشخصيات المجتمعية. والثاني: على مستوى المنطقة التعليمية.

4-4 تطوير نظم لتسيير وإدارة التعليم من شأنها أن تلبي الاحتياجات وتؤمن مشاركة الجميع وتكون قابلة للتقييم.

وجهت وزارة التربية والتعليم اهتماماً كبيراً لإدارة التعليم، وسعت لتطوير أنظمته بما يتلاءم مع التغيرات المتعددة والشاملة في مفاهيمه وطبيعته ووظائفه، من خلال العناية بعمليات التخطيط والتنظيم والتوجيه والمتابعة والتقويم، واتخاذ القرارات، ووضع القوانين واللوائح وآليات التنفيذ التي تنظم العمل موضع، ضمن ثلاثة مستويات تنظيمية، وهي : الوزارة والمنطقة التعليمية والمدرسة، في إطار تخطيطي متكامل، ومنهجية علمية تتوافق في مكوناتها ورؤيتها المشتركة مع طبيعة عمل الوزارة وأهدافها، ومن هذه النظم:

أولاً : نظم وأساليب العمل والأداء.

1. الهيكل التنظيمي للوزارة

مر الهيكل التنظيمي لـوزارة التربية والتعليم بعدة مراحل تطويرية، كان من أبرزها الهيكل التنظيمي لسنة 2007م، ثم الهيكل التنظيمي لسنة 2010م.

- قامت الوزارة بتحديث هيكلها التنظيمي باستمرار، وفقاً لما تقتضيه المستجدات ومتطلبات التطوير، وقواعد واسس علوم الإدارة الحديثة.
- أهداف تطوير الهيكل التنظيمي للوزارة.
  - دعم القدرات المؤسسية والإدارية والتنظيمية لخدمة المحاور الإستراتيجية للوزارة.
  - دعم قدرات أجهزة ومؤسسات التنمية الإدارية والموارد البشرية.
  - تحسين وتحديث الجوانب المؤسسية والتنظيمية والإدارية.
  - توفير أطر التفاعل بين قيادات الخدمة المدنية وخبراء التطوير المهني والتنمية الإدارية والموارد البشرية.
- يتشكل الجهاز الإداري المركزي في الوزارة من مجموعتين على رأسها وزير التربية والتعليم، ويساعده وكيل الوزارة وخمسة من الوكلاء المساعدين، يرأس كل منهم قطاعاً يضم عدداً من الإدارات المركزية.

2.الهيكل التنظيمي للمناطق التعليمية

- تم تشكيل المناطق التعليمية بالقرار الوزاري رقم (1) بتاريخ 1987/1/5م.
- تتبع المناطق التعليمية وزارة التربية والتعليم، وتكون ممثلة لها في إمارات الدولة.
- يرأس كل منطقة تعليمية مدير، ويحدد الهيكل التنظيمي للمنطقة التعليمية المسؤوليات والمهام للوحدات الإدارية والتنظيمية في المنطقة التعليمية.

3. المجالس والهيئات التعليمية:

هي هيئات مستقلة عن وزارة التربية والتعليم مادياً، ولكنها ترتبط معها تنسيقياً، وتتمتع المجالس التعليمية في دولة الإمارات العربية المتحدة بميزانيات مستقلة، تسمح لها بتنفيذ خطط ومشاريع مستقلة لتحسين التعليم في الإمارات التي تتبع لها، وهذه المجالس هي :

- مجلس أبوظبي للتعليم، وقد تأسس عام 2005م.
- مجلس رعاية التعليم والشؤون الأكاديمية بالفجيرة، وقد تأسس عام 2005م.
- مجلس الشارقة للتعليم، وقد تأسس عام 2006م.
- هيئة المعرفة والتنمية البشرية بدبي، وقد أنشئت عام 2006م.

ثانياً : تطوير الأنظمة واللوائح والقوانين الخاصة بتقويم الأداء وتحديد المسؤولية وقبول المساءلة.

1. نظام التقويم والامتحانات.

- تم تطوير نظام التقويم والامتحانات حيث نال هذا النظام حظاً وفيراً من التطوير والتحديث عبر مراحل النظام التعليمي خلال الفترة من عام 2005م – 2012م.
- تم استصدار قوانين ولوائح منظمة له، ومحدثة لأساليبه وأدواته، نظراً لتزايد أهمية التقويم، ولمواكبة الاتجاهات العالمية في نظم التقويم والامتحانات.

2. نظام إدارة الأداء لموظفي الوزارة والكادر التعليمي.

صدر بموجب قرار مجلس الوزراء رقم (10) لسنة 2012م المتضمن تطبيق نظام إدارة الأداء في الحكومة الاتحادية، ليرسخ منهجاً جديداً في أهميته الإدارية، من أجل النهوض بالأداء نحو الريادة والتميز الحكومي، وقد تم تنفيذه وفق الإجراءات الآتية :

- قامت وزارة التربية والتعليم باعتماد نظام إدارة الأداء لموظفي الكادر الوظيفي الإداري والتعليمي، وفق أفضل الممارسات والمعايير المعتمدة عالمياً.
- تكمن أهمية هذا النظام في تحقيق النتائج التي تسعى الوزارة لتحقيقها من خلال الالتزام بالأهداف والوسائل ومعايير التقويم السنوي للموظفين.
- هو نظام الكتروني لإدارة الأداء المؤسسي على مستوى الحكومة الاتحادية، بحيث يشمل جميع الوزارات والهيئات الاتحادية في الدولة.
- يتكون النظام حالياً من أكثر من (3000) مؤشر للأداء مرتبط بالأهداف الإستراتيجية والمبادرات التي تضمنتها الخطة الإستراتيجية لحكومة دولة الإمارات.

3. البوابة الداخلية الإلكترونية للعمل المؤسسي التي أطلقت في مايو 2011م.

انطلاقاً من مبادرة الوزارة لتبسيط وتطوير خدماتها، حرصت إدارة التميز المؤسسي على التواصل الفعال بينها وبين موظفي الوزارة والمناطق التعليمية والمدارس، وذلك لضمان إدارة هذه الخدمات والعمليات بشكل مستمر. وتظهر أهمية البوابة الإلكترونية من خلال:

- سهولة الدخول إليها دون الحاجة إلى إذن دخول.
- شمولية بيانات الخدمات وعمليات الوزارة والمناطق التعليمية والمدارس والربط بينها.
- ربط الخدمات والعمليات بإستراتيجية الوزارة والهيكل التنظيمي والمسميات الوظيفية، لمساندة قيادات الوزارة في اتخاذ القرارات.

4. برنامج بياناتي للموارد البشرية.
5. المؤشرات الإستراتيجية لوزارة التربية والتعليم.

ثالثاً : دور الإدارات المركزية في تطبيق وتطوير الأنظمة واللوائح.

1. مكتب التدقيق الداخلي

يختص مكتب التدقيق الداخلي بأعمال الرقابة والتدقيق الداخلي للإدارات التنظيمية في الوزارة، طبقاً للأسس والمعايير المتعارف عليها قانونياً ومالياً وإدارياً، والتحقق من التزام هذه الإدارات باللوائح.

2. إدارة التخطيط الإستراتيجي

تهدف هذه الإدارة إلى تطوير الخطط الإستراتيجية والتشغيلية بالوزارة والإشراف عليها، وتقييم أداء قطاعات الوزارة ووحداتها التنظيمية كافة.

3. إدارة التميز المؤسسي

تهدف هذه الإدارة إلى تطبيق أنظمة الجودة، وتطوير أدلة وإجراءات العمل وإعادة هندستها، وإعداد الدراسات المختلفة الخاصة بتطوير العمل وفقاً لنتائج قياس الأداء، وتطبيق معايير وتقنيات تطوير الخدمات الحكومية على مستوى الوزارة وفقاً للإستراتيجيات والمشاريع المعتمدة.

5 -4	تلبية احتياجات النظم التعليمية المتضررة من النزاعات والكوارث الطبيعية والتقلبات، وإدارة البرامج التعليمية بطرائق تكفل تعزيز التفاهم والسلام والتسامح، وتساعد على درء العنف والنزاعات.

تحرص وزارة التربية والتعليم على سلامة وأمن القطاع التعليمي من طلبة، وهيئة تدريس، وموظفين، وعاملين، خاصة أثناء وقوع حالات الطوارئ والأزمات، وفي هذا الاطار يتم تنسيق اجتماعات مشتركة بينها وبين الهيئة الوطنية لإدارة الطوارئ والأزمات والكوارث في وزارة الداخلية، ومؤسسات أخرى، لوضع خطة الطوارئ لقطاع التعليم، بهدف رفع جاهزيته لمواجهة حالات الطوارئ والأزمات التي قد يصادفها. ورسم آلية تنسيق فعالة في المؤسسات التعليمية للتعامل الناجح معها، وذلك بالتعاون مع الجهات المعنية بالاستجابة.

وضمن سلسلة برامج التوعية والتثقيف التي أنتجتها الهيئة تم توزيع (15) (فيلما) توعويّاً وتثقيفيّاً على الطلبة عن طريق وزارة التربية والتعليم والمجالس التعليمية، لتنشئة جيل يمتلك ثقافة التصرف في حالات الطوارئ والكوارث، وتعريف بالإجراءات التي يمكن اتباعها حيال حالات الكوارث والطوارئ التي قد يتعرض لها المجتمع والأفراد، وما يمكن القيام به لتجنب المخاطر من الكوارث. حيث يمكن تحميلها على الهواتف الذكية وعبر مواقع التواصل الاجتماعي للوصول إلى أكبر شريحة في المجتمع، وهي متوفرة باللغتين العربية والإنجليزية إضافة إلى لغة الإشارة.

من جانب آخر وفي مجال نشر مفاهيم السلام والتسامح ودرء العنف والتعايش السلمي والحوار والمسؤولية المجتمعية تتبع وزارة التربية والتعليم إستراتيجية خاصة، لتعليم ثقافة التسامح ونشرها، وتقبل الآخرين ودرء العنف من خلال تضمينها في مناهجها الدراسية، وخاصة مناهج المواد الاجتماعية واللغة العربية والتربية الاسلامية، وتدريب المعلمين والطلبة على كيفية تكريسها، من خلال ورش العمل والبرامج التدريبية.

كما أطلقت الوزارة مشروع تأصيل القيم التربوية الذي يتضمن قيماً تربوية حول العمل التطوعي واحترام الآخرين والتسامح ونبذ العنف، وحددت مجموعة من آليات تطبيق المشروع من خلال الزيارات الميدانية، وتشكيل الجماعات الطلابية، وتخصيص 3 دقائق في بداية كل حصة للتحدث إلى الطلبة عن القيم الانسانية، وعرض مشاهد تمثيلية للطلبة وأناشيد إذاعية، وإعداد برامج بالتعاون مع أولياء الأمور، وبرامج إذاعية وتلفزيونية وموقع إلكتروني خاص بذلك.

6 -4	تنفيذ استراتيجيات متكاملة لتحقيق المساواة بين الجنسين في ميدان التعليم، تنطوي على الإقرار بضرورة تغيير المواقف والقيم والممارسات.

تعزّز دور المرأة الإماراتية مع قيام دولة الإمارات العربية المتحدة، واكتسب هذا الدور أبعاداً جديدة، إذ حظيت بكل التشجيع والتأييد من قبل صاحب السمو المغفور له بإذن الله –الشيخ زايد بن سلطان ال نهيان – رئيس الدولة وإخوانه أعضاء المجلس الاعلى للاتحاد، وقد قال سموه لحظة إعلان قيام دولة الاتحاد عام 1972م.: " لا شيء يسعدني أكثر من رؤية المرأة الإماراتية تأخذ دورها في المجتمع، وتحقق المكان اللائق بها، يجب ألاّ يقف شيء في وجه مسيرة تقدمها وللنساء الحق مثل الرجال في أن يتبوأن أعلى المراكز.. "

هذا وقد جاءت جميع التشريعات الدستورية والسياسات التي انتهجتها دولة الإمارات العربية المتحدة، لتؤكد وتدعم تحقيق المساواة بين الجنسين في الحقوق والواجبات، فقد دعت المادة الثانية عشرة (12) من الدستور إلى تحقيق العدالة والمساواة الاجتماعية، وتكافؤ الفرص لجميع المواطنين، كما نصت المادة السابعة عشرَ (17) من الدستور على أنّ التعليم عامل أساسي لتقدم المجتمع، وهو حق للجميع.

كما تضمنت الفلسفة التربوية لوزارة التربية والتعليم، وما اشتملت عليه من مبادئ أساسية ما يشير إلى ضرورة تحقيق العدل ومبدأ تكافؤ الفرص التعليمية بين الجنسين.

وفي مجال التشريعات صدر قرار مجلس الوزراء رقم (1/185) لسنة (2001م) بشأن إلزامية التعليم إلى نهاية مرحلة التعليم الأساسي.

- وقد تضمنت رؤية وزارة التربية والتعليم (2020م) التي صدرت عام 2000م حق أفراد المجتمع الإماراتي من المواطنين بفرص متساوية في الحصول على تعليم من الطراز الأول، يرفع تحصيلهم العلمي، ويوسع مداركهم، ويعقل شخصياتهم، لتكون أكثر غنى وتكاملاً، ويطلق إمكانياتهم كاملة ليساهموا في حياة مجتمعهم.

- كما اتفقت رؤية (2020م) مع الأهداف العامة للسياسة التعليمية للدولة في إطار الحديث عن الأهداف الاجتماعية للتربية، حيث أكدت هذه الأهداف على ضرورة تحقيق تكافؤ الفرص التعليمية في الحصول على تعليم متميز.
- تبعث التشريعات ومنظومة القوانين خطط العمل التنفيذية التي ترجمت ما ورد في الدستور والتشريعات فكانت النتائج تحقيق الآتي :
  - التكافؤ بين الجنسين لنسبة القبول الإجمالي، حيث يشير هذا المؤشر إلى تكافؤ مطلق بين الجنسين، وهو أمر إيجابي، يعكس نجاح السياسة التعليمية في ترجمة ما ورد في منظومة القوانين والتشريعات.
  - تمكنت دولة الإمارات العربية المتحدة وفقاً للموجز التعليمي (2010م) الصادر عن منظمة اليونسكو من تحقيق المساواة بين الجنسين في التعليم الابتدائي عام 2008م.

- ارتفعت نسبة التعليم لمصلحة الإناث في التعليم الثانوي حتى وصلت 53٪، وفي التعليم الجامعي إلى 70,8٪.

- وفي مجال استقطاب الموارد البشرية وتوظيفها في مجال التعليم، فإن مؤشر توزيع المعلمين حسب المؤهل الأكاديمي في التعليم الابتدائي يشير إلى أن نسبة المعلمين الحاصلين على مؤهل جامعي قد بلغت في عام 2011- 2012م إلى (75,28٪) من الذكور و (75,1٪) من الإناث.

وفي مراكز تعليم الكبار بلغت نسبة المعلمين الذكور في عام 2011- 2012م (38٪) بينما بلغت نسبة المعلمات العاملات في المركز (62٪) للمعلمات الإناث.

وهذا التباين في النسب يرجع إلى عدد الشعب في مراكز الإناث الذي يفوق عدد الشعب في مراكز الذكور.

كما أنَّ نسبة مسهلي القرائية في التعليم الأساسي المتواصل لدى الكبار قد بلغت لدى الذكور في عام 2007- 2012م (41,9٪)، بينما بلغت نسبة الإناث في العام نفسه (58,1٪).

ويمثل انتخاب دولة الإمارات لعضوية المجلس التنفيذي لهيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، لفترة مدتها ثلاث سنوات اعتباراً من مطلع عام 2013م خير دليل على ثقة المجتمع الدولي بالإنجازات التي حققتها دولة الإمارات العربية المتحدة في هذا المجال.

7 -4	إيجاد بيئات تعليمية سليمة وصحية واستيعابية وتتوافر لها الموارد بصورة منصفة، بما يؤدي إلى الامتياز في التعلم وإلى تحديد واضح لمستويات التحصيل المنشودة للجميع.

❖ إستراتيجيات تطوير التعليم

1. إستراتيجية التعليم 2008 – 2010م :

تضمنت هذه الإستراتيجية سبعة أهداف إستراتيجية كان من بينهما الهدفان الإستراتيجيان الثاني والسادس حيث نصّا على :

أ- وضع مناهج تربوية حديثة مصحوبة بأساليب التدريس الحديثة، وأدوات التقويم المستندة إلى معايير أكاديمية عالمية، بما يسهم في إيجاد بيئة تربوية تجعل من الطالب محور العملية التعليمية.

ب- تطوير وتحسين المباني والمرافق المدرسية، وتزويدها بالتجهيزات والوسائل بما يتلاءم والمعايير التعليمية الحديثة.

وقد استطاعت الدولة من خلال السياسة التعليمية والتشريعات والبرامج والمبادرات التي اتخذتها لتوفير بيئة تربوية محفزة، تتلاءم مع احتياجات المتعلمين المختلفة والمتنوعة، وتوفير التسهيلات المادية والتربوية وبخاصة في البنى التحتية، وتحسين المباني المدرسية سعياً لتحقيق أفضل المعايير لبيئة التعلم التي تتوافق مع المعايير العالمية، وتضمن تحقيق برامج الوزارة ومشروعاتها ومبادراتها وأهدافها الساعية لتحقيق جودة التعليم.

كم نوعت وزارة التربية والتعليم في تصاميم المباني وصيانتها، لتأتي أكثر انسجاماً ومطابقة للمعايير الدولية. وقامت الإدارة بربط جميع مدارسها بالشبكة العنكبوتية الدولية (الإنترنت)، ونفذت مشروع التعلم الذكي الذي يسعى إلى الوصول إلى نظام تعليمي متكامل، قائم على أحدث المستجدات في مجال تكنولوجيا وتقنيات التعليم.

2. إستراتيجية 2010 - 2020م.

بدأت وزارة التربية والتعليم العمل على تطوير إستراتيجيتها 2008- 2020م وتعديلها، لمواكبة رؤية الإمارات 2021م، وقد ركزت إستراتيجية 2010 – 2020م على الطالب باعتباره محور عملية التعليم والتعلم من خلال محاور خمسة، منها.

- التحصيل العلمي للطالب.
- البيئة المدرسية.
- تكافؤ فرص التعليم بين الطلاب.

وقد أقرت وزارة التربية والتعليم ضمن إستراتيجيتها الجديدة، مجموعة من المبادرات الإستراتيجية موزعة على المحاور الآتية :

المحور الأول: البنية التحتية :

1. إدخال معايير عالمية لصيانة مباني المدارس (الصيانة الوقائية).
2. تدعيم البيئة التقنية للمدارس بمستلزمات تقنية المعلومات.
3. دعم عمليات وأدوات الأمن والسلامة والبنية التحتية في المدارس.
4. توفير مباني مدرسية وفق المعايير والمواصفات العالمية، وحسب كل مرحلة تعليمية.

المحور الثاني: الأنشطة المدرسية وإرشادات الطلبة :

1. تم وضع معايير مهنية لاختيار المرشد الطلابي.
2. دعم الرعاية الصحية والاجتماعية والنفسية للطلبة.
3. تفعيل دور الأنشطة غير الصفية في المدارس، وتعزيز دورها في بناء شخصية المتعلم.

المحور الثالث: كفاءة الهيئة التعليمية :

1. تطوير أساليب التدريب وتحقيق تنمية مهنية فعالة ومستدامة.
2. تطوير أدوات تقييم أداء الهيئات التعليمية.
3. وضع نظام حوافز تشجيعية مرتبط بتقويم أداء الهيئة التعليمية.
4. تفعيل البحوث التربوية وإستراتيجيات التعليم.
5. تطوير دور القيادات المدرسية.
6. تفعيل دور التوجيه والدعم الفني للمعلمين.

المحور الرابع: المناهج المدرسية :

1. تطوير المناهج وتحويلها إلى مناهج عملية تكسب الطلبة مهارات تفيدهم في حياتهم العملية.
2. تحقيق التوازن بين مكونات المعرفة والمادة في العلوم والرياضيات واللغة الإنجليزية.
3. تطوير اللغة العربية ومهاراتها الأساسية.
4. زيادة عدد ساعات التمدرس وتوزيعها الأمثل على المواد المختلفة.
5. تطوير منهج التربية الإسلامية، لتنشئة الطالب المسلم المتسامح.

8 -4 تحسين أوضاع المعلمين ورفع معنوياتهم وتعزيز قدراتهم المهنية.

أدركت دولة الإمارات العربية المتحدة أهمية التدريب في رفع كفاءة العنصر البشري في جميع مواقع العمل التربوي، سواء أكان هذا العنصر من المعلمين أم من غيرهم من الفئات الأخرى في الميدان التربوي.

وقد أخذت الدولة على عاتقها تنمية مواردها البشرية، والاستثمار فيها باعتبار هذا الاستثمار مطلب وطني، وخيار إستراتيجي، تفرضه طبيعة التحديات والتغيرات المتسارعة، وكذلك باعتباره أحد المداخل الرئيسة لتطوير التعليم، وعلى رأس هذه المداخل المعلم، وذلك نظراً للدور المحوري الذي يلعبه في عملية التربية والتعليم والتعلم.

الرؤى والأهداف الإستراتيجية للوزارة :

1. عكست الخطة الإستراتيجية للوزارة (2008 – 2010م) أهمية التدريب والتطوير المهني للعاملين، وذلك من خلال الهدف الإستراتيجي السادس الذي نص على :

" الارتقاء بأنظمة وبرامج التطوير المهني لكافة العاملين في النظام التعليمي، بما يحقق الأهداف الإستراتيجية للوزارة ".

2. كما عكست رؤية الوزارة 2020م هذه الأهمية من خلال الهدف الإستراتيجي الثاني الذي نصَّ على :

" تحسين مستوى أداء الهيئات التعليمية، لضمان تلقي جميع الطلبة نوعية تعليم عالية الجودة "

3. تضمن الهيكل التنظيمي للوزارة الذي صدر عام 2010م إنشاء إدارة مركزية تحت مسمى إدارة التدريب والتطوير المهني.

وتسعى الوزارة جاهدةً، لتحقيق ما ورد في المبادرات والأهداف الإستراتيجية السابقة وفق ما يلي:

أ. اعداد دراسة متصلة حول المعلمين وأوضاعهم، للوقوف على:

- ألمشكلات الاجتماعية والمهنية والمادية التي تواجه المعلمين.
- أسباب عزوف المواطنين من الذكور عن الالتحاق بمهنة التعليم.
- واقع برامج تدريب وتطوير المعلمين ومديري المدارس.

ب.تحديث نظام الحوافز في وزارة التربية والتعليم.

ج. إعداد خطة بعيدة المدى للاحتياجات التدريبية للهيئة التعليمية والإدارية، وتدريبهم أثناء الخدمة.

د. تطبيق أدوات متطورة لتقييم كفايات وقدرات مديري المدارس والمعلمين، لمعرفة مواضع القصور الفني في أدائهم، ومن ثمَّ تحديد الاحتياجات التدريبية لهم.

ه. تطبيق مشروع مجتمعات التعلم المهني في المدرسة، وتسخير كل الإمكانيات لتسهيل تطبيقه، جعل التدريب ضمن أعمال ومهام المعلم في المدرسة.

و. إعداد خطة متكاملة لتطبيق تمهين التعليم.

ز. دعم المعلين المبدعين، وذلك بتبني إبداعاتهم ونشرها وتحفيزهما.

9 -4 تسخير التكنولوجيات الجديدة للمعلومات والاتصال للمساعدة على تحقيق أهداف التعليم للجميع.

حققت دولة الإمارات قفزات نوعية في تحقيق أهداف التعليم للجميع، ومن بينها الإفادة من تقانة المعلومات والاتصالات، إذ عملت الوزارة على ربط مدارس الدولة جميعها بشبكة الإنترنت، وطورت البوابة الإلكترونية للوزارة، لإتاحة فرص التواصل الإلكتروني مع الطلبة، وأولياء أمورهم، والمعلمين والمجتمع المحلي، وجعلت الحصول على رخصة (ICDL) معياراً رئيساً للتعيين والترقية، وقد حققت الوزارة العديد من الإنجازات والمبادرات الطموحة، ومن أهم هذه المبادرات:

1. التعلم الذكي :

تُعَد مبادرة (برنامج) محمد بن راشد للتعلم الذكي من البرامج التي أسهمت في تطوير البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات في المدارس، وقد أطلق البرنامج عام 2012م، بالتعاون مع مكتب رئاسة مجلس الوزراء وهيئة تنظيم الاتصالات، حيث يهدف إلى بناء بيئة مدرسية حافزة وداعمة لتعلم الطلاب في المدارس الحكومية، ومدة البرنامج خمس سنوات، ويركز البرنامج في مرحلته التمهيدية على أربع مواد أساسية هي: اللغة العربية، اللغة الإنجليزية، العلوم، والرياضيات. وقد تم تزويد المدارس المستهدفة من المشروع بأحدث التقنيات العالمية، وتوفير السبورات الذكية في الفصول الدراسية التي تتيح للمعلم شرح الدروس من خلال عرض المحتوى الإلكتروني.

2. المناهج الدراسية :

تُعَد دولة الإمارات العربية المتحدة الأولى على مستوى منطقة الشرق الأوسط في تطبيق برنامج يستهدف توظيف تقنية المعلومات في تطوير المناهج، فقد تم تحميل المقررات الدراسية على موقع أبل ستور لتمكين الطلبة والمعلمين من تصفحها، والإفادة منها في أي مكان وزمان ، تلبية لمتطلبات العصر، وتحرص إدارة المناهج على التواصل عبر وسائل التواصل الاجتماعي من خلال (تويتر)، وموقع وزارة التربية والتعليم، لاستقبال الملاحظات والرد عليها، وفي الوقت نفسه لم يكن الكتاب الإلكتروني بديلاً عن الحقيبة المدرسية العادية، وإنما داعماً لها ومعززاً للتفاعل القائم بين الطالب والمعلم.

3. بوابة التعلم الإلكتروني :

بوابة التعلم الإلكتروني هي شبكة تواصل بين الطالب وولي الأمر والمعلم وإدارة المدرسة، وقد طبقت بوابة التعلم الإلكتروني عام 2012 في (51) مدرسة من المدارس التي تتوافر فيها مختبرات مجهزة، فهي تمكن الطالب من التواصل مع زملائه في المدارس الأخرى، وتبادل المعرفة بينهم إلكترونياً، وتُعين ولي الأمر في متابعة المستوى التحصيلي للطالب إلكترونياً، ويوظفها المعلم لتحميل الدروس والتفاعل مع الطالب وولي أمره، وتعد منصة جيدة لتوثيق علاقة المدرسة مع البيت والأسرة.

4. العمل بنظام التعليم عن بعد :

يستهدف هذا المشروع استخدام الموقع الإلكتروني لمراكز تعليم الكبار، ووسائل الاتصال التقنية الحديثة، مثل مؤتمرات الفيديو، وغيرها من وسائل التواصل الاجتماعي في بث بعض البرامج والدروس، مما ييسر على الدارسين إمكانية تلقي هذه الدروس والبرامج وفقاً لظروف كل منهم.

5. تطوير البنية التحتية في المدارس

- إدارة تقنية المعلومات

عملت وزارة التربية والتعليم على تطوير البنية التحتية في المدارس، وذلك لتهيئة بيئة تعليمية تربوية محفزة، تتلاءم مع احتياجات المتعلمين، لأجل استخدام تكنولوجيا المعلومات في البيئة المدرسية، ومن أبرز هذه الاحتياجات التي تم توفيرها :

العام	الاحتياجات التطويرية
2013	– إصلاح وتطوير البنية التحتية التقنية لعدد (37) مدرسة من مدارس الغد، التي سبق تجهيزها في عام2008. – توفير بنية تحتية تقنية شاملة لعدد (3) من مدارس الغد المستحدثة. – تطوير البنية التحتية التقنية لعدد (2) من المناطق التعليمية هما : (رأس الخيمة والفجيرة)، وربطها بشبكة هواتف الوزارة. – تم إحلال عدد (1939) جهاز حاسوب لمدارس دبي والإمارات الشمالية.
2012	– تطوير أداء مركز البيانات (غرفة الخوادم) – تطوير خادم البريد الإلكتروني، وتحديث النسخة المستخدمة من (Exchange) من نسخة 2007 إلى نسخة 2010م. – توفير بنية تحتية تقنية لعدد(70) مختبراً للتعليم الإلكتروني elc في (65) مدرسة. – توفير بنية تحتية تقنية شاملة لعدد(5) مدارس غير مستحدثة في منطقتي الشارقة وأم القيوين. – تطوير نظام مركز عمليات الشبكة Noc. – استكمال تزويد مختبرات التعليم الإلكتروني elc بأجهزة ومعدات تقنية، لدعم التكنولوجيا في العملية التعليمية عدد (1050) حاسوباً مكتبياً جديداً بخاصية اللمس، وتوفير عدد (22) جهاز عرض تفاعلي لمدارس دبي والإمارات الشمالية. – تأسيس مركز مواجهة الكوارث خارج إمارة دبي. – تم إحلال عدد (3841) جهاز حاسوب لمدارس دبي والإمارات الشمالية.
2011م	– تطوير البنية الأساسية لعدد (30) مدرسة، ورفع كفاءة خطوط الاتصال بها. – إنشاء مركز عمليات الشبكة Noc. – استكمال تزويد مختبرات التعليم الإلكتروني elc بعدد (31) من الأجهزة والمعدات التقنية لدعم التكنولوجيا في العملية التعليمية (أجهزة عرض تفاعلي).
2008 2010	– تم إحلال 424 جهاز حاسوب مكتبي لمدارس دبي والإمارات الشمالية، وإمارة (إبوظبي – العين – الغربية)

- مشروع الدعم الفني " يَسِّر"

تم توفير " يَسِّر" منذ العام 2011م، بهدف حل المشاكل التقنية التي تتعلق بالبرمجيات والحواسيب وملحقاتها لجميع الفئات (ديوان الوزارة، المخازن الرئيسية والفرعية – ديوان المناطق التعليمية، المدارس الحكومية التابعة لإمارة دبي والإمارات الشمالية، ومراكز التدريب) وذلك لضمان أن جميع الخدمات الإدارية المركزية تؤدي بجودة عالية، وتتم في الوقت المحدد.

4- 10 المتابعة المنتظمة لما يحرز من تقدم في تحقيق الأهداف وفي تنفيذ الاستراتيجيات في مجال التعليم للجميع وللاستراتيجيات على الصعيد القطري والإقليمي والدولي.

كان الهدف الأساسي من تطوير المنظومة التعليمية بدولة الإمارات العربية المتحدة يتمركز حول التنمية البشرية المستدامة منذ عام 1995م، كما أن الإستراتيجيات التي تبنتها وزارة التربية والتعليم المتمثلة في رؤية التعليم 2020م، وإستراتيجية التعليم 2000 – 2010، والإستراتيجية 2010 – 2020، كلها جاءت ترجمة لتوجهات الحكومة الرشيدة الرامية إلى تحقيق محاور تأتي مواكبة ومتسقة مع أهداف التعليم للجميع، وهذه المحاور هي: إدارة التعليم، والتحاق الطلاب وتقدمهم عبر المراحل الدراسية (التعليم العام والعالي)، والبحث العلمي في قطاع التعليم، وتمويل التعليم وجودة التعليم، وذلك بما يمكن النظام التعليمي من تحقيق غاياته وأهدافه في النهوض بالمجتمع والحفاظ على ثقافته وهويته وتطوير قدرات المواطنين والارتقاء بالجودة وفق المعايير الدولية.

وتحظى نشاطات وزارة التربية والتعليم بمتابعة دقيقة بعد أن تمت إعادة الهيكل الإداري للتعليم العام، ويتمثل في القطاعات الرئيسة بالوزارة التي تتابع ما يتم إحرازه، إلى جانب متابعة مجلس الوزراء الموقر لتنفيذ الإستراتيجيات ولجان التعليم بالمجلس الوطني، هذا فضلاً على الرقابة من مجالس التعليم، والشركاء الإستراتيجيين، وفي مجالس الآباء والمعلمين وإدارات الرقابة التربوية.

4- 11 الاعتماد على الآليات القائمة لتعجيل التقدم نحو تحقيق التعليم للجميع.

- في إطار تسريع وتعزيز فرص تحقيق أهداف التعليم للجميع بحلول عام 2015م، عمدت دولة الإمارات العربية المتحدة إلى حشد الجهود وتشكيل الفرق الوطنية للتسريع في تحقيق الأهداف، وإصدار التشريعات التي تكفل إلزامية التعليم بما في ذلك التعليم ما قبل الابتدائي، هذا فضلا على تبني برامج توعية وحملات إعلامية وبرامج اتصال وبناء شراكات لضمان التحاق الطلاب في التعليم وعدم تسربهم، والغاء جميع أشكال الرسوم الدراسية وتوزيع الكتب المدرسية مجاناً لكل الطلاب.
- كما ركزت الدولة على تحسين توعية البرامج التعليمية، وتوسيع برامج التعليم غير النظامي وزيادة المخصصات المالية في الموازنة العامة للدولة، لدعم الخطط التعليمية، حيث بلغت نسبة الإنفاق (1,5٪) من إجمالي الإنتاج المحلي (GDP).
- شاركت دولة الإمارات العربية المتحدة في ورش العمل شبه الإقليمية التي استهدفت إعداد إطار تحليلي، وتوفير الموجهات لإعداد التقارير الوطنية وتبادل الخبرات مع الدول الخليجية هذا فضلاً على بناء شراكات وطنية أكثر فاعلية.
- قامت الدولة بنقل جهودها من التركيز على التكافؤ في الفرص وسياسات الإتاحة إلى التركيز على النوعية وجودة التعليم، مع إعطاء أولوية قصوى لتنمية ورعاية الطفولة المبكرة وفق إطار شمولي.
- كما ساهمت الدولة في الإعداد لأجندة ما بعد عام 2015م، والمشاركة في المنتدى العالمي بمسقط.

القسم الخامس

مواجهة إطار التعليم للجميع

تقرير التقييم الوطني 2000
للتعليم للجميع لعام 2015
دولة الإمارات العربية المتحدة

إذا كان إعلان (جوميتان) عام 1990م ذا صبغة سياسية بحتة، حين أكد على حق كل فرد في التعليم معززاً مبدأ "التعليم للجميع"(EFA)، فقد شكل إطار (داكار/ السنغال) عام 2000م مرحلة تمزج بين البعدين السياسي والفني، إذ عمد إلى الخروج بصياغة ستة أهداف (التعليم للجميع)، واثنتي عشرة إستراتيجية، لتساعد وتدعم تنفيذ الأهداف الستة. ولقد استطاعت تلك الأهداف إحداث حراك على المستويين الوطني والدولي.

فعلى المستوى الوطني شهدت دولة الإمارات العربية المتحدة - في إطار التزامها الدائم بالمقررات الدولية والإقليمية - تعيين منسق وطني لمشروع (التعليم للجميع)، وعقد العديد من المنتديات والندوات الوطنية في هذا السياق، كما تم ربط تنفيذ تلك الأهداف بالإستراتيجيات التربوية الوطنية، فضلاً على إجراء مراجعات سنوية داخل الدولة وخارجها تمثلت في المشاركة في المنتديات والندوات شبه الإقليمية مثل المنتدى الإقليمي للتعليم للجميع في 15 و16 تشرين الأول/أكتوبر 2012م في شرم الشيخ في مصر، والورشة شبه الإقليمية الأولى في يونيو عام 2013م غيرهما.

ولعل من الآثار الإيجابية لمشروع اليونسكو (التعليم للجميع EFA)، أنها جعلت دولاً عدة ومن بينها دولة الإمارات العربية المتحدة تهتم بالأرقام والإحصاءات والبيانات جمعاً وتحليلاً، ارتكازاً على نظام المعلومات لإدارة التعليم، واستخدامها في صياغة المؤشرات التي بلغت 48 مؤشراً، الأمر الذي انعكس على تركيز الدولة على تدقيق الأرقام والإحصاءات، ليتسنى قبولها على المستوى الدولي من خلال التعاون الوثيق مع معهد اليونسكو للإحصاء بمونتريال.

وقد تجلى الاهتمام الوطني بهذا الشأن في توجه الدولة وتركيزها على تعزيز قدرات العاملين فى مجال الإحصاء والتخطيط من خلال ورش العمل والدورات التدريبية المتعددة، فضلاً على تكريس مبدأ المحاسبية (Accountability) وعمليات الرصد والمتابعة والتقييم من خلال التقارير الوطنية التي ترفع سنويّاً إلى وزير التربية والتعليم ومتخذي القرار بالدولة وأعضاء المجتمع المدني وأعضاء المجلس الوطني، وقد قاد هذا التوجه إلى بناء شراكات إستراتيجية مع الوزارات والهيئات الوطنية ذات الصلة بشأن التعليم.

أما على الصعيد الدولي فقد حث مشروع التعليم للجميع الدول الأعضاء لعقد ملتقيات وندوات دولية شاركت في فعالياتها دولة الإمارات العربية مثل لقاء منتصف العقد عام 2007م بالدوحة، واجتماع مسقط خلال الفترة من 12 - 14 مايو عام 2014، لصياغة مبادرات وأهداف ما بعد عام 2015.

وبشكل عام يمكن القول إن دولة الإمارات العربية المتحدة وفى إطار إستراتيجياتها الوطنية للتعليم قد أحرزت تقدماً كبيراً في تنفيذ الأهداف الستة للتعليم للجميع قبل عام 2015، وهى تَعُدُّ العدة الآن لتنفيذ أهداف ما بعد عام 2015م.

القسم السادس

آفاق ما بعد العام 2015

تقرير التقييم الوطني 2000
للتعليم للجميع لعام 2015
دولة الإمارات العربية المتحدة

واجهت دولة الإمارات العربية المتحدة جملة التحديات التي كشفت عنها وشخصتها، وتوقعت أنها ربما تحول دون تحقيق تطلّعاتها في التقدم والريادة على جميع المستويات، وعلى كل الصعد العالمية والعربية والوطنية، وبالذات فيما يتصل بالمعرفة وجذب الاستثمار والنشاط السياحي والتنمية المجتمعية، وتوظيف العمالة الماهرة والمتخصصة من جميع أرجاء العالم عازمة على النمو والرفاه لمجتمعها، بل ودعم نمو الدول ورفاهها أيضاً.

كما استجاب قطاع التعليم لهذه التوجهات، واستثمر الإرادة السياسية القوية ذات الرؤية الثاقبة الحكيمة، وذلك بالعمل على تمكين الجيل وإعداده وفقاً لمتطلبات سوق العمل في جميع الأنشطة، وبالذات تطوير مهارات اقتصاد المعرفة. الأمر الذي مكّنها من تجاوز جميع التحديات المطلوبة في (إطار دكار للتعليم للجميع)، والاستمرار في دعم سياسة توفير فرص التعليم للجميع باعتبارها توفر الأساس المتين لانطلاق الموارد البشرية في عمليات التمكين وفق أفضل متطلبات اقتصاد المعرفة.

ولّما كانت تطلعات الدولة ورؤيتها للريادة والتقدم على الدول في مجال التميز والتنافسية بحلول عام 2021م لتصبح من الدول العشرة الأولى على مستوى العالم، فقد أكّدت في خطتها الإستراتيجية كحكومة 2011- 2013م على سبعة مبادئ كان الرابع منها " الاستثمار في بناء القدرات البشرية وتطوير القيادات " والسابع منها " تبني ثقافة التميز والتركيز على منهجيات التخطيط الإستراتيجي والتطوير المستمر للأداء والتفوق في النتائج " وهذا يتطلب من الجهات ذات العلاقة بالدولة وضع الأولويات والمبادرات التي تترجم أولويات الدولة ومنها ما يتصل بالتعليم، حيث حددت الحكومة في أولويات خطتها أيضاً وفي أولويتها الثانية "نظام تعليمي رفيع المستوى" يرقى بجيل المستقبل إلى المكانة العالمية الأميز، كما جاء في الأولوية رقم (7) "مكانة عالمية متميزة".

سعت وزارة التربية والتعليم وجميع الشركاء سعياً حثيثاً لتحقيق أهداف (دكار) ومتطلبات التعليم للجميع بحلول عام 2015م مستثمرين دعم الدولة وتوفيرها الإرادة السياسية التي تقود أو تدفع باتجاه تحقيق رؤيتها عام 2021م. مستلهمة (أي وزارة التربية والتعليم) من جوهر هذه الرؤية المبدعة تأكيدها على نظرتها للمستقبل بالتزامن مع بذلها الجهود المخلصة للتمكين الشامل للوطن والمواطن، وأنها بقوة واقتدار وثقة ستشق طريقها نحو التصدي للتحديات حيثما كانت ومن أي الجهات تأتي من مثل : تحديات الروابط العائلية التي تمد النسيج الاجتماعي بالقوة والتماسك، وتحديات التنافسية الاقتصادية، وتحديات الهوية الوطنية وتحديات الصحة والتعليم والبيئة والسلامة.

إن وزارة التربية والتعليم والشركاء في قطاع التعليم نظروا بتركيز أكثر إلى التحديات ذات العلاقة الوثيقة بأهداف (دكار الستة)، وعملوا بكل السبل لتجاوزها مستثمرين الإرادة السياسية والرؤية الثاقبة عالية الطموح في توفيرها أفضل الخدمات الاجتماعية للسكان، ورفع مستواهم المعيشي ضمن أرقى المستويات، وبما يوازي الدول المتقدمة في مستوى الدخل والرفاه الاجتماعي، وفي مستوى خدمات البنية التحتية والبيئة الحاضنة والجاذبة لكل القاطنين على أرضها دون تمييز. كما أن الوزارة ومعها الشركاء في قطاع التعليم تميزوا في تحقيق إنجازات متفوقة في معظم مجالات الأهداف الستة وقبل حلول عام 2015م، آخذين بمنطق سنة الحياة في التغيير المستمر، والتحديث وسباق المعرفة العالمي الذي يجعل من الدول ذات الطموح العالي مستمرة باللحاق بركب التقدم والمنافسة وتجدد التحديات، وخاصة التي يتصل منها بالجودة والنوعية والابتكار.

لقد جاء في التقرير الثالث للأهداف الإنمائية للألفية 2011م ما يؤكد تحقيق دولة الإمارات العربية المتحدة لارتفاع كبير في مستوى النمو الاقتصادي حيث بلغ نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي (132,3) ألف درهم في عام 2010م، أي ما يقارب (4,7 ٪)، وانخفاض في نسبة البطالة إلى حوالي (3.0٪) لتكون بذلك هي الأقل على مستوى المنطقة والعالم، وبنسبة التحاق للأطفال بلغت (98,3 ٪) في كلتا الحلقتين الأولى والثانية، فضلاً على إنجازات عالية في صحة الأمهات والأطفال والبيئة والشراكات الدولية، مع تركيز ملحوظ على تقدم المرأة في القطاع الاقتصادي وسوق العمل. ويأتي كل ذلك انطلاقاً من الإيمان الراسخ بأن تحقيق التنمية المستدامة وروح أهداف الألفية لابد له وأن يتحقق بطرائق أمثل تتصف بالشمولية والتوازن.

إن الفهم العميق للمدخل الصحيح المؤدي لقوة الدولة ومنعتها المتمثل بالتعليم والتمكين قاد إلى هذه الإنجازات التي أوصلت الدولة إلى المرتبة الأولى على مستوى المنطقة العربية في عام 2010م والمرتبة (32) على مستوى العالم حسب مؤشر تنمية تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في (152) اقتصاداً في جميع أنحاء العالم، فقد حقق قطاع التعليم ما نسبته (95,5 ٪) من الطلبة الذين تمكنوا من الوصول إلى الصف الخامس في عام 1995م، وارتفع إلى ما نسبته (99,5 ٪) في عام 2010م. وازدادت أعداد الطلبة بمعدل نمو سنوي نسبته (10,3٪)، واكبها زيادة في أعداد المدارس بنسبة مماثلة وزيادة في أعداد المعلمين بنسبة بلغت (13,3٪)، فضلاً على مؤشر التكافؤ بين الجنسين بنسبة (1.03٪) في عام 2010م للإناث المتعلمات (غير الأميات) مقابل الذكور المتعلمين (غير الأميين) في الفئة العمرية من (15- 24)، وذلك انطلاقاً من الإيمان الراسخ بلزوم حضور المرأة ومشاركتها في الحياة الاجتماعية والعامة، وأن البناء الحقيقي يقوم على تكامل الأدوار بين المرأة والرجل باعتبارها شروطاً للتنمية الشاملة المستدامة.

وفيما يلي نستعرض الأهداف الستة التي حددها (إطار دكار للتعليم للجميع) تباعاً، ليتبين لنا مستوى التقدم المحرز في قطاع التعليم حتى عام 2012- 2013م، وخلاصة التحديات التي اعترضت، وما زالت تعترض طريق التطوير وتحقيق الطموحات، وجهود وزارة التربية والتعليم، وجهود الشركاء للفترة القادمة كتطلعات مستقبلية تم التخطيط لها عبر خطط الوزارة الإستراتيجية 2014- 2016م وما بعدها، وقد جاءت على النحو الآتي:

1.6 الهدف الأول: توسيع وتحسين الرعاية والتربية على نحو شامل في مرحلة الطفولة المبكرة، وخاصة لصالح أكثر الأطفال تأثراً وأشدهم حرماناً.

أولت دولة الإمارات العربية المتحدة رعاية الطفولة الاهتمام اللازم لها، إذ انتزعت معه اعترافاً دولياً وعالمياً، وخاصة قانون حماية حقوق الطفل (قانون وديمة) في عام 2010م الموجه لتعزيز جهود الدولة في حماية الطفل من جميع أشكال التمييز والعنف، وتوفير أفضل الإمكانيات والظروف للتنشئة السليمة والحماية من كل أذى وسوء معاملة.

كما جاء برنامج (احتضان) لرعاية الأطفال مجهولي النسب ليرقى بهذه الجهود للنشأة الطبيعية للأطفال ويبعدهم عن الحرمان والجفاء الاجتماعي. وبهذا أكملت الدولة حلقات الرعاية الشاملة للطفولة بعد أن استوفت رعايتها للجوانب التربوية والصحية، حيث بلغت تغطية الدولة بالفحص والمتابعة الصحية ما نسبته (95,8٪) في عام 2012م من مجموع المستهدفين، كما غطت بالتعليم ما قبل المدرسي نسبة قيد إجمالي (79,4٪) بفارق بسيط جداً بين الذكور (80,5٪) والإناث (78,4٪).

إن التزام الدولة بإطار عمل (دكار) زاد من اهتمام الدولة بهذه المرحلة، وعزز من التوجهات التي من شأنها استكمال الرعاية الشاملة لهذه المرحلة، خاصة بعد أن كشفت الدراسات التربوية عن فارق جوهري بين الملتحقين بالصف الأول الابتدائي الذين مروا برياض الأطفال وغيرهم ممن دخل الصف دون المرور بهذه المرحلة التي يُعزى لها الدور التعزيزي للنمو الاجتماعي والتربوي الذي يدعم الانتقال السلس من البيت إلى المدرسة. وقد بلغت النسبة المئوية للطلبة الجدد الملتحقين بالصف الأول ممن التحقوا ببرامج رياض الأطفال (86,3٪) في عام 2011، 2012م، بمؤشر تعادل للجنسين بلغ (5.99) نقطة، إلا أن هناك فارقاً في الالتحاق بمرحلة (رياض الأطفال) لصالح القطاع الخاص. ومع أن الالتحاق عموماً برياض الأطفال يعكس اهتمام الدولة وسنّها التشريعات الضامنة لجوده شاملة تحقق أهداف هذه المرحلة، إلا أن الثقافة الشائعة لدى فئات المجتمع ترجح أولوية الالتحاق برياض أطفال القطاع الخاص، وهذا ما أتاح للوزارة إيلاء مزيد من الاهتمام لفتح رياض الأطفال في المناطق التي لا تستقطب القطاع الخاص.

ومع أن اهتمام الدولة ورعايتها للطفولة المبكرة شاملة ونوعية، وخاصة في توفيرها المعلمات المدربات بنسبة (100٪)، والإنفاق السخي علي التعليم في هذه المرحلة حيث بلغ (40268) درهم لكل طالب، إلا أن هناك بعض التحديات التي مازالت تحتاج لمزيد من الجهود، مثل:

1. زيادة عدد السكان وزيادة الوعي بأهمية هذه المرحلة ونوعية الرعاية المطلوبة وشموليتها. وهذا يقتضي مزيداً من الجهود والاستثمارات الحكومية، بما فيه بند الميزانيات المخصصة لإنجاز ذلك.
2. تبعثر الجهود بين الحكومية والأهلية ومؤسسات المجتمع المدني التي تهتم وترعى هذه الفئة العمرية من جهة، وتنوع الجهات التي ترعاها بين التعليمية والصحية والاجتماعية من جهة أخرى، الأمر الذي يستلزم تشكيل هيئة من شأنها توحيد هذه الجهود وتقويتها لتحقيق الأهداف النوعية التي تصب في التأسيس لمجتمع المعرفة المنشود.

3. لم يعد الالتحاق بهذه المرحلة خياراً، لذلك لا بد أن تكون هذه المرحلة إلزامية ومجانية، ويؤسس لها لأن تكون بيئات التعلّم الحاضنة دافئة وتربوية، وتحظى بالرعاية الشاملة.

وأمام هذه التحديات للحفاظ على المكتسبات المثمرة لهذه المرحلة، ولتحقيق التطوير المطلوب لها ولتوجهات الدولة في الريادة على مستوى العالم، وخاصة وأن توجهات (التعليم للجميع) لما بعد 2015م تُركّز على الأبعاد النوعية التي تؤسس لعصر المعرفة ومتطلباتها في التمكين المعرفي ابتداءً من هذه المرحلة، فقد جاء في مبادرات الخلوة الحكومية عام 2013م، والأجندة الوطنية التي أعلن فيها صاحب سمو الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم نائب رئيس الدولة رئيس مجلس الوزراء حاكم دبي، بأن معدل الالتحاق في رياض الأطفال سوف يصل إلى (0.95) نقطة في عام 2021م، والإستراتيجيات المنبثقة عنها التي ترجمتها الخطة الإستراتيجية 2014 – 2016م لوزارة التربية والتعليم والخطط التشغيلية المنبثقة عنها ما يلي:

الجدول (74) الأهداف الاستراتيجية 2014 - 2016

الهـــدف الإستراتيجي	المبادرة	الأنشطة	مؤشـــــر الأداء التشغيلي	الهدف السنوي		
				2014	2015	2016
1. تحسين مستوى تعلّم الطلبة وإتقانهم لمهارات مجتمع المعرفة وفق مناهج مطورة عالية الجودة	تطوير برامج تعليمية متخصصة	تطوير تعليم رياض الأطفال	- نسبة إنجاز تطبيق مشروع رياض الأطفال	%100	%100	%100
			- نسبة تطبيق برنامج التنمية اللغوية في رياض الأطفال	%100	%100	
			- نسبة الرياض المطبقة لبرنامج تفعيل دور الأسرة في تربية الطفل وتعليمه		%50	%50
2. توفير بيئة مدرسية آمنة وداعمة.	تعزيز الأنشطة المدرسية لتطوير المهارات الحياتية للطالب	– تعزيز البرامج الصحية التثقيفية – توفير برامج التغذية الصحية – الرعاية النفسية والاجتماعية	- عدد البرامج	8	8	8
			- نسبة المدارس	%50	%50	0
			- نسبة إنجاز مراحل تطبيق سجل الطالب الصحي الإلكتروني	%25	%25	%25
3. توفير خدمات تعليمية متكافئة وبعدالة للجميع	التعليـــــم	- التعليم المدرسي - رياض الأطفال	- نسب رضا أولياء أمور الطلبة الملتحقين برياض الأطفال	%70	%70	%70

إن مضامـين هـذه التطلعات ومحتوى الإستراتيجيات المقرة، لتحقيق الأهـداف الإستراتيجية عبـر الخطـة 2014 - 2016م، تحتاج إلى إطار تنظيمي وطني يجمع جهودها جميعاً في مجالات التربية والصحة والتنمية الاجتماعية والنفسية عبر المؤسسات الحكومية والأهلية والمدنية، لإحراز التقدم المنشود نحو رؤية الدولة 2021م.

هذا فضلاً على إطار دولي يصب في الاتجاه نفسه الذي يعنى بالطفولة ككل بشكل واضح في إطار منظمة اليونيسيف وتكون له مسؤولية غير مباشرة، ويعقد له مؤتمر دولي خاص كل خمس سنوات.

2.6 الهدف الثاني: تعميم التعليم الابتدائي / الأساسي

تُعدُّ المرحلة الابتدائية مرحلة أساسية من مراحل التعليم وقاعدة رئيسة له، حيث التعليم فيها إلزامي ومجاني، ويبدأ بها القبول (الصف الأول) من سن ست سنوات في مدارس التعليم الحكومي والخاص. وقد تطور عدد التلاميذ بهذه المرحلة كثيراً منذ نشأة الدولة وحتى الآن.

كما حظيت بالاهتمام الأنسب لها عبر جميع الخطط الإستراتيجية، وخاصة إستراتيجية 2008 – 2010م، وإستراتيجية 2010 – 2020م، حيث حققت دولة الإمارات العربية المتحدة نسبة قيد صافي بلغت ANER (94٪) في عام 2006م، ونسبة (96.1٪) في عام 2011م، وتوضح هذه النسبة الانتشار الواسع للمدارس في المدن والقرى النائية للدرجة التي تقل كثيراً – أو تنعدم – فيها المسافة التي يضطر الطالب إلى أن يقطعها للوصول إلى المدرسة، فضلاً عن توفير الدولة لوسائل الانتقال من وإلى المدرسة بصرف النظر عن بُعدها عن مكان إقامتهم.

بُذلت الجهود الحثيثة لرفع جودة النظام التعليمي، وتحسين مستوى اكتساب الطلبة للمهارات والمعارف والاتجاهات المطلوب اكتسابها وبالذات في هذه المرحلة، للارتقاء إلى مستوى التنافسية العالمية، وذلك انطلاقاً من الإيمان بأن التأسيس القوي لطلبة هذه المرحلة هو الأساس المتين والمعياري لجودة التعليم في المراحل التعليمية اللاحقة. وجاء هذا التركيز عبر مجموعة من المشاريع والمبادرات المدروسة التي ركزّت على معظم جوانب العملية التربوية والتعليمية، مثل: مشروع تطوير بيئات التعلّم الابتدائي عام 1998 – 2008م، ومشروع تطوير نظام معلم الفصل إلى معلم المجال للتعليم الابتدائي عام 2003م، وتأنيث الحلقة الأولى، ومشروع الاختبارات الوطنية والدولية في التعليم الأساسي – الحلقة الأولى. وقد بلغ متوسط نسبة المشاركة في الاختبارات الوطنية للعام 2010- 2011م (90٪)، وتطوير المناهج والوثائق وإصدار الكتب المطورة، ابتداءً من عام 2000م بشكل مستمر، وخاصة في العلوم والرياضيات واللغة الإنجليزية، فضلاً على مشروعات التطوير المستمر للأنشطة والمسابقات. وأبرز دليل على الاهتمام والرعاية المبكرة بجودة تعلّم الطلبة وتعليمهم توظيف أحدث أساليب التدريس والتعلّم وتوظيف المصادر، وتأهيل بيئات التعلّم الحاضنة للتفاعل النشط، وربط جميع المدارس بشبكة (الإنترنت) والبوابة الإلكترونية المتطورة باستمرار، وضمان التواصل المستمر تقنيّاً مع أولياء الأمور من جهة، وما بين أطرف عملية التعليم من جهة أخرى. ويتضح ذلك من الارتقاء المستمر لكلفة الطالب في هذه المرحلة حيث بلغت في عام 2001م (11.510) دراهم وبلغت عام 2006م (16.630) درهماً، لتبلغ في عام 2011م (35.120) درهماً.

وعلى الرغم من كل هذه الجهود التي تبذلها وزارة التربية والتعليم وطموحاتها ورؤيتها 2010 - 2020م، التي تعكس حرصها واهتمامها في تحقيق جميع المؤشرات الكمية والنوعية في مجال هذه المرحلة من جانب آخر، فإن بعض التحديات ما زالت تتجدد وتحول دون تحقيق هذه الطموحات في التمتع بمجتمع المعرفة والرفاه والقوة. وليس بغريب ذلك على اعتبار أن سقف جودة التعليم يرتفع باستمرار، وتقدم العالم وتفجر المعرفة فيه وسباقه نحو الرفاه. ومن هذه التحديات ما يلي:

1. تجويد تعلّم الطلبة وتحصيلهم نواتج تعلّم مرتفعة من خلال بيئات تعلّم مادية وتكنولوجية وتربوية وتعليمية واجتماعية عالية المستوى والأمان من جهة، ورفع دافعية الطلبة واهتماهم من جهة أخرى.
2. التأسيس القوي للهوية الوطنية والثقافة الإماراتية لدى جميع الطلبة في المدارس الحكومية والخاصة.

ولضمان تجاوز هذه التحديات، وتماشياً مع تطلعات المجتمع الدولي المستندة إلى حركة التعليم للجميع، فقد أدرجت الدولة ووزارة التربية والتعليم في خططها الإستراتيجية ما يكفل ذلك على النحو الآتي:

الهدف الاستراتيجي	المبادرة	الأنشطة	المستهدف السنوي		
			2014	2015	2016
1. تحسين مستويات تعلّم الطلبة وإتقانهم لمهارات مجتمع المعرفة وفق مناهج متطورة عالية الجودة.	تطوير برامج تعليمية متخصصة (المدارس النوعية)	تستهدف جميع البرامج والأنشطة التي تتظافر لتجويد التعلّم وتحسين نواتج التعلّم بجميع المراحل الدراسية وتنفرد مرحلة التعليم الابتدائي ببرامج مثل: – معلم المجال. - تأثيث الحلقة الأولى. - مشروع دمج المعاقين. - التدرج الوظيفي.			
2. توفير بيئة مدرسية آمنة.	- تطوير البنية التحتية والمباني الحكومية. - تطوير الأنظمة التقنية - تعزيز الأنشطة المدرسية لتطوير مهارات الحياة.	- تطوير المرافق والبيئة التعليمية.	%50		
		- توفير بنية تحتية آمنة ومتطورة لتقنية المعلومات تنال رضا المستفيدين وتلبي احتياجاتهم.	%100	%100	%100
		- توفير برامج التغذية الصحية، والرعاية الصحية للطلبة وبالتركيز على هذه المرحلة.	%50	%06	%70
3. ضمان جودة الأداء التعليمي والتربوي في المدارس الحكومية والخاصة.	- ضمان جودة المدارس.	- تطبيق برنامج الاعتماد المدرسي.	%100	%100	%100
4. توفير خدمات تعليمية متكافئة وبعدالة للجميع.	- رعاية الفئات الخاصة	- تطوير البرامج الموجهة لذوي الإعاقة والموهوبين والمتفوقين.	%50	%50	
	- التعليم.	- التعليم الأساسي (الحلقة الأولى)	نسبة رضا أولياء الأمور %70	72%	75%
5. تعزيز الهوية الوطنية.	- إثراء المناهج.	- مراجعة المناهج القائمة وتعزيز المناهج المطورة وفق معايير تعزيز الهوية.	100% مراجعة	عدد صفوف مطورة %30	عدد صفوف %40 وتستكمل في عام 2017
	- ابتكار البرامج والأنشطة - بناء الشراكات مع مؤسسات المجتمع وأولياء الأمور.	- تفعيل دور الأنشطة المبتكرة وتعزيز الربط مع أولياء الأمور ومؤسسات المجتمع.	100%	100%	100%

هذا وتهتم الوزارة بشكل خاص بمتابعة مدارس الحلقة الأولى الحكومية بالتدريب وانتقال الأثر، وخاصة قيادات المدارس. فضلاً على تعزيز المدارس بالإرشاد والرعاية من المختصين الاجتماعيين والنفسيين.

3.6 الهدف الثالث: ملاءمة الحاجات التربوية للشباب والكبار (الشباب من عمر 15 سنة إلى 24 سنة)

تشكل هذه الفئة العمرية من السكان ما يقترب من (26٪) وفق إحصاء عام 2005م. ومن المتوقع أن تبلغ حوالي (24٪) بحلول عام 2025م. وهذا يعني أن هذه الفئة العمرية هي الأهم لمستقبل الدولة وعنوان نهضتها. وأن الدولة معنية بتأهيل هذه الفئة وإعدادها تكوينيّاً بالتعليم والتدريب الأميز، ورعاية بالصحة والخدمات، إضافة إلى تنميتها الإيجابية اجتماعيّاً ووطنيّاً.

معظم الشباب (ذكور وإناث) في هذه الفئة العمرية هم في التعليم العام (في الحلقة الثانية ومرحلة التعليم الثانوي)، والتعليم العالي (في الجامعات)، وفي سوق العمل. وفي كل هذه المواقع فإنهم بحاجة ماسة إلى التعلّم الجيد القائم على المهارات والمعرفة التي تؤهلهم للتقدم في مسار التعليم العالي أو في سوق العمل عالي التجدد والحداثة، وهذا ما دفع بالدولة ووزارة التربية والتعليم إلى إيلاء هذه الفئة العمرية الاهتمام والمتابعة اللازمين، وخاصة من خلال برامج الإرشاد الأكاديمي والمهني القائمة على مقاييس الميول المهنية، وتوفير التنوع اللازم في التعليم الأكاديمي والمهني والتقني ابتداءً من مرحلة التعليم الثانوي واستمراراً في المعاهد والكليات الجامعية التقنية.

وتشير نسبة الانتقال من الحلقة الثانية إلى التعليم الثانوي في عام 2011- 2012م البالغة (92.2٪) إلى صحة توجه الدولة وسياستها الناجحة في التشجيع والمتابعة، وتنوع الفرص التعليمية الملبية للحاجات والقائمة على الميول وتحقيق التطلعات على مستوى الأفراد ومستوى الدولة. ويؤكد ذلك سياسات الدولة وبرامجها التي ترجمت رؤيتها (2021م)، ورؤية إمارة أبوظبي (2030م) التي أعلنت عام 2006م. بهدف رفد اقتصاد الدولة بالخبرات المؤهلة والمدربة القادرة على التحوّل من الاعتماد على النفط كمصدر رئيسي للنشاط الاقتصادي، ليصبح شاملاً متنوعاً بحلول عام (2030م). وهذا ما برر ارتفاع تكلفة الطالب في التعليم الفني إلى (70.500) درهم سنويّاً. وساهم في استقطاب الإناث لهذا النوع من التعليم بنسبة وصلت إلى (22٪) في عام 2012 - 2013م.

ولمّا كانت طموحات دولة الإمارات العربية المتحدة كبيرة ومنافسة على المستوى العالمي، خاصة فيما يتصل بالتنمية ودور الشباب الإماراتي فيها. فقد بذلت الدولة ووزارة التربية والتعليم ووزارة التعليم العالي ومؤسسات المجتمع المدني ما وسعها ذلك في تمكين الشباب في هذه الفئة العمرية بالذات بالمعارف والمهارات اللازمة لتحقيق هذه الطموحات المتجددة، إلا أن جملة من التحديات تستمر في اعتراض مسيرة التقدم وتلبية متطلبات التطوير مثل:

1. المواءمة بين نظم التعليم والتدريب في المؤسسات الراعية لهذه الفئة العمرية وحاجات سوق العمل المتجددة.
2. النوعية المجودة باستمرار لنواتج التعلّم لدى الشباب في هذه الفئة العمرية المتماشية مع متطلبات سوق العمل وفق منهج " التعلّم القائم على المعرفة".

3. مستوى الاهتمام والدافعية لدى الشباب من جهة، والمؤسسات من جهة أخرى، الذي ليرقى ويواكب تجدد التطلعات التنموية والتطويرية.

وأمام هذه التطلعات الكبيرة والتحديات القائمة من جانب، ومتطلبات حركة التعليم للجميع لِما بعد عام 2015 من جانب آخر. فقد ضمّنت وزارة التربية والتعليم والشركاء خططها الإستراتيجية ما يلزم لترجمة توجهاتها في إحراز التقدم المنشود للأعوام القادمة على النحو الآتي:

الهدف الإستراتيجي	المبادرة	الأنشطة	المستهدف السنوي		
			2014	2015	2016
1. تحسن مستوى تعلّم الطلبة وإتقانهم لمهارات مجتمع المعرفة وفق مناهج مطورة عالية الجودة.	- تطوير برامج تعليمية متخصصة.	- تطوير التعليم الفني والتقني.	عدد الطلبة الملتحقين بدعم مالي سنوي 2000	2000	2000
		- إعداد دليل المؤشرات التربوية.		100%	
		- إعداد بحوث تطبيقية وتربوية.	2	3	4
2. تعميم التعليم للجميع وضمان إكمال جميع الطلبة للتعليم بما في ذلك التعليم ما قبل المدرسي.	- تطوير برامج الإرشاد الطلابي الأكاديمي والمهني والتقني والنفسي والاجتماعي .	- تطوير برامج التنمية المهنية للمرشد الأكاديمي المهني والاختصاصي الاجتماعي والنفسي.	نسبة المشاركين %33	%33	%34
		- بناء أوعية الإرشاد الأكاديمي المعني لطلبة التعليم الثانوي.	%33	%33	%33
3. توفير خدمات تعليمية متكافئة وبعدالة للجميع.	التعليم	- التعليم الأساسي للحلقة الثانية والحلقة الثالثة.	نسبة رضا أولياء الامور والطلبة %71	%75	%86
4. توفير بيئة مدرسية آمنة وداعمة ومحفزة.	التمكين التقني متجدد الحداثة.	- تمكين الطلبة من المهارات التقنية اللازمة لتوظيف فعّال في التعلّم والاكتساب.	%100	%100	%100

4.6 الهدف الرابع: تحقيق تحسن في مستويات محو أمية الكبار بنسبة 50٪ بحلول عام 2015م، ولاسيما لصالح النساء، وتحقيق فرص التعليم الأساسي والتعليم المستمر لجميع شرائح المتعلمين من الكبار.

إن تضافر الجهود المبذولة في محاصرة نسب الأمية وتعليم الكبار من وزارة التربية والتعليم ووزارة العمل والشؤون الاجتماعية ومراكز التنمية الاجتماعية والتنظيمات النسائية وغيرها من الشركاء قد أثمرت بتقليص نسبة الأمية إلى ما يقل عن (1٪) لدى كلا الجنسين (ذكور وإناث). حيث بلغت معدلات القرائية في عام 2005 - 2006م ما نسبته (98,5) للذكور في الفئة العمرية (15- 24) ومثلها في الفئة العمرية أكثر من (15 عاماً)، و(99,1) للإناث في الفئة العمرية (15- 24) و(91,5) لدى الشابات في عمر أكثر من (15عاماً). وتقلصت أكثر من ذلك حتى عام 2011 - 2012م.

ولم تقتصر هذه الجهود على الإنجازات الكمية، بل أخذت باعتبارها الجوانب النوعية في التعلّم واكتساب المهارات واستمرار الدارسين في برامج تقودهم للتعليم العالي لمن رغب منهم أو لشهادات فنية ومهنية تؤهلهم للالتحاق بسوق العمل. فقد طرحت الوزارة في عام 2003- 2004م مشروع المراكز المفتوحة القائم على احتياجات الدارسين والموازنة بين تحقيق طموحاتهم بالتعلّم واكتساب المهارات وبين ظروف عملهم والتزاماتهم الأسرية. إضافة إلى التطوير المستمر لمناهج تعليم الكبار، وتأهيل المعلمين ومحاصرة ظاهرة التسرب والرسوب، وتوظيف التكنولوجيا في أشكال التعلم عن بعد المختلفة، ومن جانب آخر عملت الوزارة على فتح مسارات التعليم النظامية وغير النظامية على بعضها، لتمكين الدارسين الذين يحققون شروط التعليم النظامي من الانتقال إليه لمواصلة تعلمهم الجامعي والفني من جانب، وحفز المعلمين والطلبة بزيادات مالية تضمن تحقيق أهدافها في تحسين مستوى المعلمين واستقطاب الدارسين من جانب آخر (القرار الوزاري رقم 835 لسنة 2013م).

وعلى الرغم من كل هذه الجهود إلا أن بعض التحديات ما تزال تقف حائلاً دون الإنجازات المتوقعة، مثل :

1. توظيف التكنولوجيا الحديثة، ووسائل الاتصال المتنوعة، للوصول إلى محاصرة الأمية بشكل كامل.
2. توافد عمالة غير ماهرة وغير متعلمة، على الرغم من كل الإجراءات التي تحول دون ذلك.
3. مازالت حالات تسرب وانقطاع بين الدارسين تكشف ضعف ملاءمة البرامج المطروحة لظروفهم.

ج

وتحقيقاً لأهداف الوزارة المتجددة في الوصول لتحقيق الجودة في مخرجات التعليم في مراكز تعليم الكبار والمنازل، والوقوف على مدى جدوى النظام وفاعليته وقدرته على تلبية احتياجات سوق العمل، فقد طوّرت الوزارة تصوراً جديداً لنظام تعليم الكبار والدراسة المنزلية عام 2014م، من أجل إكساب الدارسين المهارات الضرورية للحياة في إطار التعليم المستمر، وإدماج برامج تعليم الكبار في التنمية الاقتصادية والمجتمعية، وبما يتجاوز التحديات القائمة. هذا وقد ركزّ هذا التصور على الجوانب الأكاديمية والتطبيقية بما فيه تكنولوجيا المعلومات على أن يتلقى الدارسون دراستهم بالمراكز المفتوحة لتعليم الكبار والمدارس الفنية ومؤسسات العمل.

ووضعت الوزارة هذا التصور موضع التنفيذ في إطار خطتها الإستراتيجية للأعوام 2014- 2017م، وصاغت لها المؤشرات التشغيلية ومقاييس أداء النشاطات في خطتها التشغيلية 013- 2014م.

واستكمالاً لتحقيق رؤية الدولة ورؤية وزارة التربية والتعليم في تجويد التعليم وتمكين الدارسين من مهارات ومتطلبات المعرفة التي باتت أيضاً التوجه الرئيس للتعليم للجميع ما بعد 2015م، فقد حددت وزارة التربية والتعليم في خطتها التشغيلية عام 2014- 2016م ما يؤكد التزامها في تمكين الكبار من المهارات الضرورية لمجتمع المعرفة والحداثة المتجددة في متطلبات التعليم العالي وسوق العمل.

ويتضح ذلك من خلال المقتطف التالي من مؤشرات الخطة التشغيلية 2014- 2016م.

الهدف الإستراتيجي	عامل النجاح الرئيسي	المبادرة / البرنامج	الإدارة	الأنشطة الخدمة الفرعية	مؤشرات الأداء التشغيلي	المستهدف السنوي		
						014	015	016
تحسين مستويات تعلم الطلبة واتقانهم لمهارات مجتمع المعرفة وفق مناهج متطورة.	جودة برامج المدارس التخصصية.	تطوير برامج تعليمية متخصصة.	إدارة المدارس التخصصية.	تطوير برامج تعليم الكبار.	نسبة إنجاز مشروع تطوير تعليم الكبار والمنازل.	%100	%100	%100
توفير خدمات تعليمية متكافئة وبعدالة للجميع.	----	----	إدارة المدارس التخصصية.	تقديم طلب تسجيل طلبة المنازل.	نسبة الطلبات المنجزة خلال يومي عمل.	%95 من المستوى الحالي %92	%100	%100

5.6 الهدف الخامس: التكافؤ والمساواة بين الجنسين

أحرزت دولة الإمارات العربية المتحدة إنجازاً متقدماً على مستوى العالم في مجال المساواة بين الجنسين في التعليم باعتراف منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة منذ عام 2008م، وجاءت بحسب تقريرها الصادر عام 2010م من ضمن (58) دولة حققت هذا الإنجاز من مجموع (157) دولة، إضافة إلى برامجها الهامة في إنجاز المساواة والتكافؤ بين الجنسين في تعليم الكبار، وتسهم به إلى جانب الوزارة الجمعيات النسائية ومراكز التنمية الاجتماعية. فضلاً على إنجازها الأكبر في مجال الوظائف التدريسية والإدارية، بل وزادت النسبة لصالح الإناث بعد قرار تأنيث المدارس في الحلقة الأولى (1- 5) في صفوف التعليم العام، ويؤيد ذلك نسب الطلبة في جميع مراحل التعليم (ذكوراً وإناثاً) في عام 2011 - 2012م، التي لم تقل أي نسبة منها في أية مرحلة من المراحل عن (48٪).

وتأتي نسبة المعلمات إلى المعلمين في مراحل التعليم المختلفة متدرجة من مرحلة التعليم قبل المدرسي لتبلغ (99٪) والحلقة الأولى (92٪) والحلقة الثانية (65٪) ومرحلة التعليم الثانوي (56٪).

وتؤكد هذه النسب اهتمام الوزارة بدور الإناث في تطوير التعليم في المراحل الدراسية الأولى، خاصة عندما نرى النسبة ذاتها تقريباً في الإدارات المدرسية حيث بلغت (73٪) كمتوسط لجميع الإدارات المدرسية، معززة برغبة الذكور في التوجه لسوق العمل والمؤسسات العسكرية.

وعلى الرغم من الجهود المبذولة على مستوى الدولة، وعلى مستوى وزارة التربية والتعليم، إلا أن هناك بعض التحديات ما تزال قائمة مثل :

1. السياق الثقافي الذي يجعل النساء يترددن في دخول مجالات ومهن لهن فيها دور تنموي كبير.
2. تدني تأهيل بعض المعلمات دون درجة البكالوريوس (دبلوم متوسط).
3. انخفاض الدافعية المتأتية من ابعاد اجتماعية نحو الابتعاث لدول خارجية.

إن هذه التحديات عززت توجهات الدولة ووزارة التربية والتعليم في مبادراتها وأنشطتها في مجال تحقيق المساواة وتنويع الفرص التعليمية أمام الذكور والإناث في الابتعاث والعمل وفرص التعليم المستمر الأكثر ارتباطاً بسوق العمل من جهة، ودعم طموحات الإناث والذكور معاً في توفير فرص التعليم العالي محليّاً ودوليّاً من جهة أخرى. وهذا ما وضحه دستور الدولة ورؤيته (2021م) والخطة الإستراتيجية للوزارة (2010 - 2020م).

ومما يلفت الانتباه أن الوزارة لم تتخذ أي إجراء تمييزي يقوم على الجنس (ذكور وإناث) في أي من خططها أو قراراتها على الرغم من الميل الواضح في نسب المعلمين والمعلمات، والمديرين والمديرات الذي يقترب من (80٪) لصالح الإناث، وهذا مؤشر هام يوضح توجه الدولة والوزارة في دعم الكفاءات وفرص التقدم أمام الجميع وفق معايير التنافس الحر بعيداً عن التفريق القائم على الجنس.

وتتضمن خطة الوزارة الإستراتيجية (2010- 2020م) العمل الحثيث لتأهيل المعلمين والمعلمات والكوادر الإدارية في جميع مراحل التعليم العام والإدارات العليا والوسطى في الوزارة، ليكونوا مؤهلين ومدربين وفق المعايير الوطنية (بكالوريوس في الحد الأدنى). مع أن نسبة من هم أقل من درجة البكالوريوس محدودة جداً. ويأتي ذلك من خلال برامج ترخيص المعلمين والتدرج الوظيفي للمعلمين والتدريس المستمر المتخصص للمعلمين.

6.6 الهدف السادس: جودة التعليم (تحسين نوعية التعليم)

وقفت الإرادة السياسية لحكومة دولة الإمارات العربية المتحدة بقوة خلف الإنجازات التي حققتها عموماً في جميع أهداف التعليم، وخاصة بالكيفية التي حدّدها إطار عمل (داكار). إلا أن هذا التقدم المحرز جاء أميل إلى الجانب الكمي في السنوات الخمس الأولى بعد مؤتمر (داكار)، حيث حرصت وزارة التربية والتعليم على البناء التشريعي والتنظيمي الذي يضمن التأسيس لنظام تعليمي مؤهل من جميع الجوانب للانطلاق نحو الأبعاد النوعية التي ضمّنتها خططها الإستراتيجية منذ عام 2008م ومن جانب آخر، فقد رفعت الوزارة وبوحي من رؤية الدولة 2021م وتطلعاتها المستقبلية، من سقف طموحاتها في تحقيق تعلّم نوعي يؤهلها للمنافسة على الصعيد الإقليمي والدولي.

لقد حددت وزارة التربية والتعليم لتحقيق خططها الإستراتيجية 2008 – 2010م، 2010- 2013م إطاراً تكاملياً يعتمد علي التقييم الشامل للأداء المؤسسي وإنجازات الطلبة عبر اختبارات وطنية واختبارات دولية، وقد تضمن هذا الإطار أبعاداً متعددة طالت جميع جوانب العملية التربوية والتعليمية من مثل:

- المرافق المدرسية : طورت الوزارة تصاميم الأبنية المدرسية، واهتمت بتوفير المرافق المدرسية التي تساعد على إيجاد مُناخ حيوي مريح للطلبة ضمن المساحات الداخلية والخارجية للمدرسة، مع مراعاتها للمرونة والتكيف مع المتغيرات التربوية والتوسعات المستقبلية.

- توفير بنية تحتية تكنولوجية حديثة : وفرّت الوزارة لمدارسها تقنيات حديثة مزودة بشبكات تكنولوجية فائقة السرعة، تسهل التواصل الداخلي والخارجي، مع توفير السبورات الذكية التفاعلية في جميع الفصول الدراسية التي تتيح للمعلمين شرح دروسهم بتوظيف المحتوى الإلكتروني المُعدّ لذلك سنوياً.

- هيئات التدريس : يخضع المعلمون لبرامج تدريبية مكثفة تتوافق وتوجهات التحديث والتطوير المستمرة بتوظيف فعّال لتكنولوجيا التعليم، بالإضافة إلى استكمالهم شرط المؤهلات المطلوبة وطنياً.

- هيئات الإدارة: أعدّت الوزارة قيادات مدرسية مؤهلة بالتدريب والانتقاء كصف أول وثانٍ، مع تتويج ذلك ببرنامج مكثف ينتهي بشهادة (القادة التربوية) تمهيداً للرخصة المهنية لمديري المدارس.

- هيئات التوجيه والرقابة : وتُعنى بتوجيه الخطط العلاجية اللازمة لرفع مستوى الأداء وترسيخ قيم الجودة للمدارس الحكومية ورياض الأطفال وتعليم الكبار بالتعاون والتنسيق مع هيئات الاعتماد المدرسي.

- هيئات الاعتماد المدرسي: تُعنى بإعادة تنظيم المدارس وترتيب أوضاعها على أسس علمية منهجية سليمة، وذلك بالتركيز على تكوين شخصيات الطلاب المتكاملة الواثقة من قدراتها المؤهلة للخوض والتعايش في عالم متجدد المعرفة، بالتعاون والتنسيق مع هيئات الرقابة والتوجيه.

- المناهج المدرسية: ركزّت في تطويرها للمناهج على اكتساب الطلبة للمعارف والمهارات والاتجاهات التي تمكنهم من توليد المعرفة والنجاح في الحياة المستقبلية، ومسايرة التحديث في سوق العمل، إضافة إلى تجسير الفجوة بين التعليم العام والعالي من خلال تضمين مناهج التعليم الثانوي مفردات التعليم العالي.

- برامج نوعية متقدمة : (التعلم الذكي) اعتمدت الوزارة مجموعة من البرامج، من أبرزها برنامج محمد بن راشد للتعلّم الذكي (2012م) بهدف بناء بيئة مدرسية جديدة للطلاب في المدارس الحكومية جميعها لتكون حافزة وتقنية وترقى بشخصيات الطلبة ومهاراتهم، ولتصبح باحثة ونقدية ومولدة للمعرفة، ويدعم هذا البرنامج البرامج الأخرى مثل معلم القرن والقيادة التربوية.. وغيرها.

ورغم الجهود المبذولة والمتابعة الحثيثة إلا أن النتائج لم ترقَ إلى الطموحات المتوقعة، بسبب استمرار التحديات الآتية :

1. تحدي الجودة، خاصة وأن سقف الطموح يرتفع باستمرار بفعل الحداثة العالمية ومتطلبات توليد المعرفة عالية العمليات الفكرية.
2. تحدي متطلبات التعليم العالي مرتفعة المستوى.
3. تحدي المناهج المستندة إلى المعايير العالمية، القائمة على المعرفة التي تتطلب من الطلبة المزيد من الجهود البحثية والنقدية وحل المشكلات.

وعليه فقد خططت وزارة التربية والتعليم إستراتيجياً لهذه النقلة النوعية التي تحقق بها رؤية الدولة 2021م من جانب، وتتجاوز جملة التحديات التي مازالت تحول دون ذلك من جانب آخر. وجاءت مضامين خططها الإستراتيجية التطويرية في بعض منها على النحو الآتي:

الهدف الإستراتيجي	المبادرة	الأنشطة	المستهدف السنوي		
			2014	2015	2016
1. تحسين كفاءة الهيئات القيادية والتعليمية المدرسية.	تحسين بيئة التعلم.	- برنامج لاستقطاب خريجي الجامعات المتميزين للحقل التعليمي.	سيتم الانتهاء من الدراسة عام 2015 وإضافة المؤشر عام 2016 مثل مؤشر عدد الملتحقين والذي سيتم قياسه في الدورة الإستراتيجية الرابعة 2017-2019.		
		- التدرج الوظيفي.	سيتم وضع المؤشر بعد اعتماد نظام التدرج الوظيفي من قبل هيئة الموارد البشرية وتقييمه وقياسه عام 2015.		
		- اعتماد نظام لترخيص المعلمين وفق معايير معتمدة.	%100		
	تدريب المعلمين والموجهين.	- ملتقى أفضل التجارب المدرسية الناجحة في المدارس الحكومية.	10	10	10
		- تنفيذ برنامج تدريبي للمعلمين والموجهين والفنة الفنية.	%70	%75	%50
		- إعداد وتنفيذ برنامج لتطوير القيادات المدرسية.	60	40	40
			30	40	40
2. جودة مناهج المدارس الحكومية.	تطوير المناهج بما يتلاءم مع مؤسسات التعليم العالي وسوق العمل المستقبلي.	- تطوير برنامج التعلّم الذكي.	عدد المحتويات التفاعلية 1500	3000	3000
		- توفير منصة إلكترونية متكاملة تحوي المناهج التعليمية.	%100		
		- تطوير المناهج التعليمية لجميع المواد.	%25	%25	%25
		- استحداث مادة جديدة لتنمية الروح الريادية لدى الطلاب.	%100		
		- تطوير التعليم الثانوي وإلغاء نظام التشعيب.	سيتم إضافة المؤشرات في عام 2015		
		- مشروع إلغاء السنة التأسيسية.			

الهدف الإستراتيجي	المبادرة	الأنشطة	المستهدف السنوي		
			2014	2015	2016
3. تحسين مستويات تعلّم الطلبة وإتقانهم لمهارات مجتمع المعرفة وفق مناهج مطورة عالية الجودة.	-تطوير الاختبارات الوطنية والمشاركة في الاختبارات الدولية.	- تطور الاختبارات الوطنية والدولية (TIMSS PISA PIRLS)	%100	%100	%100
			%100	%100	%100
		- تطور معايير التقويم والامتحانات.	%100	%100	%100
	- تطوير برامج تعليمية متخصصة.	- تطوير برامج المدارس النوعية " تطوير برامج مدارس الغد في الحلقات التعليمية الثلاث".	%100		
	- تفعيل البحوث التربوية والتطبيقية.	- إعداد بحوث تطبيقية وتربوية.	2	3	4
		- إعداد دليل المؤشرات التربوية.		%100	
		- مشاركة طلبة المرحلة الثانوية في مسابقة البحوث التربوية.	%5	%7	%1
4. تعميم التعليم للجميع وضمان إكمال جميع الطلبة بما في ذلك التعليم ما قبل المدرسة.	- تطوير برامج الإرشاد الطلابي : الأكاديمي والنفسي والاجتماعي.	- تهيئة بيئة المدارس الثانوية لتطبيق برنامج الإرشاد الأكاديمي المهني (أدلة ومقاييس).	3		
		- بناء أوعية الإرشاد الأكاديمي المهني لطلبة التعليم الثانوي.	%33	%33	%34
		- تطوير برامج التنمية المهنية للمرشد الأكاديمي المهني والاختصاصي الاجتماعي النفسي (نسبة المشاركين).	%33	%33	%34
5. توفير بيئة مدرسية داعمة ومحفزة.	–تطوير البنية التحتية والمباني التعليمية.	- التوسع في مشروع الخريطة المدرسية.	%20		
		- رفع الكفاءة التشغيلية للمدارس.	%20	%20	
	–بنية تحتية متطورة ومواد تقنية عالية الكفاءة ضمن إطار منظومة الحوكمة للحكومة الإلكترونية.	- تطوير المرافق المدرسية.	%50		
		- توفير بنية تحتية آمنة تقنية تنال رضا المستفيدين، وتلبي احتياجاتهم.	%100	%100	%100
		- دمج أفضل الممارسات الصديقة للبيئة في مجال تقنية المعلومات.	1	1	1
	- تعزيز الأنشطة المدرسية لتطوير المهارات الحياتية للطالب.	- تنفيذ أنشطة مدرسية تسهم في تنمية قدرات التنافسية في مجالات متعددة ضمن المؤشرات التالية: 1.مراكز الإعلام المدرسي.	14	30	40
		2.المعسكر الطلابي الثاني للفنون الإبداعية.	1	1	1
		3.نسبة المشاركة في مشروع " مرحباً مدرستي".	%25	%35	%50
		4.جماعات المسرح المدرسي.	14		
		5.إنتاج برنامج تلفزيوني.	12	12	12
6. ضمان جودة الأداء التعليمي والتربوي في المدارس الحكومية والخاصة.	- ترخيص المعاهد والمدارس الخاصة.	- ترخيص جديد لمدرسة أو معهد (خلال 30 يوماً).	%65	%70	%75`
		- تجديد ترخيص لمدرسة أو معهد (خلال 15 دقيقة).	%70	%80	%85

الهدف الإستراتيجي	المبادرة	الأنشطة	المستهدف السنوي		
			2014	2015	2016
	- تحسين مهنة التعليم.	- تطبيق برنامج رقابة المدارس الحكومية (عرض افضل النتاجات التي تقدمها فرق الرقابة).	5	7	9`
	- ضمان جودة المدارس.	-تطبيق برنامج الاعتماد للمدارس الحكومية والخاصة	حكومية 20 89 خاصة	76 حكومية 33 خاصة	100 حكومية
		- تطوير نظام الجودة والرقابة على المدارس الخاصة.	%100	%100	%100
		- نظام الزامي لتدريس مناهج اللغة العربية والتربية الإسلامية والدراسات الوطنية بالمدارس الخاصة.	%60	%40	
7. تفعيل الشراكة المجتمعية في العملية التربوية والتعليمية.	- إيجاد قنوات وأدوات تسهم في بناء الشراكات مع أولياء الأمور ومؤسسات المجتمع.	- تطوير وتفعيل برامج التواصل مع أولياء الأمور ومؤسسات المجتمع ومؤسسات التعليم العالي.	%75	%80	%85
		- تنفيذ برنامج للعمل الجماعي التطوعي.	%30	%20	%20
8. تعزيز الهوية الوطنية وتنمية روح المواطنة عند الطلبة.	- ابتكار برامج وأنشطة لتعزيز التلاحم الوطني والمجتمعي في الدولة.	- تنفيذ برنامج ذاكرة وطن.			
		- ابتكار برامج وبطولات لتعزيز الهوية الوطنية والانتماء للمجتمع.	5	6	7
		- تطوير منهج دراسي حول تاريخ وتراث الإمارات لطلبة التعليم الخاص بلغات متعددة.	%50		

هذا بالإضافة إلى جوانب العملية التربوية والتعليمية التي يشملها التطوير والتحديث خاصة فيما يتصل بتفريد التعليم والنظر إلى الطلبة كأفراد متميزين، في ظل نظام متكامل للكشف عن مواهب الطلبة الموهوبين والمبدعين، إضافة إلى إحكام الربط التنظيمي بوزارة التربية والتعليم عبر هيكلها التنظيمي في المركز والميدان بما يخدم عمليات التطوير المنشودة.

لقد بات من المؤكد أن حركة التعليم للجميع قد أسهمت بقوة في دعم وإذكاء الجهود المبذولة وطنياً على صعيد التعليم بشكل متوازن وعادل ينتفع به جميع فئات المجتمع، إضافة إلى المنهجية العلمية النظامية المرتبطة بالأهداف والإستراتيجيات، ومؤشرات إنجازها من جهة، وتحديد التحديات ووضع البرامج والمبادرات الأنسب لتجاوزها من جهة أخرى، وفي إطار عمل مؤسسي جامع يتسلح بالالتزام السياسي والإرادة المخلصة ذات الارتباط الوثيق بالتنمية وتطلعات الدولة في ميدان التنافسية الدولية.

لهذا فقد عزمت دولت الإمارات العربية المتحدة على دعم التحول المتحقق اقتصادياً واجتماعياً، بما يفرزه من فهم عميق، ومن كفايات ومهارات تلزم فعّالية الإنجاز في إطار سياق ثقافي إيجابي ومنظومة قيم مُحدّثة تحترم

التنوع الثقافي الواسع، وتجعله مجال قوة يخدم خططها التطويرية ذات المنظور العالمي. ومن أجل ذلك فإنها ترى لزوم التعديل على البنية والتنظيم، بما يُسهّل عمل الآليات واتخاذ الإجراءات الكفيلة بتحقيق الارتقاء بجودة التعليم وتظافر الجهود الجمعية ذات الصلة. وينطلق ذلك من يقينها بأن الجودة والشمولية وتكافؤ الفرص هي عنوان المرحلة القادمة للتعليم كهدف بحد ذاته انتصاراً لإنسانية البشر وتحقيقاً لحقوقهم المشروعة.

من هنا يتعزز توجه دولة الإمارات العربية المتحدة نحو تحقيق شروط الإبداع والابتكار، وتوليد المعرفة في توفير الأجواء التواصلية المستمرة المنفتحة، وتعدد الأفكار والخيارات الهادفة لإطلاق الطاقات في جميع مراحل التعليم ابتداءً من مرحلة ما قبل المدرسة لتكون إلزامية وأساسية خاصة في التعليم العام، مع ما يلزمها من تخطيط حصيف ورصد دقيق، وتوثيق بالتقارير على المستوى الوطني في دوريّة سنوية.

وتحرص دولة الإمارات العربية المتحدة ووزارة التربية والتعليم بالذات على تحقيق العمق في البعد العملياتي ذات الصلة بالتعليم، وتوسيع نطاقه ليشمل جميع أرجاء الدولة وجميع فئات المجتمع، تحقيقاً للإنصاف، وتلبية للاحتياجات الفردية باعتبارها الأساس المتين للتنمية المستدامة عالية التفوق. ومن جانب آخر تتأمل أن يدعم ذلك تأطير دولي في مؤسسات اليونسكو ذات الصلة بالتعليم للجميع، يضمن الدعم والمتابعة للجهود الوطنية بشكل سنوي، وكذلك لذات الجهود على المستوى الإقليمي بشكل دوري لكل سنتين.

قائمة الجداول والأشكال

أولاً : قائمة الجداول

رقم الجداول	موضوع الجداول	رقم الصفحة
الجدول (1)	السلم التعليمي للتعليم الحكومي العام .	21
الجدول (2)	أعداد الطلبة والمدارس في دولة الإمارات لعام 2014/2013م	22
الجدول (3)	السلم التعليمي لمحو الأمية وتعليم الكبار للعام الدراسي 2012/2011م	24
الجدول (4)	نسبة الإنفاق على التعليم من الإنفاق الحكومي في العام 2013/2011م	33
الجدول (5)	الإنفاق الحكومي والمحلي على التعليم (العام والعالي) 2011	34
الجدول (6)	تكلفة الطالب حسب المراحل في التعليم العام بدولة الإمارات العربية المتحدة.	35
الجدول (7)	نسبة الإنفاق على كل مرحلة من مراحل التعليم من الإنفاق على التعليم العام لسنة 2012/2011م.	36
الجدول (8)	نمو أعداد الطلبة في التعليم - الحكومي والخاص - في الدولة	39
الجدول (9)	الربط بين التحديات وأهداف التعليم للجميع	42
الجدول (10)	نمو أعداد رياض الأطفال في القطاع الحكومي خلال الفترة من 2000 /2012م.	46
الجدول (11)	معدل القيد الإجمالي (GER) في التعليم ما قبل الابتدائي	50
الجدول (12)	النسبة المئوية للملتحقين الجدد بالصف الأول الابتدائى الذين حضروا نوعاً من برامج تعليم وتنمية الطفولة المبكرة المنظمة.	50
الجدول (13)	النسبة المئوية من إجمالي الالتحاق في التعليم الخاص ما قبل الابتدائي وبرامج تعليم وتنمية الطفولة المبكرة المنظمة الأخرى.	52
الجدول (14)	أعداد ونسب المعلمات المدربات ونسبتهم في التعليم ما قبل الابتدائى، وغيرها من برامج تعليم وتنمية الطفولة المبكرة ذوي المؤهلات الأكاديمية المستلزمة للتعليم في مرحلة التعليم ما قبل الابتدائى أو تعليم وتنمية الطفولة المبكرة وفقا للمعايير الوطنية (حكومى وخاص).	53
الجدول (15)	تكلفة الطالب الواحد في مرحلة تعليم رياض الأطفال	54
الجدول (16)	نسبة الأطفال إلى المعلمين (PTR) في التعليم ما قبل الابتدائى (و/أو نسبة مؤمنى الرعاية للأطفال في برامج رعاية الطفولة المبكرة)	55
الجدول (17)	إجمالي المفحوصين والحالات الإيجابية المكتشفة خلال الكشف الشامل في رياض الأطفال خلال العام الدراسي 2012/2011م.	56
الجدول (18)	مقارنات للأعداد المستهدفة إلى الأعداد الفعلية والتي حصلت على التطعيم ونسبها.	56
الجدول (19)	معدل الالتحاق الصافي والإجمالي للطلبة في الحلقة الأولى	65
الجدول (20)	نسبة القبول الإجمالية GIR حسب النوع	67
الجدول (21)	معدل الانتقال من الحلقة الأولى إلى الحلقة الثانية	68
الجدول (22)	عدد التلاميذ إلى المعلمين في التعليم الابتدائي PTR	69

رقم الجداول	موضوع الجداول	رقم الصفحة
الجدول (23)	نسبة المعلمين المدربين من إجمالي المعلمين في الحلقة الأولى	70
الجدول (24)	نسبة المعلمين المتدربين	71
الجدول (25)	نسبة التسرب لطلبة الحلقة الأولى حسب النوع	71
الجدول (26)	النسبة المئوية لمدارس الحلقة الأولى التي تقدم تعليماً ابتدائياً كاملاً	72
الجدول (27)	نسبة المدارس التي تعتمد اللغة العربية بالتعليم	73
الجدول (28)	العدد والنسبة المئوية للمعلمين في التعليم الابتدائى حسب المؤهل الأكاديمى، والنوع للعام 2012/2011م	74
الجدول (29)	نسب الإنفاق الحكومي العام على التعليم الابتدائي من الموازنة الحكومية للتعليم	75
الجدول (30)	تكلفة الطالب بالحلقة الأولى / بالدرهم الإماراتي	76
الجدول (31)	التوسع الكمي في أعداد الطلبة في الحلقة الثانية ومرحلة التعليم الثانوي خلال سنوات المقارنة الثلاث:	89
الجدول (32)	معدلات القرائية بين الشباب (15 – 24)	82
الجدول (33)	نسبة الانتقال الفعلية من التعليم الثانوي الأدنى إلى الأعلى	82
الجدول (34)	تكلفة الطالب في الحلقة الثانية والمرحلة الثانوية	83
الجدول (35)	عدد طلبة وطالبات مؤسسات التعليم الفني والتدريب المهني (المرحلة الثانوية)	84
الجدول (36)	أعداد الطلبة والهيئة التعليمية في معهد التكنولوجيا التطبيقية	86
الجدول (37)	عدد الطلبة والهيئة التعليمية في معهد البوليتكنك	87
الجدول (38)	أعداد الطلبة وأعضاء الهيئة التدريسية للمعاهد التعليم الفني	88
الجدول (39)	أعداد الطلبة في المدارس الثانوية الفنية	89
الجدول (40)	أعداد الطلبة بمعهد الشارقة للتكنولوجيا	90
الجدول (41)	توزيع مؤسسات التعليم الفني والتدريب المهني في دولة الإمارات حسب البرامج لعام 2013/2012م.	90
الجدول (42)	أعداد الطلبة في التعليم العالي وتوزيعهم حسب الجنس	92
الجدول (43)	عدد المنتسبين لمسرح الشباب	93
الجدول (44)	عدد المنتسبين لجمعية كشافة الإمارات	93
الجدول (45)	عدد المنتسبات لجمعية مرشدات الإمارات	94
الجدول (46)	عدد المنتسبين لجمعية الإمارات للغوص	94
الجدول (47)	عدد المنتسبين لجمعية الإمارات لبيوت الشباب	94
الجدول (48)	عدد المنتسبين للأندية الرياضية بالدولة	94

رقم الجداول	موضوع الجداول	رقم الصفحة
الجدول (49)	عدد المنتسبين لمراكز الأندية الخاصة	95
الجدول (50)	عدد المنتسبين لمراكز الشباب وأندية العلوم	95
الجدول (51)	عدد الساعات التدريبية للعاملين في الميدان التربوي	96
الجدول (52)	مؤشرات أداء برنامج كفاءات (عدد المشاركين)	97
الجدول (53)	إحصائيات برنامج التربية الأمنية	98
الجدول (54)	إجمالي عدد الشباب من عمر 15- 24 سنة المستفيدين من مبادرات وزارة الثقافة والشباب وتنمية المجتمع.	99
الجدول (55)	إجمالي عدد الشباب من عمر 15- 24 سنة المستفيدين من مبادرات مراكز الوزارة المجتمعية والثقافية	99
الجدول (56)	أعداد المدارس والمعاهد التي تم فيها تنفيذ برامج تدريبية من قبل وزارة الدفاع	100
الجدول (57)	عدد البرامج التأهيلية وعدد المنتسبين من عام 2003م لغاية عام 2013م.	101
الجدول (58)	معدل محو الأمية	103
الجدول (59)	معدلات القرائية لدى الكبار (15 سنة وما فوق) بحسب النوع الاجتماعي	104
الجدول (60)	عدد ونسبة التوزيع المئوية لبرامج التعليم الأساسي المتواصل لدى الكبار بحسب نوع البرامج	105
الجدول (61)	أعداد المعلمين العاملين في مراكز تعليم الكبار حسب نوع البرنامج	106
الجدول (62)	عدد ونسبة التوزيع المئوية للمتعلمين المشاركين في برامج التعليم الأساسي	107
الجدول (63)	عدد ونسبة التوزيع المئوية لمسهلي برامج القرائية والتعليم الأساسي المتواصل لدى الكبار بحسب نوع البرامج	108
الجدول (64)	نسبة الطالبات الإناث في كل مرحلة من مراحل التعليم	118
الجدول (65)	تكافؤ الفرص التعليمية حسب المراحل التعليمية	119
الجدول (66)	نسبة المعلمات في كل مرحلة من مراحل التعليم	120
الجدول (67)	نسبة المديرات في كل مرحلة من مراحل التعليم	122
الجدول (68)	العدد والنسبة المئوية للمدرسين حسب المؤهلات الأكاديمية	
الجدول (69)	معدل التلاميذ إلى الصف (PCR)	126
الجدول (70)	عدد التلاميذ إلى المعلمين (PTR)	127
الجدول (71)	نسبة الكتب إلى التلاميذ (PTR)	128
الجدول (72)	النسبة المئوية للمدارس التي تحتوي مصادر مياه محسنة بحسب المستوى التعليمي	129
الجدول (73)	أعداد المتدربين ونسبتهم من المجموع العام للهيئات التعليمية	133
الجدول (74)	الأهداف الاستراتيجية 2014 - 2016	176

ثانياً : قائمة الأشكال

رقم الشكل	موضوع الشكل	رقم الشكل
الشكل (1)	تكلفة الطالب حسب المراحل التعليمية	35
الشكل (2)	الملتحقين الجدد بالصف الأول الابتدائي	51
الشكل (3)	النسبة المئوية من إجمالي الالتحاق في التعليم الخاص ما قبل الابتدائي وبرامج تعليم وتنمية الطفولة المبكرة .	52
الشكل (4)	تكلفة الطالب في مرحلة تعليم رياض الأطفال	54
الشكل (5)	معدل الالتحاق الصافي والإجمالي	66
الشكل (6)	نسبة القبول حسب النوع	67
الشكل (7)	معدل الانتقال من الحلقة الأولى إلى الحلقة الثانية	68
الشكل (8)	عدد التلاميذ للمعلمين	69
الشكل (9)	نسبة المعلمين المدربين	70
الشكل (10)	نسبة الإنفاق العام على التعليم الابتدائي	75
الشكل (11)	تكلفة الطالب	76
الشكل (12)	مجال الإرشاد الوظيفي نتعام 2011م إلى عام 2013م والمتوقع لعام 2014م.	101
الشكل (13)	معدل محو الأمية	103
الشكل (14)	معدل القرائية لدى الأفراد 15+	104
الشكل (15)	عدد مراكز التعليم الأساسي المتواصل لدى الكبار	105
الشكل (16)	عدد المعلمين بمراكز التعليم الأساسي المتواصل لدى الكبار	106
الشكل (17)	عدد المعلمين المشاركين في برامج التعليم الأساسي	107
الشكل (18)	عدد الإداريين بمراكز التعليم الأساسي المتواصل لدى الكبار	109
الشكل (19)	نسبة الطالبات الإناث في كل مرحلة من مراحل التعليم	118
الشكل (20)	نسبة المعلمات في كل مرحلة من مراحل التعليم العام	121
الشكل (21)	نسبة المديرات في كل مرحلة من مراحل التعليم العام	122
الشكل (22)	معدل التلاميذ إلى الصف PCR	127
الشكل (23)	عدد التلاميذ إلى المعلمين PCR	128
الشكل (24)	تقييم أداء المدارس الحكومية وفق مجال التركيز 2009- 2013	136
الشكل (25)	تقييم أداء المدارس الحكومية (بنين) وفق مجال التركيز 2009- 2013	136
الشكل (26)	تقييم أداء المدارس الحكومية (بنات) وفق مجال التركيز 2009- 2013	137
الشكل (27)	نتائج الاختبارات الوطنية في اللغة العربية – قراءة 2010- 2013	140
الشكل (28)	نتائج الاختبارات الوطنية في الرياضيات للأعوام 2010- 2013	141
الشكل (29)	نتائج الاختبارات الوطنية في اللغة الانجليزية – قراءة 2010- 2013	142
الشكل (30)	نتائج طلبة الإمارات في اختبار PISA عام 2009	143
الشكل (31)	نتائج طلبة الإمارات في اختبار TIMISS عام 2011	144
الشكل (32)	نتائج طلبة الإمارات في أهداف القراءة – اختبار PIRILS عام 2011	145
الشكل (33)	نتائج طلبة الإمارات في مجال الفهم PIRILS عام 2011	146

المراجـــع

1. إدارة الأبنية التعليمية – وزارة التربية والتعليم 2012م.
2. التعليم الفني – وزارة التربية والتعليم 2012م.
3. إدارة التدريب والتطوير المهني – وزارة التربية والتعليم 2011م.
4. إدارة المناهج – وزارة التربية والتعليم 2011م.
5. استراتيجية 2010 – 2020 – وزارة التربية والتعليم 2010م.
6. الموجز التعليمي العالمي – اليونسكو 2010م.
7. تقرير المعرفة العربي 2010 – 2011م.
8. التربية والتعليم في دولة الإمارات العربية المتحدة – مسيرة تطور وإنجاز- وزارة التربية والتعليم – مارس 1996م.
9. التخطيط للتعليم في ضوء اتجاهات النمو السكاني في دول الخليج العربي – مكتب التربية العربي لدول الخليج / الرياض 1993م.
10. التقرير الوطني لدولة الإمارات العربية المتحدة – تطور التعليم في الفترة من 2000 – 2005م – وزارة التربية والتعليم والشباب.
11. الخطة الاستراتيجية – وزارة التربية والتعليم والشباب – الإمارات العربية المتحدة – فبراير 2007م.
12. تطوير رياض الأطفال في دولة الإمارات العربية المتحدة – إدارة رياض الأطفال – وزارة التربية والتعليم 1972 – 2005م.
13. تقرير الأهداف الإنمائية للألفية لدولة الإمارات العربية المتحدة – المركز الوطني للإحصاء – دولة الإمارات العربية المتحدة.
14. دستور دولة الإمارات العربية المتحدة.
15. دليل مشروع تطوير نظام معلم الفصل 2000 – 2001 – إعداد د. هشام عمر عبد العزيز وآخرون.
16. تقرير الإحصاء المدرسي – دولة الإمارات العربية المتحدة – أكتوبر 2008 – 2009م.
17. قيادة العمل التربوي – النجاحات والإخفاقات والرؤى المستقبلية – د. علي عبد العزيز الشرهان – 2000م.
18. تقرير واقع التعليم وتنمية القدرات في دولة الإمارات العربية المتحدة 2010 – 2011م. " إعداد اللجنة التوجيهية لإعداد الاستراتيجية الوطنية للأمومة والطفولة 2010م.
19. دراسة تحليلية لأوضاع الطفولة في دولة الإمارات العربية المتحدة 2010م.
20. رؤية التعليم 2020 – المحاور والأهداف الإستراتيجية – وزارة التربية والتعليم – أكتوبر 2000م.
21. واقع التعليم والآفاق المستقبلية بدولة الإمارات العربية المتحدة – مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية – الطبعة الأولى 2011م.
22. هيكل وزارة التربية والتعليم 2010م.
23. وثيقة السياسة التربوية – الإمارات العربية المتحدة 1995م.
24. وثيقة مشروع تطوير التعليم الأساسي والثانوي في دولة الإمارات العربية المتحدة – وزارة التربية والتعليم 2003م.

فرق إعداد التقرير

أولاً : الفريق الإشرافي

م	الاسم	الوظيفة	الصفة
1	سعادة / مروان أحمد الصوالح	وكيل وزارة التربية والتعليم.	رئيساً
2	سعادة / خولة ابراهيم المعلا	وكيل الوزارة المساعد لقطاع السياسات التعليمية.	عضواً
3	سعادة / فوزية حسن بن غريب	وكيل الوزارة المساعد لقطاع العمليات التربوية.	عضواً
4	سعادة / د. علي بن تميم	عضو المجلس الاستشاري للمجلس الوطني للإعلام.	عضواً
5	سعادة / سلامة العميمي	مدير مكتب التطوير المؤسسي والتميز بمجلس أبو ظبي للتعليم.	عضواً
6	سعادة / فاطمة غانم المري	الرئيس التنفيذي لمؤسسة التعليم المدرسي بهيئة المعرفة والتنمية البشرية بدبي.	عضواً
7	سعادة / عبد القادر أحمد بني هاشم	المدير التنفيذي للقطاعات الإحصائية بالمركز الوطني للإحصاء.	عضواً
8	سعادة / مهرة هلال المطيوعي	مدير المركز الإقليمي للتخطيط التربوي.	عضواً ومنسقاً عاماً

ثانياً : فرق العمل المختلفة

1	مهره هلال المطيوعي	مدير المركز الإقليمي للتخطيط التربوي – رئيس فرق العمل.
2	رحاب عبدالله الشريف	نائب مدير إدارة التخطيط الاستراتيجي، وزارة التربية والتعليم.
3	د. محمود أحمد المساد	الخبير التربوي، بالمركز الإقليمي للتخطيط التربوي.
4	نوال خالد حسن	مدير إدارة الاعتماد الأكاديمي، وزارة التربية والتعليم.
5	علياء المر محمد بالعبد	موجهة لغة عربية بمنطقة دبي.
6	عفراء سيف بو سمنوه	نائب مدير إدارة التدريب و التطوير المهني وزارة التربية والتعليم.
7	مريم سعيد باوزير	رئيسة قسم رياض الاطفال بالمدارس التخصصية ، وزارة التربية والتعليم.
8	فاروق سعدو الرأس	موجه أول بإدارة التدريب والتطوير المهني ، وزارة التربية والتعليم.
9	د. عفاف السيد جعفر	مدير إدارة التعليم الطبي بالإنابة .. وزارة الصحة.
10	د. فوزية محمد بدري	مدير إدارة الدراسات و البحوث التربوية ، وزارة التربية و التعليم.
11	أحمد ابراهيم الحرباوي	خبير بإدارة الدراسات و البحوث التربوية .. وزارة التربية و التعليم.
12	د. محمد أحمد عيادات	موجه اول اللغة العربية بوزارة التربية والتعليم.
13	تاج عامر ابراهيم عامر	موجه أول أحياء بوزارة التربية والتعليم.
14	صلاح خميس الحوسني	نائب مدير إدارة الأنشطة الطلابية والمسابقات العلمية.. وزارة التربية والتعليم.
15	فوزي محمد وليد العك	موجه اللغة العربية – منطقة الشارقة التعليمية.
16	إبراهيم محمد الأكرف	إدارة المدارس التخصصية ، وزارة التربية والتعليم.
17	خلود سلطان راشد النعيمي	ادارية بمنطقة الشارقة التعليمية ، وزارة التربية والتعليم.
18	فاطمة محمد أحمد الجفري	مدير إدارة تخطيط و تنسيق التعليم العالي بالوكالة .. وزارة التعليم العالي.

19	خميس سعيد الشحي	نائب مدير إدارة الموارد البشرية.
20	منال دحمـــان عوض	رئيس قسم تخطيط الموارد البشرية.
21	أ.د. مختار نور الدين	خبير بالمركز الإقليمي للتخطيط التربوي.
22	محمد هاني خطايبة	منسق تخطيط موارد بشرية ، وزارة التربية والتعليم.
23	طارق سالـم المراد	رئيس قسم إدارة البرامج والأداء في مجلس أبوظبي للتعليم.
24	إبراهيم عبد ربه المعايطة	موجه أول الكيمياء بوزارة التربية و التعليم.
25	مريم فوزان سالـم	موجهه إدارية بمنطقة الشارقة التعليمية .. وزارة التربية و التعليم.
26	كلثم سالـم كنيد	مدير إدارة البحوث ... هيئة المعرفة و التنمية البشرية.
27	مريم محمد سليمان	اختصاصي تقويم وامتحانات وزارة التربية والتعليم.
28	عائشة عبيد المهيري	عضو مناهج بإدارة المناهج ... وزارة التربية و التعليم.
29	بشرى عبدالله علي	اختصاصي مناهج لغة عربية بإدارة المناهج ... وزارة التربية و التعليم.
30	فاطمـه محمد الناصـــر	ادارة الأبحاث – هيئة المعرفة والتنمية البشرية.
31	مريم أحمـد المطوع	نائب مدير إدارة الموارد المالية .. وزارة التربية و التعليم.
32	عبدالله محمد دبل	رئيس قسم بإدارة نظم المعلومات التعليمية .. وزارة التربية و التعليم.
33	زيد رقيب القاضي	المركز الوطني للإحصـــاء.
34	مها علي النعيمي	المركز الوطني للإحصاء.
35	د. هشام عمر عبد العزيز	موجه اول مجال 1 بوزارة التربية و التعليم.
36	فاطمة يوسف شحود	اختصاصي مناهج لغة عربية بإدارة المناهج ... وزارة التربية و التعليم.
37	د. سناء زكريا المجايدة	اختصاصي مناهج لغة عربية بإدارة المناهج بوزارة التربية والتعليم.
38	أحمد محمد أمين ندا	إداري أول بالمركز الإقليمي للتخطيط التربوي.
39	مصطفى السعـدي محمد	إداري بالمركز الإقليمي للتخطيط التربوي.